

هذه الرسالة قد عدلت على لوم الخطأ

د. ربيع راجح الربيعي
تدريسي المحمدي

طاهر بن حسين بن علي السبيعي
طاهر بن حسين

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه والأصول - شعبة الفقه

فقه عمر بن الخطاب

موازنًا بفقه أشهر المجتهدين

في أبواب الطهارة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٢٧٤

إعداد الطالب

طارق بن حسين بن علي السبيعي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

٠٠٤٦٠٨

إشراف الدكتور

رويعي بن راجح الرحيلي

المجلد الأول

١٤١١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص مختصر عن رسالة : -

(فقه عمر بن الخطاب موازناً بفقه أشهر المجتهدين في كتاب الطهارة)

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد
فإن رسالة (فقه عمر بن الخطاب موازناً بفقه أشهر المجتهدين في كتاب الطهارة) تبحث في فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مسائل الطهارة ، وذلك عن طريق جمع الآثار الواردة عن عمر رضي الله عنه ، وكذلك الأحاديث المرفوعة المروية عن طريقه في المسألة من جميع المصادر التي تظاها يدي دون التقييد بكتب معينة ، حتى الآثار التي لم أقف لها على إسناد وكذلك الأقوال المنسوبة إلى عمر رضي الله عنه في كتب الفقه وغيرها ، أوردها في المسألة تحت عنوان (الرواية عن عمر) وذلك في كل مسألة.
وأبحث في أسانيد تلك الآثار من حيث الصحة والضعف عندما تكون الآثار متعارضة أو تحمل أقوالاً شاذة أو غريبة ، فحيث أبتدل جهدي بدراسة أسانيدها وفق القواعد المقررة عند أهل الحديث.
وأقوم بعد ذلك باستنباط الفقه من تلك الآثار مستعيناً بالله ثم بشرح العلماء لتلك الآثار إن وجدت وقليل ما هي ، ثم أقوم بذكر أقوال العلماء في المسألة وبيان من وافق عمر رضي الله عنه ، ومن مخالفه ، مع ذكر أدلتهم ومناقشتها والترجيح بينها ما أمكني ذلك.

وقد اشتملت الرسالة على مقدمة ولثمانية أبواب ، الأول في المياه ، والثاني في الاستنجاء ، والثالث في الآنية ، والرابع في إزالة النجاسة ، والخامس في الوضوء ، والسادس في نواقض الوضوء ، والسابع في التيمم ، والثامن في الحيض.

وقد بلغ عدد المسائل ثمان وخمسين مسألة ، اشتملت على مائة وواحد وعشرين أثراً موقوفاً على عمر بدون المكرر والمرفوع عن طريق عمر رضي الله عنه.

ومن أهم ما توصلت إليه من نتائج :-

قلة تناول العلماء لمتون الآثار الموقوفة بالشرح والدراسة.

وندررة تعرضهم لأسانيد تلك الآثار بالنقد والدراسة مقارنة بالأحاديث المرفوعة.

وصعوبة استنباط الحكم من الأثر . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د. محمد بن صامل السلمي

المشرف على الرسالة

د. رويحي بن راجح الرحولي

الطالب

طارق بن حسين السبيعي

طريقه

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، أما بعد ؛ (١)

فان فقه الصحابة من طبقات العلم التي لا يستغني عنها مشغل في العلم قال الشافعي رحمه الله (٢) : والعلم طبقات ؛ الأولى الكتاب والسنة ، والثانية الاجماع ، والثالثة أن يقول الصحابي فلا يعلم له مخالف ، والرابعة اختلاف الصحابة ، والخامسة القياس .

وجمهور العلماء على أن الصحابي اذا قال قولاً ولم يخالفه صحابي آخر فان قوله حجة (٣) ، وذلك لما يعلمون من منزلة الصحابة في العلم ، ولما قامت عليه الأدلة من وجوب اتباعهم ، وتقديم أقوالهم على أقوال غيرهم ، لذا كان الاشتغال بفقههم وجمعه وترتيبه وإبرازه ، خدمة للعلم الشرعي ، وكانت الكتابة في هذا الباب اثراء للتراث الاسلامي ، وتيسيرا للوصول الى أحد مصادره - فقه الصحابة - وفهما له وتمحيصا .

فكم تضاربت النقول عن الصحابي الواحد في المسألة الواحدة ، اما نتيجة لتعارض الآثار المروية عنه ، أو لعدم وضوح دلالاتها ، أو لغير ذلك . وكم اندرست آراء لصحابا لعدم العناية بها في الوقت الذي يشتغل فيه بحجج عقلية ، وأقيسة بعيدة ، مع تقرير بعض الأئمة ، أن قول الصحابي مقدم على القياس ، فقد قال الشافعي في قتل الراهب : إنه القياس

(١) هذه خطبة الحاجة التي وردت في حديث عبدالله بن مسعود الذي

رواه أبو داود (٥٩١/٢) برقم ٢١١٨ في النكاح ، والترمذي (٤٠٤/٣) برقم ١١٠٥ في النكاح .

(٢) كتاب اختلاف مالك مع الشافعي من كتاب الأم (٢٨٠/٧)

(٣) اعلام الموقعين (١٢٠/٤) .

ولكن أتركه لقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه (١).

وقال أيضا : (ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عمن سمعهما مقطوع الا باتباعهما فاذا لم يكن ذلك صرنا الى أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان اذا صرنا فيه الى التقليد أحب إلينا ، وذلك اذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فيتبع القول الذي معه الدلالة ... الى أن قال :- فاذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين في موضع أخذنا بقولهم ، وكان اتباعهم أولى من اتباع من بعدهم .) (٢)

وقال رحمه الله في كتاب الرسالة ، بعد ذكر الصحابة رضي الله عنهم والثناء عليهم بما هم أهلهم ، قال : وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به ، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا ، ... الى أن قال ان اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ، ولم نخرج عن أقاويلهم كلهم .) (٣)

هذه هي منزلة الصحابة عند الشافعي ، لاسيما الأئمة أبو بكر وعمر وعثمان (٤) ، وقد قال الله تعالى فيهم ((والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز

(١) اعلام الموقعين (٤/١٢٢) .

(٢) الأم (٧/٢٨٠) .

(٣) اجمال الاصابة ص ٤٠ .

(٤) لم يذكر الشافعي علي بن أبي طالب والسبب في ذلك والله أعلم أن الناس انقسموا في عهده وكانت العلة في حجية تقديم قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان هو اشتهار أقوالهم بين المسلمين والزمامهم الناس بها فقد قال الشافعي بعد الكلام المتقدم (لأن قول الامام مشهور بأنه يلزم الناس ، ومن لزم قوله الناس كان أظهر ممن يفتي الرجل أو نفر وقد يؤخذ بفتواه أو يدعها) انظر الأم (٧/٢٨٠)

العظيم)) (١) ، قال ابن تيمية: (فجعل التابعين لهم باحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان والجنة وقال : فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم ، وهم خير الناس بعد الأنبياء ، فان أمة محمد خير أمة أخرجت للناس ، وأولئك خير أمة محمد كما ثبت في الصحاح (خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (٢)) ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيرا وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله (٣) .

فأقوال الصحابة وفتاويهم لها منزلة لا تدانيها منزلة أقوال غيرهم ، بل وترقى الى مصاف أدلة الوحي من حيث الاحتجاج بها عند كثير من العلماء ، ذلك لما امتازوا به من كمال علمهم باللغة ، ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفردوا به عنا ، واطلاعهم على قرائن حالية اقتزنت بالخطاب ، ومجموع أمور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ، ومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته وسماع كلامه والعلم بمقاصده وشهود تنزيل الوحي ومشاهدة تأويله بالفعل فيفهمون ما لا نفهمه نحن .

هذا في ما انفردوا به عن من بعدهم ، أما في المدارك التي شاركهم غيرهم فيها ، من دلالات الألفاظ والأقيسة ، فلا ريب أنهم كانوا أبر قلوبا ، وأعمق علما وأقل تكلفا ، وأقرب الى أن يوفقوا فيها لما لم يوفق له من بعدهم ، لما خصهم الله تعالى به من توقد الأذهان ، وفصاحة اللسان ، وسعة العلم ، وسهولة الأخذ ، وحسن الإدراك ، وسرعته ، وقلة المعارض أو عدمه ، وحسن القصد ، وتقوى الرب تعالى ، فالعربية طبيعتهم وسليقتهم ، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرهم وعقولهم ولا حاجة بهم الى النظر في الاسناد وأحوال

(١) التوبة آية ١٠٠ .

(٢) رواه البخاري (٢٨٧/٢) في فضائل أصحاب النبي ، ومسلم رقم ٢٥٣٥

، في فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم .

(٣) مجموع الفتاوى (٢٤/١٣) .

الرواة وعلل الحديث ، والجرح والتعديل ، ولا الى النظر في قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين ، بل قد غنوا عن ذلك كله ، فليس في حقهم الا أمران : أحدهما: قال الله تعالى كذا ، وقال رسوله كذا .

والثاني : معناه كذا وكذا ، وهم أسعد الناس بهاتين المقدمتين ، وأحضى الأمة بهما ، فقواهم متوفرة مجتمعة عليهما .

وأما المتأخرون فقواهم متفرقة ، وهممهم متشعبة ، فالعربية وتوابعها قد أخذت من قوى أذهانهم شعبة ، والأصول وقواعدها قد أخذت منها شعبة ، وعلم الاسناد وأحوال الرجال قد أخذ منها شعبة ، وفكرهم في كلام مصنفهم وشيوخهم على اختلافهم وما أرادوا به قد أخذ منها شعبة ، الى غير ذلك من الأمور .

فاذا وصلوا الى النصوص النبوية ، ان كان لهم همم تسافر اليها ، وصلوا اليها بقلوب وأذهان قد كلت من السير في غيرها ، وأوهن قواهم مواصلة السرى في سواها (١)

وقد بذل علماؤنا الأولون جهودا عظيمة في العناية بفقهاء الصحابة والتابعين حتى دونوه بأسانيدهم ، فاجتمع لنا ثروة عظيمة من الآثار المشتملة علي فقهاءهم .

الا أن المسلمين فيما بعد مرحلة التدوين ، انصرفت عنايتهم الى خدمة الأحاديث المرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت عنايتهم بالآثار المنقولة عن الصحابة فمن بعدهم ضئيلة اذا ما قورنت بعنايتهم بالأحاديث المرفوعة ، فبقي الباب مفتوحا لخدمة تلك الآثار والحاجة داعية الى ذلك ، ولا يعني ذلك التقليل من جهود المتقدمين في خدمة هذا الباب ، ولكن مجالات خدمة العلم واسعة ، ولا يزال أمامنا في هذا العصر واجبات كثيرة في خدمة العلم الشرعي ، منها الكتابة في فقه السلف .

وقد كثرت في الآونة الأخيرة الكتابة في هذا الباب ، وكان منها ما كتب في > فقه عمر بن الخطاب موازنا بفقه أشهر المجتهدين في الحدود والجنائيات < وقال فيه مؤلفه بعد أن ذكر الدواعي والأسباب الوجيهة التي تدعو الى القيام بجمع ما أثر عن عمر رضي الله عنه في كتاب واحد ليسهل الرجوع اليه عند الحاجة قال : (لتلك الأسباب وغيرها مما يطول ذكره وددت أن أفتح هذا الباب ... وقال : أرجو أن يكتب لي التوفيق لتصبح هذه بداية للانطلاق لاجراج فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (١) .

وانني أرجو أن أكون في بحثي هذا قد وضعت لبنة في هذا البناء ، وضربت بسهم في خدمة العلم ، ولا أدعي أن ما في هذا البحث هو القول الفصل فيما ينبغي أن ينسب الى عمر رضي الله عنه دون ما سواه من الأقوال ولكن حسبه أن يكون خطوة تعقبه استدراكات وتصحيحات تقيم اعوجاجه ، وترد خطاه الى صوابه ، فيذهب زبده جفاء ، ويمكث ما ينفع الناس .

(١) فقه عمر الخطاب ، للدكتور رويحي بن راجح الرحيلي (١٥/١)

منهجي في البحث :-

سرت في بحثي هذا في فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه علي طريقة منتظمة
علي النحو التالي :-

١- اذكر الآثار الواردة عن عمر رضي الله عنه ، في المسألة التي أنا بصدد الكتابة فيها ، ثم أخرجها بأسانيدها من مصادرها الأصلية بقدر الطاقة ، ثم اذكر ما أقف عليه من أقوال العلماء في تلك الأسانيد من تصحيح أو تضعيف ، فان لم أجد أسكت عنها الا أن تكون متعارضة أو تحوي آراء غريبة فاني أقوم في هذه الحالة في الغالب بدراسة أسانيدها دراسة سريعة .

٢- أقوم بعد ذلك بدراسة تلك الآثار مستعينا بالله ثم بأقوال العلماء ان وجدت ، وأستنبط الفقه الذي يمكن نسبه الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

٣- اذكر بعد ذلك أقوال العلماء في المسألة وأبين من وافق عمر ومن خالفه .

٤- اذكر أهم الأدلة لكل قول .

٥- ثم أناقش تلك الأدلة مع ذكر الترجيح بينها ان أمكن .

٦- وأقوم في أثناء بحثي بعزو الآيات الى مواضعها وبتخريج الأحاديث ، وأولي الأحاديث التي يكون عليها الاعتماد في الاستدلال بمزيد من العناية بتخريجها والبحث عن درجتها التي تستحقها من الصحة والضعف

٧- أقوم بترجمة الأعلام غير المشهورين ، وبالتعريف بالأماكن غير المعروفة ، وبيان الألفاظ الغريبة .

الاصطلاحات : استعملت في بحثي هذا بعض الاصطلاحات الدارجة ، وأود أن أبين هنا معاني بعض هذه الاصطلاحات ، فمن ذلك فيما يتعلق بعزو الآثار والأحاديث :-

فاذا قلت (رواه الطحاوي) فهو في شرح معاني الآثار .

واذا قلت (رواه الدارقطني) فهو في السنن .

واذا قلت (رواه الدارمي) فهو في السنن وبعضهم يسميه المسند^(١)

واذا قلت (رواه عبدالرزاق) فهو في المصنف .

واذا قلت (رواه ابن أبي شيبة) فهو في المصنف .

واذا قلت (رواه البيهقي) فهو في السنن الكبرى .

واذا قلت (رواه أبو يعلى) فهو في مسند أبي يعلى .

واذا قلت (رواه البزار) فهو في مسند البزار .

واذا قلت (رواه ابن سعد) فهو في الطبقات الكبرى .

واذا قلت (رواه الطبراني) فهو في المعجم الكبير .

وما عدا ذلك أبين إلا أن يكون مشتهرا بينا كما اذا ما رواه البخاري وأبو داود ونحو ذلك .

وقد تابعت المحدثين بذكر اصطلاحاتهم في اختصار ألفاظ الأداء ، فمن ذلك :-

(ثنا) ، و (نا) اختصار لكلمة (حدثنا) .

(أنا) ، و (أرنا) اختصار لكلمة (أخبرنا) .

(ح) هذا الرمز يقصد به تحويل الاسناد الى اسناد اخر ، وينطق به هكذا (حا)^(٢) .

(١) السنن :- هي المصادر المرتبة على الكعب والأبواب الفقهية ، وتكاد تكون خالية من الحديث الموقوف .

والمسانيد :- هي المصادر التي تجمع مرويات كل صحابي على حدة . (كشف اللثام ١٦٠/١ ، ١٦٥)

(٢) أنظر فتح المغيث (٢/٢١٣-٢١٧) ، وتيسير مصطلح الحديث ص ١٦٦ .

إذا قلت (لا يجوز) فأقصد به التحريم كما هو استعمال أكثر الفقهاء .

ولم ألتزم عند ذكر أقوال العلماء بترتيبها حسب الأقدمية ، والسبب في ذلك أن عرض الأقوال بصورة واضحة وقرينة لاستيعاب القاريء ، يستدعي في أحيان كثيرة إهمال ترتيب الأقوال حسب أقدمية المذاهب ، فقد يكون للحنفية مثلاً رأي مستقل ولكنهم يشتركون مع الشافعية والحنابلة في أصل المسألة ، ويختلفون في تفاصيلها ، ويكون للمالكية رأي آخر محدد ، فأذكر أولاً رأي المالكية ، ثم أذكر رأي المذاهب الثلاثة الأخرى في قول واحد لأبرز اشتراكهم واتفاقهم في أصل المسألة ، ثم أذكر التفاصيل التي يختلفون فيها ، أنظر على سبيل المثال مسألة تنجس الماء بملاقاة النجاسة .

كما أن حسن عرض الأقوال بصورة منسقة يستدعي مني في أحيان أخرى أن أقدم الأقوال التي تتضمن أحكاماً مطلقة أو عامة ، ثم أتبعها بالأقوال التي تتضمن استثناءات وتفاصيل لتكون أيسر لاستيعابها وتصورها ، ولأنني أذكر أقوال الأئمة من غير المذاهب الأربعة ، وفي ترتيب أقوالهم حسب الأقدمية عسر ، لهذا لم ألتزم نفسي بترتيب الأقوال حسب أقدمية المذاهب .

وقد اشتمل البحث على :-

مقدمة ، ثم تمهيد اشتمل على التعريف بعمر بن الخطاب ، وذكر شيء من مناقبه وفضله ، ثم شرعت في كتاب الطهارة ، فعرفت الطهارة وقسمت مسائلها إلى أبواب ، وتناولتها باباً باباً كالآتي :

الباب الأول في المياه ، وفيه مسائل :-

- ١- ماء البحر
- ٢- الماء المسخن
- ٣- الماء المشمس
- ٤- الماء الذي لاقتة نجاسة

٥- سؤر الكلاب و السباع

٦- فضل طهور المرأة

٧- سؤر الحائض

٨- مياه المشركين وآسارهم

والباب الثاني في الاستنجاء وفيه مسائل وهي :-

١- حكم الاستنجاء

٢- الاستنجاء بالماء

٣- الاقتصار على الأحجار في الاستنجاء

٤- الاستنجاء بغير الماء والأحجار

٥- الأشياء المنهي عن الاستنجاء بها

٦- البول قائما

والباب الثالث في الآنية وفيه مسائل وهي :-

١- آنية النحاس

٢- الدباغ

والباب الرابع في ازالة النجاسة وفيه فصلين :

الفصل الأول :- فيما اتفق على نجاسته وفيه :-

١- نجاسة البول والغائط .

٢- نجاسة المذي

٣- حكم الودي .

٤- نجاسة الميتة .

الفصل الثاني :- فيما اختلف في نجاسته وفيه :-

- ١- حكم الخمر
- ٢- حكم الدم
- ٣- حكم المني
- ٤- حكم المسك
- ٥- حكم الانفحة

والباب الخامس في الوضوء وفيه مسائل وهي :-

- ١- وجوب الوضوء
- ٢- نية الوضوء
- ٣- التسمية عند الوضوء
- ٤- الجمع بين المضمضة والاستنشاق
- ٥- مسح الأذنين
- ٦- غسل القدمين
- ٧- وجوب تخليل الأصابع
- ٨- وجوب الموالاة في الوضوء
- ٩- تحديد الوضوء
- ١٠- الوضوء مرة مرة
- ١١- الاستعانة في الوضوء
- ١٢- الذكر المستحب بعد الوضوء
- ١٣- الوضوء للجنب اذا أراد معاودة الجماع
- ١٤- النوم.....
- ١٥- الأكل.....
- ١٦- البقاء على الجنابة.....
- ١٧- استحباب الوضوء عند ارادة النوم لغير الجنب
- ١٨- فصل أماكن وضوء الرجال عن أماكن وضوء النساء

- ١٩- جواز الوضوء في المسجد
- ٢٠- قراءة المحدث للقرآن
- ٢١- الجنب والحائض للقرآن

والباب السادس في نواقض الوضوء وفيه مسائل وهي :-

- ١- نقض الوضوء بالنوم
- ٢- نقض الوضوء بخروج الريح
- ٣- الوضوء من المذي
- ٤- مس الابط وانقاء الأنف غير ناقض
- ٥- اللمس والقبلة غير ناقض للوضوء
- ٦- نقض الوضوء من مس الذكر

والباب السابع في التيمم وفيه مسائل وهي :-

- ١- تيمم الجنب
- ٢- صفة التيمم
- ٣- فاقد الطهورين : الماء والتراب

والباب الثامن في الحيض وفيه مسائل وهي :-

- ١- الحيض كفارة للذنوب
- ٢- ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض
- ٣- أقصى مدة النفاس

هذا وأرجو من الله العليّ القدير أن أكون قد وفقت للصواب ، وفي الختام أود أن أشكر المسؤولين في جامعة أم القرى ، وأشكر الدكتور رويحي بن راجح الرحيلي المشرف على هذه الرسالة على ما بذله من نصح وتوجيه ، وأشكر جميع من أعانني على هذه الرسالة ، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء أنه أكرم مسؤول ، سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

تمهيد

لما كان موضوع هذه الرسالة يبحث في فقه عمر رضي الله عنه ، كان من غير المستحسن خلوها من ترجمة وتعريف بعمر وفضائله ، ومكانته العلمية ، ومنزلة رأيه ، ومدى حجية قوله في الشريعة الإسلامية ، ولكنه مطلب واسع ، قد صنفت فيه المصنفات ، واغردت فيه المؤلفات ، فمهما كتبت وجمعت ، ورتبت وصنفت فسيبدو عملي قاصرا ، والعييب فيه ظاهرا ، من أجل ذلك عدلت عما كنت قد هممت به من التوسع في الكتابة في هذا الأمر ، مؤثرا الاقتصار على نبذة يسيرة ، ومحيلا من أراد الاستزادة على تلك المصنفات الحسان التي افافت في ذكر مناقبه واستقامت جمع اخباره ، ككتاب مناقب عمر لابن الجوزي ، والرياض النضرة للطبري ، وغيرها كثير .

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

هو عمر بن الخطاب ، بن نفيل ، بن عبد العزى ، بن رباح ، بن عبد الله ، بن قرط ، بن رزاح ، بن عدي ، بن كعب (١) .
ويكنى ابا حفص ، وسمي الفاروق لان الله فرق به بين الحق والباطل (٢) ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دعى له ، فقال :
(اللهم اعز الدين باحب الرجلين اليك ، بعمر بن الخطاب او بابي

(١) طبقات ابن سعد (٢/٢٦٥) .

(٢) انظر الرياض النضرة (٢/٢٧٢، ٢٧٣) .

جهل بن هشام (فكان احبهما الى الله عمر (٢) .

واستجاب الله دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، فاسلم عمر في السنة السادسة من النبوة بعد خروج من خرج من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحبشة (٤) .

واعز الله الاسلام باسلامه ، قال ابن مسعود : (ما زلنا اعزة منذ اسلم عمر (٥) ، وكان اسلام عمر فتحا ، وهجرته نمرا ، وامارته رحمة (٦) .

واكمل باسلامه عدة اربعين رجلا (٧) .

ولما اسلم اجتمع الناس لقتله ، فاجاره العاص بن وائل السهمي (٨) .

وروي انه لما هاجر تقلد سيفه ، وتنكب قوسه ، وانتضى في يده اسهما وقال للملا من قريش : شامت الوجوه ، من اراد ان يشكل امه ، او ييتم ولده ، او يرمل زوجته فليلقني وراء هذا الوادي (٩) ، الا ان بقية الروايات تذكر انه هاجر سرا ، حيث خرج مع عياش بن ابي ربيعة (١٠) .

كان عمر رضي الله عنه كما وصفه ابنه عبدالله (رجلا ابيض ، تعلوه حمرة ، طوال ، املع ، اشيب) (١١) .

(٢) اخرجه احمد والترمذي ، وصححه ابوحاتم ، انظر الرياض النضرة ص ٢٧٦

(٤) الرياض النضرة (٢٧٥/٢) ، ومناقب عمر ص ١٧ .

(٥) اخرجه البخاري في فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب اسلام عمر (١٤٠/٧) .

(٦) خرجه الحافظ السلفي عن ابن مسعود كما في الرياض النضرة .

(٧) مناقب عمر ص ١٧ .

(٨) رواه احمد في فضائل المحابة ص : ٢٨٢

(٩) خرجه ابن السمان في المافقة والفضائل كما في الرياض النضرة (٢٨٦/٢) .

(١٠) طبقات ابن سعد (٢٧٠/٢) .

(١١) طبقات ابن سعد (٢٢٤/٢) .

وكان من طوله كانه على دابة مشرف على الناس (١٢) .

خصائصه :-

أولا : هيئته

كان رضي الله عنه يختص بأمور تميز بها وعرف بها ، فمن ذلك انه كان مهيبا ، فقد اخرج البخاري ومسلم عن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه قال : ((استاذن عمر على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنده نسوة من قريش يكلمنه - وفي رواية : يسألنه ، ويستكثرنه - عالية اصواتهن على صوته ، فلما استاذن عمر قمن يبتدرن الحجاب ، فلاذن له النبي صلى الله عليه وسلم ، فدخل عمر والنبي صلى الله عليه وسلم يفحك ، فقال عمر : اضحك الله سنك ، بلابي واممي - قال الحميدي : زاد البرقاني : ما اضحكك ؟ ثم اتفقا - قال عجب من هؤلاء اللاتي كن عندي ، فلما سمعن موتك ابتدرن الحجاب ، قال عمر : فانت يا رسول الله لاحق ان يهين ، ثم قال عمر : اي عدوات انفسهن ، اتتهبنني ولا تهبن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قلن : نعم ، انت افظ واغلظ من النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ايه يا ابن الخطاب ، والذي نفسي بيده ، مالميك الشيطان سالكا فجا الا سلك فجا غير فحك)) (١٣) .

٢- واخرج الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت : -

> كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا فسمعنا

(١٢) تاريخ الطبري (٢٣/٥) .

(١٣) رواه البخاري (في فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

باب مناقب عمر بن الخطاب) ، ومسلم رقم ٢٣٩٦ ، في فضائل

الصحابة ، باب من فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

لفظاً وصوت صبيان ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذا حبشية تزفن ، والصبيان حولها ، فقال : يا عائشة ، تعالي فانظري ، فجئت فوضعت لحيي على منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعلت انظر اليها ما بين المنكب الى راسه ، فقال لي : اما شيعت ؟ اما شيعت ؟ قال : فجعلت اقول : لا ، لانظر منزلتي عنده ، اذ طلع عمر ، قالت : فارفض الناس عنها ، قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اني لانظر الى شياطين الجن والانس قد فروا من عمر ، قالت : فرجعت (١٤) .

ثانياً : اختصاصه بالتحديث :-

روى الشيخان عن ابي هريرة مرفوعاً (لقد كان فيمن كان قبلكم من الأمم ناس محدثون من غير ان يكونوا انبياء ، فان يكن في امتي احد فانه عمر) قال ابن وهب : تفسير محدثون : ملهمون (١٥) .
قال ابن الاثير : اراد بقوله محدثون بالبدال المشددة - : اقوام يصيبون اذا ظنوا وحدثوا ، فكانهم قد حدثوا بما قالوا ، وقد جاء في الحديث تفسيره ((انهم ملهمون)) ، والملهم الذي يلقي في نفسه الشيء فيخبر به حدا وظناً وفراصة ، وهو نوع يختص الله به من يشاء من عباده الذين اصطفى ، مثل عمر رضي الله عنه (١٦) .

(١٤) اخرجه الترمذي (رقم ٣٦٩٢ ، في المناقب ، باب مناقب عمر بن الخطاب ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب .
(١٥) رواه البخاري (في فضائل اصحاب النبي ، مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ومسلم رقم ٢٣٩٨ ، في فضائل الصحابة ، باب ومن فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والترمذي رقم ٣٦٩٤ ، في المناقب ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
(١٦) جامع الاصول (٦١٠ / ٨) .

ثالثاً :- اختصاصه بتأمله للنبوّة لو كان نبي بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد اخرج الترمذي عن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب)) (١٧) .

وخصائصه رضي الله عنه كثيرة اكتفي بما ذكرت منها هنا لانتقل لذكر شيء من فضائله .

فضائله :-

ان فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومناقبه اكثر من ان تحصر ، واشهر من ان تذكر ، ولكن كما قدمت ، اقتصرت هنا على ذكر نبذة من ذلك ، فان كل ما ورد في المحابة عموماً من فضائل ، فلعمري رضي الله عنه النصيب الاوفر منها ، وكل ما ورد في المهاجرين من فضائل فلعمري رضي الله عنه كذلك النصيب الاوفر والحظ الاوفى ، وكذلك ما ورد في البدرين ، وما اختص به اهل الحديبية وبيعة الرضوان والمشاهد التي حفرها النسبي صلى الله عليه وسلم ، كل ذلك لعمري رضي الله عنه النصيب الاوفى ، فانه رضي الله عنه من المهاجرين الاوائل ، ومن البدرين ، ومن اهل الحديبية وبيعة الرضوان ، ومن شهد جميع المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بثرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، ومات وهو عنهم راض ، ولما تقرر في كل باب من هذه الابواب على ذكر حديث او حديثين .

(١٧) الترمذي رقم ٣٦٨٧ ، في المناقب ، باب مناقب عمر بن الخطاب ، وقال هذا حديث حسن غريب ، قال الارناؤوط : وهو كما قال ، ورواه ايضاً احمد في المسند ، وابن حبان ، والطبراني في الاوسط ، والحاكم (٨٥/٣) ، وصححه ووافقه الذهبي ، انظر حاشية جامع الاصول (٦٠٩/٨) .

أما ما ورد في فضل الصحابة مجملًا ، فمنه ما رواه الشيخان عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم إن بعدهم قوما يشهدون ولا يستشهدون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، وينذرون ولا يوفون ، ويظهر فيهم السمن)) (١٨) .

وروى الشيخان عن أبي سعيد مرفوعا :- (لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدا أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) (١٩) .

والآيات في فضائلهم كثيرة يطول ذكرها ، والأحاديث شهيرة يكثر تعدادها ، على أنه لو لم يرد من النصوص فيهم شيء لاجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام ، وبذل المهج والاموال ، وقوة الإيمان العلم بعظم فضلهم وعلو مكانتهم .

أما ما ورد في فضل المهاجرين :-

فقول الله تعالى : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورموله أولئك

(١٨) رواه البخاري في الشهادات ، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، وفي فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومسلم رقم ٢٥٣٥ ، في فضائل الصحابة ، والترمذي رقم ٢٢٢٢ ، وأبوداود ٤٦٥٧ ، في السنة ، وروى نحو هذا الحديث غير عمران بن الحصين : عبد الله بن مسعود وأبو هريرة وعائشة ، وأحاديثهم في البخاري ومسلم .

(١٩) البخاري في فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذًا خليلًا ، ومسلم رقم ٢٥٤١ ، في فضائل الصحابة ، باب تحريم سب الصحابة ، وأبوداود ٤٦٥٨ ، في السنة ، والترمذي رقم ٢٨٦٠ ، في المناقب .

هم الصادقون (٢٠) .

واما ما ورد في فضل اهل بدر :-

فقول النبي صلى الله عليه وسلم : (اطلع الله على اهل بدر ، فقال :

اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم) (٢١) .

واخرج البخاري عن رفاعه بن رافع قال : جاء جبريل عليه السلام الى

النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما تعدون اهل بدر فيكم ؟

قال : من افضل المسلمين ، قال : وكذلك من شهد بدرا من الملائكة

(٢٢) .

ومن ما ورد في اهل الشجرة ، اصحاب بيعة الرضوان ، قوله صلى الله

عليه وسلم : (لا يدخل النار احد ممن بايع تحت الشجرة) (٢٣) .

وفيهم نزل قوله تعالى (ان الذين يبائعونك انما يبائعون الله يد

الله فوق ايديهم) (٢٤) .

(٢٠) اية (٨) من سورة الحشر .

(٢١) ابوداود ٤٦٥٤ ، في السنة ، وروى هذا الحديث بلفظ نحوه

البخاري ومسلم ، وغيرهما في قمة حاطب بن ابي بلتعة .

(٢٢) اخرجه البخاري في المغازي ، باب شهود الملائكة بدرا .

(٢٣) رواه مسلم رقم ٢٤٩٦ ، في فضائل الصحابة ، باب في فضل اصحاب

الشجرة ، وابو داود رقم ٤٦٥٣ ، في السنة ، والترمذي رقم ٣٨٥٩ ،

في المناقب .

(٢٤) سورة الفتح اية ١٠ .

وامسا ففل اهل بيعة العقبة (٢٥) فلا يخفى ، حتى قدم العلماء في عد طبقات الصحابة من شهد العقبة الثانية على من شهد بدرا (٢٦) ، وقال كعب بن مالك: (ولقد شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة حين تواثقنا على الاسلام ، وما احب ان لي بها مشهد بدر) (٢٧) .

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ايضا من المبشرين بالجنة ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عنه سعيد بن زيد : (ابوبكر في الجنة ، وعمر في الجنة ، وعثمان في الجنة ، وعلي في الجنة ، وطلحة بن عبيد الله في الجنة ، والزبير بن العوام في الجنة ، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة ، وسعد بن مالك في الجنة ، ولو شئت لسميت العاشر ، فقالوا : من هو؟ فسكت ، فقالوا : من هو؟ قال : سعيد بن زيد (٢٨) .

وروى الترمذي نحوه من حديث عبد الرحمن بن عوف (٢٩) .

(٢٥) العقبة : في طرف منى ، وهي التي تضاف اليها جمرة العقبة ، وبيعة العقبة هي التي بايع الانصار فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام ، وان يؤوه وينصروه ، وهي مرتان : الاولى : كانوا اثني عشر ، والثانية : كانوا سبعين وامراتين كلهم من الانصار ، واذا اطلق ذكر العقبة فالمراد الاخيرة ، انظر دليل الفالحين (١٠٢/١) ، والسيرة النبوية لابن هشام (٤٦١، ٤٥٤/٢) .

(٢٦) دليل الفالحين (١٠٣/١) .

(٢٧) جزء من حديث كعب بن مالك في تخلفه عن غزوة تبوك ، رواه البخاري ومسلم .

(٢٨) رواه ابوداود رقم ٤٦٤٨، ٤٦٣٩ ، في باب الخلفاء ، والترمذي رقم ٣٧٤٩ ، ٣٧٥٨ ، المناقب ، وقال : هذا حديث صحيح .

(٢٩) الترمذي برقم ٣٧٤٨ ، في المناقب ، قال الارناؤوط: وهو حديث صحيح ، انظر حاشية جامع الاصول ٥٦١ .

وقد بشر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بالجنة عندما كان جالسا على
بئر اريس ، واستأذن عليه عمر ، فقال لابي موسى : ائذن له وبشره
بالجنة (٣٠) .

كما ورد في شأن عمر خاصة احاديث واثار تبين عظم فعله وعلو منزلته
، فمما يدل على كمال دينه ما اخرجه الشيخان عن ابي سعيد الخدري
قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (بينا انا نائم
رايت الناس يعرّمون وعليهم قمص ، فمنها ما يبلغ الثدي ، ومنها ما
يبلغ دون ذلك ، وعرض علي ابن الخطاب وعليه قميص يجتره ، قالوا :
فما اولته يا رسول الله ؟ قال : الدين (٣١) .

وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى ان ابا بكر وضع في كفة
ميزان ، ووضعت الامة في كفة فرجح ابو بكر ، ثم جاء بعمر فرجح بهم
(٣٢) .

(٣٠) جزء من حديث رواه البخاري في الفتن ، باب الفتنة تموج كالبحر
، وباب مناقب عمر ، ومسلم رقم ٢٤٠٣ ، في فضائل الصحابة ، باب
من فضائل عثمان ، والترمذي رقم ٢٧١١ في المناقب .

(٣١) رواه البخاري في الايمان ، باب تفاضل اهل الايمان في الاعمال
وفي فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب من فضائل عمر
بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣٢) رواه احمد (٧٦/٢) ، وابن ابي عاصم (٥٣٩/٢) ، قال الالباني
حديث صحيح ، وقال الهيثمي : رواه احمد والطبراني ... ورجاله
شقات .

وقال ابن عمر رضي الله عنه : (كنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانعدل بابي بكر احدا ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نفاضل بينهم (٢٣) .

والدلائل على فضل عمر رضي الله عنه كثيرة ، وهناك جوانب اخرى مضيئة في شخصية عمر رضي الله عنه ، مثل زهده وتقلله من الدنيا ، فانه قدوة الزهاد ، ومثل ورعه وخوفه ، ومحاسبته نفسه ، وتواضعه ، وقوة ايمانه ، ومثل شدته في دين الله ، وغلظته على من عمى الله ، وما خبر اقامة الحد على ابنه حتى مات عنا ببعيد ، مع شفقتة على رعيته ، وتفقدته احوالهم ، وانصافه لهم ، ونصحهم اياهم ، وكذلك وقوفه عند كتاب الله ، وشدة اقتدائه برسول الله صلى الله عليه وسلم ، الى غير ذلك من الجوانب المشرقة المضيئة ، والخلال الحميدة التي ليس من غرضنا في هذه العجالة ببط الكلام فيها ، وتجليتها ، غير اني اود التركيز بعض الشيء على الجانب العلمي في شخصية عمر رضي الله عنه ، لعلاقتها بهذه الرسالة التي تبحث في فقه عمر رضي الله عنه ، حتى يتبين لنا منزلة رايه في الشريعة الاسلامية ، ومدى حجية قوله رضي الله عنه .

منزلته العلمية :-

ان من ابرز خصائص عمر واعظم صفاته ، سعة علمه ، حتى قال ابن مسعود : لو جمع علم احياء العرب في كفة ميزان ووضع علم عمر في كفة لرجح علم عمر ، ولقد كانوا يرون انه ذهب بتسعة اعشار العلم ، ولمجلس كنت اجلسه من عمر اوثق في نفسي من عمل سنة (٢٤) .

(٢٣) البخاري في فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب فضل ابي بكر ، وباب مناقب عثمان ، وابوداود رقم ٤٦٢٧ ، ٤٦٢٨ ، في السنة باب في التفصيل .

(٢٤) قال في الرياض النضرة ص ٣٠٥ : خرجه ابو عمرو القلعي .

ومن اعظم الدلائل على سعة علمه رضي الله عنه ما رواه الشيخان عن
عبدالله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :-
(بيننا انا نائم اوتيت بقدر لبن ، فشربت منه ، حتى اني لا ارى الري
يخرج من اظفاري ، ثم اعطيت فضلي عمر بن الخطاب ، قال من حوله :
فما اولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : العلم (٣٥) .

تالله انها لشهادة عظيمة من نبي الرحمة عليه الصلاة والسلام بسعة
علم عمر رضي الله عنه ، وعلو كعبه فيه ، ولهذه المنزلة الرفيعة
امر النبي صلى الله عليه وسلم امته بالاعتداء به وبابي بكر ، حيث
قال : (اقتدوا بالذين من بعدي ، واثار الى ابي بكر وعمر رضي الله
عنهما (٣٦) .

فلا جرم بعد ذلك ان يبلغ العلم بعمر رضي الله عنه ان يوافق التنزيل
في مواضع عدة .

اخرج الشيخان عن انس بن مالك رضي الله عنه ان عمر بن الخطاب قال :
(وافقت ربي في ثلاث ، قلت : يا رسول الله ، لو اتخذنا من مقام ابراهيم
مطى ، فنزلت ((واتخذوا من مقام ابراهيم مطى)) (٣٧) وقلت يا رسول
الله : يدخل على نساءك البر والفاجر ، فلو امرتهن ان يحتجبن ، فنزلت
آية الحجاب ، واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة ،
فقلت : (عسى ربه ان طلقكن ان يبدلهن ازواجا خيرا منكن) (٣٨)

(٣٥) رواه البخاري في فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب
مناقب عمر بن الخطاب ، ومسلم رقم ٢٣٩٠ ، في فضائل الصحابة ،
باب من فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والترمذي رقم ٢٢٨٥
، في الرؤيا .

(٣٦) رواه الترمذي (٦١٠/٥) رقم ٣٦٦٣ ، ٣٨٠٥ ، واحمد (٢٨٢/٥) وابن
ابي عاصم (٥٤٥/٢) رقم ١١٤٨ ، وقال الالباني : حديث صحيح .

(٣٧) البقرة ١٢٥ .

(٣٨) التحريم آية ٥ .

فنزلت كذلك (٣٩) .

قال ابن عمر : ما نزل بالناس امر قط فقالوا فيه ، وقال فيه عمر ،
الا نزل فيه القرآن على نحو ما قال عمر (٤٠) .
وعن علي رضي الله عنه : (ان عمر ليقول القول ، فينزل القرآن
بتصديقه) (٤١) .

وقد وافق عمر رضي الله عنه التنزيل في غير هذه الثلاث المذكورة في
حديث عمر المتقدم ، منها منعه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على
المنافقين ، فانزل الله تعالى (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا
تقم على قبره) (٤٢) وهو في الصحيحين عن ابن عمر (٤٣) .

ومنها موقفه رضي الله عنه في اسارى بدر ، وغير ذلك ، حتى اوصلها
المحب الطبري الى تسع موافقات لفظية ، عدا الموافقات المعنوية (٤٤)
ولا غرابة في ذلك ، اذ ان عمر رضي الله عنه بلغ به العلم مبلغا
عظيما حتى شهد له النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بذلك ، وقال
صلى الله عليه وسلم : (ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه) (٤٥)

(٣٩) البخاري في القبلة ، باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الاعادة
على من سها وصلى لغير القبلة ، ومسلم رقم ٢٣٩٩ ، في فضائل
الصحابة ، باب من فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤٠) رواه الترمذي في المناقب (٦١٧/٥) رقم ٣٦٨٢ ، باب في مناقب
عمر ، وقال هذا حديث حسن غريب ، وقال الارناؤوط : اسناده حسن ،
انظر حاشية جامع الاصول (٦٠٨/٨) .

(٤١) قال في الرياض النضرة ص خرجه ابن السمان في الموافقة بين
اهل البيت والصحابة .

(٤٢) التوبة اية ٨٤ .

(٤٣) البخاري بشرح فتح الباري (١٧٧/٣) ، ومسلم (١٨٦٥/٤) ح ٢٤٠٠ .

(٤٤) انظر الرياض النضرة (٢٩٥/٢) .

(٤٥) رواه الترمذي (٦١٧/٥) رقم ٣٦٨٢ ، في المناقب ، باب في مناقب

عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقال حديث حسن ، غريب .

الشيخان في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ص ١٢٧ .

وقال مجاهد : اذا اختلف الناس في شيء فانظروا ما صنع عمر فخذوا به (٤٦) .

وقال ابن المسيب : ما اعلم احدا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم من عمر بن الخطاب (٤٧) .

وكان عبدالله يقول : لو سلك الناس واديا وشعبا ، وسلك عمر واديا وشعبا ، لسلكت وادي عمر وشعبه ، وقال محمد بن جرير : لم يكن احد له اصحاب معروفون حرروا لفتياه ومذاهبه غير ابن مسعود ، وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر ، وكان يكاد لا يخالفه في شيء من مذاهبه ويرجع من قوله الى قوله - يعني الى قول عمر - (٤٨) .

لذلك كله ، فان قول عمر ورايه له منزلة خاصة تقتضي الاهتمام به ، وتقديمه على غيره ، فاذا كان قول الصحابي يعتد به ، وقد يحتج به ، فان عمر رضي الله عنه فوق كونه صاحبيا فهو ممن ينبغي ان يعطى قوله مرتبة خاصة لا كغيره من الصحابة لما تقدم من امتيازات امتاز بها ومنزلة تسنم (٤٩) ذروتها .

(٤٦) اعلام الموقعين (٢٠/١) .

(٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) سنن الشيء : علاه ، كتسنمه ، انظر القاموس المحيط مادة (سنم) .

ص ١٤٥٢ .

كتاب الصلاة

< كتاب الطهارة >

يطلق الكتاب لغة بمعنى الضم والجمع أى المضموم والمجموع ، أو الضام والجامع ، والكتاب ما يكتب فيه ، والدواة والحكم والقدر . واصطلاحاً بمعنى اسم لجنس من الأحكام أو بمعنى اسم لجملة مختمة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً . (١)

والطهارة في اللغة : النظافة والتنزه عن الأدناس . وفي الشرع : رفع الحدث وإزالة النجاسة أو ما في معناهما كالتيميم وتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء وإزالة النجاسة والأغسال المسنونة وطهارة المستحاضة ومسل البول . (٢)

وقد جرت عادة المصنفين بالبداية بكتاب الطهارة ثم الصلاة وهكذا وقد أشار بعض العلماء لمناسبة هذا الترتيب ، وهو أن من عادة العرب الابتداء بالاهم ، ولما كانت الصلاة أهم أركان الإسلام بعد الشهادتين كما في حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً : (بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان) (٣) ، وفي رواية (وصوم رمضان والحج) (٤) ، قدم المصنفون كتاب

(١) شرح جلال الدين المحطى على منهاج الطالبين (١٦/١) ، والقاموس المحيط مادة < كتبه > ص : ١٦٥

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١٨٨/٣) ، وانظر انيس الفقهاء ص : ٤٦

(٣) البخاري (فتح الباري ٤٢/١) .

(٤) البخاري (فتح الباري ١٤٨/٨) .

الصلاة ، ولما كانت الطهارة بفتح الصلاة قدمت على الصلاة (١) ،
والله اعلم .
ويحتوي كتاب الطهارة على مجموعة من الابواب ابتدؤها على عادة
العلماء بباب المياه .

(١) المجموع (١٢٤/١) .

الباب الأول في المياه

وفيه المسائل التالية:

- ١ - ماء البحر .
- ٢ - الماء المسخن .
- ٣ - الماء المشمس ..
- ٤ - الماء الذى لاقتة فحاسة .
- ٥ - سور الكلاب والسباع
- ٦ - فضل طهور المرأة ..
- ٧ - سور الحائض .
- ٨ - مياه المشركين وآسارهم .

< الباب الأول فى المياه >

المياه جمع ماء وهو جمع كثرة ، وجمعه فى القلة امواه (١) ،
وجمع القلة عشرة فما دونها ، والكثرة فوقها ، ولما كانت انواع
المياه التى يتناولها العلماء بالدراسة فى هذا الباب زائدة على
العشرة فهناك الماء الطاهر والطهور والنجس ، والطهور ينقسم
الى ماء سماء وأنهار وبحار وآبار ومشمس ومسخن وغير ذلك من
انواعه ، لذلك استحب ان يؤتى بجمع الكثرة دون جمع القلة (٢) .

وسنتحدث عن مسائل المياه فى هذا الباب مسألة مسألة على ما سيأتى
وابداً بحكم ماء البحر .

(١) تهذيب الصحاح (٩١٣/٣) .

(٢) المجموع (١٢٤/١) .

﴿ حكم ماء البحر ﴾

الرواية عن عمر :

١- عن عمرو بن سعد الجاري قال :
(جاء عمر الجار (١) فدعى بمناديل فقال : اغتسلوا من ماء البحر فإنه مبارك) . (٢)

٢- عن عكرمة أن عمر سئل عن ماء البحر فقال :
(و أي ماء أظهر من ماء البحر) . (٣)

(١) الجار :- بتخفيف الراء :- مدينة على ساحل بحر القلزم (البحر الأحمر)

بينها وبين المدينة يوم وليلة - مرصد الاطلاع (٣٠٥/١) ع (١١١٦/٣)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٣١/١) قال :- حدثنا وكيع عن شعبة
عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عمرو بن سعد الجاري
به ، وأخرجه أيضا في (١٩٩/١) من طريق آخر عن زيد بن
أسلم به . وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٦٦/٤)
معلقا عن سعد بن نوفل عن عمر نحوه .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٩٥/١) رقم ٢٢٢ عن ابن التيمي عن خالد

الحذاء عن عكرمة به .

ومن طريقه أخرجه ابن المنذر (٢٤٨) ، وأخرجه ابن أبي شيبة

(١٣١/١) عن ابن علية عن خالد به .

وأخرج عبد الرزاق (٩٤/١) رقم ٢٢٢ ، عن معمر عن أيوب عن أبي =

٣- وقال عمر : (من لم يطهره ماء البحر فلا طهره الله) (١)

هذه الاشارة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تدل على انه يرى ان ماء البحر طاهر في نفسه مطهر لغيره ، وهو مذهب عامة اهل العلم ، الا انه حكى عن عبدالله بن عمر (٢) وعبدالله بن عمرو (٣) انهما قالوا في البحر : التيمم اعجب الينا ، وحكاه ابن حزم عن ابي هريرة (٤) .

= يزيد المدني قال : حدثني احد الميادين فذكر نحوه .

واخرجه ابن ابي شيبة (١٣٠/١) عن ابن علي عن ايوب به .

(١) المغني (٩/١) معلقا ، ولم اجد له سندا ، واظنه خطأ فقد

رواه ابو عبيد في الطهارة (١٧/ب) عن عبدالله بن عمر ، وقال

فهذا خلاف تلك الرواية يقصد قول ابن عمر (التيمم اعجب الي)

(٢) اخرجه عن ابن المنذر في الاوسط (٢٤٩/١) وابن ابي

شعبة (١٣١/١) .

(٣) الاوسط (٢٤٩/١) ، وابن ابي شيبة (١٣١/١) ، والجوزقاني

في الاباطيل (٣٤٥/١) وقال هذا حديث باطل .

(٤) المحلى (٢٩٧/١) والجوزقاني في الاباطيل (٣٤٤/١) وابن الجوزي

في الموضوعات (٢٧٩/٣) واعله بمحمد بن المهاجر واخرجه

ابن ابي شيبة (١٣١/١) عن طريق ابن المهاجر وهو معارض

لما رواه ابو هريرة نفسه عن النبي صلى الله عليه وسلم

(هو الطهور ماؤه) .

ونقله ابن أبي شيبة عن أبي العالية الرياحي وسعيد بن المسيب (١) .

هذا هو المشهور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذه هي الأقوال الموجودة في المسألة .

الادلة :-

أُحْتِجَ لِلْقَائِلِينَ بِعَدَمِ جَوَازِ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ بِحَدِيثِ

عبدالله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(لا يركب البحر الا حيا او معتمرا وغاز في سبيل الله فان تحت البحر نارا ، وتحت النار بحرا) (٢) .

وقد روي هذا الحديث موقوفا عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه

قال : (ماء البحر لا يجزي من جنابة ، ولا يتوضأ منه لان تحت البحر نارا وتحت النار بحرا ، حتى عد سبعة ابحر وسبع

(١) ابن أبي شيبة (١٢١/١) وانظر المفني (٨/١) والمحلي

(٩٧/١) والمجموع (١٢٦/١) .

(٢) رواه أبو داود (١٣/٣) والبيهقي (٢٢٤/٤) ، وانظر سلسلة

الاحاديث الضعيفة رقم (٤٧٨) ، والمجموع (١٣٧/١) .

والحديث ضعيف لان في سنده بشرا الكندي أبو عبد الله

وبشير بن مسلم كلاهما مجهولان كما قال الحافظ في التقریب

(١٢٤، ١٢٥) وفيه اضطراب بينه المنذري في مختصر السنن

(٣٥٩/٢) ، ومن ضعفه البخاري واحمد والخطابي وأبو داود .

نيران (١) .

نص الاثر يدل على ان الغسل بماء البحر لا يجزئ في الجنابة ولا الوضوء اما علة الحكم من الحديث فلم تتبين لي ، ويظهر من قول عبدالله بن عمرو رضي الله عنه ان علة الحكم وهو المنع من التطهر بماء البحر هي كونه تحته نار وتحت النار بحر ... ، وذلك لان ترتب الحكم على الصفة مشعر بعلية هذه الصفة .

وقد اجاب ابن قدامة على استدلالهم بهذا الحديث بقوله : (وقولهم هو نار) ان اريد به انه نار في الحال فهو خلاف الحس ، وان اريد انه يصير ناراً، لم يمنع ذلك الوضوء به حال كونه ماء (٢) .

ويفهم منه ان وجه استدلالهم هو كونه ناراً ، ولا ادري كيف استفاد ذلك . ثم وجدت عند الترمذي عن عبدالله بن عمرو انه قال : هو نار (٣) .

(١) اخرجه موثقاً الجوزقاني في الاباطيل (٣٤٥/١) وقال : هذا الحديث باطل تفرد به محمد بن المهاجر وكان يضع الحديث، وتعقبه السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣/٢) بانه اخرجه ابن ابي شيبه باسناد ليس فيه محمد بن المهاجر ، وهو في المصنف (١٣١/١) . قال العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي في حاشية (الفوائد المجموعة ص ٧) : (الخبر على كل حال موقوف وسنده عن ابن عمرو لا بأس به) .

(٢) المغني (٩/١) .

(٣) سنن الترمذي (١٠٢/١) .

وحجة الذين اجازوا التطهر بماء البحر :-

١- قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) (١) ، ومعلوم ان ماء البحر يسمى ماء فلا يجوز العدول الى التيمم مع وجوده .

٢- عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : (سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فاذا توضأنا عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) (٢) .

٣- عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ان الماء طهور) (٣) .

(١) (النساء / ٤٣) ، (المائدة / ٦) .

(٢) رواه مالك (٢٢/١) وأحمد (٢٣٧/٢ ، ٣٩٣) وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم ، وصححه البخاري والترمذي والحاكم وابن حبان وابن المنذر والطحاوي والبغوي والخطابي وغيرهم ، كما في تلخيص الحبير (٩/١) . ومن المتأخرين الألباني في الأرواء (٤٢/١) .

وضعه ابن حزم في المحلى (٢٩٧/١) واعترض عليه أحمد شاكراً في الحاشية .

(٣) رواه أبو داود (٥٤/١) ، والترمذي (٩٥/١) وحسنه ، والنسائي (١٧٤/١) . وصححه أحمد وابن معين وابن حزم كما في التلخيص (١٢/١) . وصححه الألباني في الأرواء (٤٥/١) .

فهذه الأدلة المتقدمة تدل على أن ماء البحر طاهر مطهر ، وهي نص في محل النزاع ينبغي المصير اليه .

٤- ومن ناحية المعنى فلأنه ماء باق على أصل خلقته ، فجاز الوضوء به كالمعذب (١) ، وذلك لأن بعض العلماء يرون أن الماء إذا تغيرت أحد أوصافه بمخالطة طاهر فإنه تنتفي عنه صفة الطهوريه فيكون طاهرا غير مطهر فاستثنوا من ذلك ما كان تغييره من أصل خلقته أو بما يشق الاحتراز عنه .

هذه هي الأقوال الماثورة في المسألة ، وأما مناقشتها :-
فإن استدلال من منع التطهير بماء البحر بحديث عبدالله بن عمرو لا يصح من وجهين :-

أولا : لأن الحديث ضعيف باتفاق المحدثين كما قال النووي (٢) .
والجواب أنه موقوف على عبدالله بن عمرو ، ولا يقال بأن الصحابي إذا أخبر بما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه يكون له حكم الرفع فإن ذلك مقيد بأن لا يكون الصحابي قد عرف بالنظر في الأسرانيات كعبدالله بن عمرو بن العاص فإنه حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب ، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة ، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له : حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا عن الصحيفة . (٣)

(١) المغني (٩/١) ، المجموع (١٣٧/١) .

(٢) المجموع (١/١٣٧) .

(٣) فتح المغيث (١٣٠/١) .

ثانيا : ولو ثبت لم يكن فيه ما ينفي طهريته لأن كون تحته نار لا
ينفي طهريته ، فلا يعارض بالأدلة القوية التي تثبت طهورية ماء
البحر لاسيما حديث (هو الطهور ماؤه) فإنه نص في محل النزاع .



في الماء المسخن ٢٧٤

الماء المسخن اما ان ، يكون مسخنا بطاهر او مسخنا بنجس ، وبحثنا
هنا في الماء المسخن بطاهر .

الرواية عن عمر :-

عن زيد بن اسلم عن ابيه : ان عمر رضي الله عنه كان يتوضأ
ويغتسل بالحميم . (١)

و في لفظ : ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسخن له ماء

(١) اخرجه البخاري معلقا . صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري
(٢٣٩ / ١) ، و وصله الشافعي في الام ص (١٦ / ١) : عن ابراهيم
بن محمد عن زيد بن اسلم عن ابيه به .

واخرجه عبد الرزاق (١٧٥ / ١) رقم ٦٧٥ عن معمر عن زيد بن
اسلم به .

واخرجه ابن المنذر (٢٥١ / ١) قال : حدثنا محمد بن عبد الله
انا ابن وهب حدثني هشام بن سعد و حفص بن ميسرة عن
زيد بن اسلم عن ابيه به .

و اخرجه سعيد بن منصور كما في الفتح (٢٣٩ / ١) ، وقال
الحافظ : اسناده صحيح .

في قمقمة (١) و يغتسل به . (٢)

وهذا الاثر يستفاد منه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرى جواز التطهر بالماء المسخن ، وليس فيه ما يبين انه سخن بنجس او طاهر الا انه دل يقينا على انه رضي الله عنه يبيح الطهارة بماء سخن بطاهر .

هذا هو رأي عمر بن الخطاب في هذه المسألة ، واما اراء العلماء فلا يعرف لاحد منهم خلاف هذا القول غير مجاهد ، فانه قال : لا يتوضأ بالماء الساخن ، قال ابن قدامة : ولا معنى لقوله (٢) . وقد ورد عن جماعة من الصحابة الوضوء بالحميم منهم :-

(١) القمقم :- ما يسخن فيه الماء من نحاس وغيره ويكون ضيق

الرأس . النهاية في غريب الحديث (١١٠/٤) .

(٢) اخرجه بهذا اللفظ ابن ابي شيبة (٢٥/١) عن وكيع عن هشام

بن سعد عن زيد ابن اسلم عن ابيه .

واخرجه الدارقطني (٢٧/١) من طريق هشام به ، وقال : هذا

اسناد صحيح .

واخرجه البيهقي (٦/١) من طريق الدارقطني .

واخرجه ابن ابي شيبة (٢٥/١) عن عبد العزيز الدراوردي عن زيد

بن اسلم عن ابيه به .

واخرجه ابن المنذر (٢٥١/١) .

(٣) المغني (١٦/١) . واثر مجاهد اخرجه ابن ابي شيبة (٢٥/١)

وابن المنذر (١٢٥٢/١) .

عبد الله بن عمر (١) ، وعبد الله بن عباس (٢) ، وسلمة بن
الأكوع (٣) .

والدليل على جواز ذلك قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا ...)
الآية (٤) ، فالماء المسخن داخل في جملة المياه التي أمر الناس
أن يتطهروا بها .

وقد ورد حديث ضعيف في الاغتسال من الماء المسخن وهو ما رواه
الدارقطني عن الأسلع بن شريك قال : كنت أرحل ناقة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأصابتنى جنابة في ليلة باردة ، وأراد
رسول الله صلى الله عليه وسلم الرحلة ، وكرهت أن أرحل ناقته وأنا
جنب ، وخشيت أن أغتسل بالماء البارد فأموت أو أمرض ، فأمرت
رجلا من الأنصار فرحّلها ، ووضعت أحجارا فاسخنّت بها ماء
فاغتسلت ، ثم لصقت برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
فقال : (يا أسلع مالي أرى رحلتك تغيرت ؟) فقلت : يا رسول
الله لم أرحلها ، رحلها رجل من الأنصار ، قال : (ولم ؟) فقلت :

(١) عبد الرزاق (١٧٥/١) رقم (٦٧٦) ، وابن أبي شيبة (٢٥/١) .

(٢) عبد الرزاق (١٧٥/١) رقم (٦٧٧) بسند صحيح كما قال الحافظ في

التلخيص (٢٢/١) وابن أبي شيبة (٢٥/١) .

(٣) ابن أبي شيبة (٢٥/١) واسناد صحيح كما قال في التلخيص

(٢٢/١) .

وقد أخرج ابن المنذر (٢٥١/١) هذه الآثار عن ابن عمر وابن

عباس وسلمة وأنس بن مالك أيضا .

(٤) النساء (٤٣) ، والمائدة (٦) .

أصابتنني جنابة فخشيت القر (١) على نفسي ، فأمرت أن يرحلها
ووضعت أحجاراً فأسخنت ماءً واغتسلت به ، فأنزل الله تعالى
(يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) الى (ان
الله كان غفوراً رحيماً) (٢) .

وفي هذا الحديث اقرار النبي صلى الله عليه وسلم الاسلع على
اغتماله في الماء المسخن ، والله اعلم .

- (١) القر : البرد ، انظر مختار الصحاح ص (٥٢٨) .
(٢) معجم الطبراني الكبير (٢٩٩/١) من طريق العلاء بن الفضل
المنقري ثنا الهيثم بن زريق المالكي عن أبيه عن الاسلع ،
والبيهقي (٥/١) من طريق العلاء بن الفضل به قال الحافظ في
التلخيص (٢٢/١) : والهيثم وابوه مجهولان والعلاء بن الفضل
المنقري فيه ضعف ، وقد قيل انه تفرد به ، وانظر مجمع
الزوائد (٢٦٢/١) .

المسألة الثالثة

فى الماء المشمس

تكلمت فى المسألة السابقة عن الماء المسخن وفى هذه المسألة اتكلم
عن الماء الذى يكون تخينه بواسطة الشمس .

الرواية عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه :-

١- روى الدارقطني عن حسان بن اذهر ان عمر بن الخطاب قال :-
(لا تغتسلوا بالماء المشمس فانه يورث البرص) . (١)

(١) أخرجه الدارقطني (٢٩/١) :- نا أبو سهل بن زياد نا
أبراهيم بن الحربي نا داود بن رشيد نا اسماعيل بن عياش
حدثني صفوان بن عمرو عن حسان بن اذهر به . وأخرجه
البيهقي (٦/١) من طريق اسماعيل بن عياش به واسماعيل بن
عياش الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مغلط في غيرهم ،
كما في التقريب (١٠٩) وصفوان ابن عمرو: حمصي وقد تابعه أبو
المغيرة بن عبد القدوس فرواه عن صفوان به . رواه ابن حبان
في الثقات. انظر نصب الراية (١٠٣/١) والتلخيص (٢٣/١) وأبو
المغيرة ابن عبد القدوس ثقه كما في التقريب (٣٦٠) ولكن علة
الحديث حسان بن اذهر الكسكي فلم يوثقه سوى ابن حبان وهو
معروف ببتساهله في التوثيق ، لذلك ضعفه الألبانى في الارواء
(٥٤/١) وأشار الحافظ في الدراية (٥٥/١) الى تضعيفه ، وانظر
مشكاة المصابيح (١٥٢/١) .

٢- وروى البيهقي عن جابر رضي الله عنه ان عمر كان يكره الاغتسال بالماء المشمس، وقال : (انه يورث البرص) (١) .

هذان الاثران يدلان على كراهة الاغتسال بالماء المشمس ولكنهما لم يمتحا عن عمر رضي الله عنه، وعليه فلا يصح نسبة هذا الرأي الى عمر رضي الله عنه ، ويبقى رأيه على البراءة الاصلية وهو جواز التطهر بالماء المشمس . الا ان يشبث له سند لم اطلع عليه في مصادر اخرى .
اقوال العلماء :-

١- نسب الى الشافعي القول بكراهة الطهارة بالماء المشمس (٢) ، وبذلك قال كثير من الشافعيين على تفصيل بينهم فمنهم من كرهه مطلقا ، ومنهم من كرهه في البلاد الحارة في الاواني المنطبعة ، ومنهم في كل الاواني بشرط القصد الى تشميسه الى غير ذلك من التفصيل . (٣)

(١) أخرجه البيهقي (٦/١) من طريق الشافعي انا ابراهيم بن محمد أخبرني صدقه بن عبدالله عن أبي الزبير عن جابر به ، وأخرجه الشافعي في الام كما في المجموع (١٢٢/١) وقال :- (هذا ضعيف باتفاق المحدثين.) وعلة ضعفه : ابراهيم بن محمد : قال في التقريب : متروك (٩٢)، ومدقه (ابن عبدالله السمين) ضعيف (٢٧٥)، وفيه ابن الزبير وهو مدلس وقد عنعنه ، انظر الدراية (٥٥/١) والارواء (٥٣/١) .

(٢) المغني (١٧/١) .

(٣) المجموع (١٢٢/١) .

والى الكراهة ذهب ايضا بعض الحنفية (١) والمالكية . (٢)

٢- وذهب جماهير العلماء الى عدم الكراهة ، منهم مالك وابوحنيفة واحمد وداود (٣) ، وقال النووي (٤) : فالصواب الجزم بانه لا كراهة فيه ، وهو الموافق للدليل ولنص الشافعي فانه قال في الام : لا كره الشمس الا ان يكون من جهة الطب ، وكذا نقله البيهقي باسناده في معرفة السنن والآثار .

هذه هي اقوال اهل العلم ، اما الادلة فكالآتي :-

دليل القول الاول : -

استدل القائلون بالكراهة بحديث عائشة رضي الله عنها قالت :
('دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سخنت له الماء في الشمس ، فقال : (لا تفعل يا حميراء ، فانه يورث البرص) . (٥)
والاصل ان النهي يقتضي التحريم .

(١) حاشية ابن عابدين (١٨٠/١) .

(٢) حاشية الدوقي (٤٥/١) .

(٣) المغني (١٧/١) ، المجموع (١٣٢/١) ، حاشية ابن عابدين

(١٨٠/١) .

(٤) المجموع (١٣٢/١) .

(٥) أخرجه الدارقطني (٣٨/١) ، ومن طريق البيهقي (٦/١) وقال :

هذا لا يصح ، وضعفه الحافظ في الدراية (٥٥/١) ، والزيلي

في نصب الراية (١٠٣/١) ، والالباني في الارواء (٥٠/١) قال

موضوع وقال النووي : ضعيف باتفاق المحدثين .

ومن كرهه من جهة الطب علل ذلك بأن الشمس بحدتها تفصل من
الإناء زهومة (١) تملو الماء فإذا لاقت البدن بسخونتها خيف أن
تقبض عليه فتحبس الدم فيحصل البرص بخلاف المسخن بالنار فلا
يكره لذهاب الزهومة بها . (٢)

دليل القول الثاني :-

الماء المشمس سخن بظاهر ، أشبه ما في البرك والانهار ،
وما سخن بالنار .
ومن فرق بين ما قصد الى تشميسه وما لم يقصد فان الضرر لا
يختلف بالقصد . (٣)

المناقشة والترحيح :

تبين لي مما سبق ضعف الحديث باتفاق المحدثين ولم يثبت عن
الاطباء فيه شيء (٤) ، وعليه يبقى حكم التطهر بالماء المشمس
على الاباحة ، والله اعلم .

- (١) الزهومة ، بالضم : الريح المنتنة ، لسان العرب (٢٧٧/١٢) .
- (٢) شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين (٢٠/١) .
- (٣) المغني (١٧/١) .
- (٤) المجموع (١٣٣/١) ، والمغني (١٧/١) .

المسألة الرابعة

<فى الماء الذي لاقته نجاسة>

الماء الذي لاقته نجاسة له أحوال مختلفة :-

فأما أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بهذه النجاسة ، أو لا يتغير ، فإن تغير أحد أوصافه بملاقاة النجاسة فإنه لايجوز التطهر به إجماعا . (١)

وإن لم يتغير أحد أوصافه فهو إما أن يكون كثيرا كماء البحر والآنهار ونحو ذلك ، أو يكون قليلا . فإن كان كثيرا ، فقد اجمع العلماء أيضا على أنه يجوز التطهر به (٢) . وإما أن كان قليلا ، فقد اختلف العلماء في حكمه ، وهو ما سأحاول هنا معرفة رأي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيه بإذن الله تعالى .

الرواية عن عمر :-

روى ابن السني عن أبي مليكة قال : قدم عمر بن الخطاب رضي الله

(١) الإجماع لابن المنذر ص : (٢٢) ، وانظر الأوسط (٢٦٠/١) ،

ومراتب الإجماع ص : (١٩) ، وانظر المغني (٢٣/١) .

(٢) الإجماع ص : (٢٣) ، وانظر الأوسط (٢٦١/١) ، ومراتب الإجماع

ص : (١٧) .

عنه مكة فكان يتوضأ بأجساد (١)، فذهب يوما الى حاجته ، فلقى طحيل بن رباح أخا بلال بن رباح ، فقال : من أنت ؟ فقال : أنا طحيل بن رباح ، فقال:- بل أنت خالد بن رباح فأخذه بيده حتي مضى ثم قال : أطلب ماء أتوضأ به فذهب ثم جاء ، فقال : لم أجد الا ماء في بيت بغي من بغايا الجاهلية ، قال : فاذهب فأتني به فان الماء لا ينجسه شيء . (٢) وفي رواية أخرى عند عبدالرزاق عن عبدالله بن أبي مليكة قال :-

(تبرز (٣) عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، في أجساد ، ثم رجع فاستوهب وضوء فلم يهبوا له . قالت ام مهزول ، وهي من البغايا التسع اللواتي في الجاهلية : يا أمير المؤمنين ، هذا ماء ، ولكنه في علبة (٤) ، والعلبة لم تدبغ ، فقال عمر لخالد بن طحيل

(١) أجساد :- بفتح أوله، وسكون ثانيه ، جبل بمكة ، وقيل فيه جياذ بغير ألف ، وهما أجياذان : كبير وصغير ، وهما محلتان بمكة . انظر مراصد الاطلاع (٣٣/١) .

(٢) رواه ابن السني في الأخوة كما في منتخب كنز العمال (٤٦٤/٣) وهو كتاب (معرفة الأخوة والأخوات من العلماء والرواة) ، انظر عمل اليوم والليلة ص: (٣٢) .

(٣) تبرز الرجل : خرج الى البراز للحاجة ، والبراز بالفتح الفضاء الواسع . مختار الصحاح ص: (٤٨) .

(٤) قال العسكري : العلبة هي قدح الأعراب تتخذ من جلد ، وقال ابن فارس : قدح ضخيم من خشب وقد يتخذ من جلد ، وقيل أسفله جلد وأعلاه خشب مدور . فتح الباري (٣٠٤/١١) .

هي ، قال نعم ، قال : هلم ، فان الله جعل الماء طهورا . (١)

هذا الاثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يدل بظاهره من عموم واطلاق على ان الماء لا ينجسه شيء سواء كان قليلا ام كثيرا ، وسواء تغير احد اوصافه بنجاسة او لم تتغير .

ونظرا لانعقاد الاجماع على ان الماء اذا غيرت النجاسة احد اوصافه ، فانه لايجوز التطهر به ، وانه اذا كان كثيرا ولم تغير النجاسة احد اوصافه انه يجوز التطهر به ، كما نقله جماعة من العلماء ولا شك ان عمر رضي الله عنه هو احد الافراد الذين انعقد بقولهم الاجماع ، وعليه يقيد اطلاق قول عمر رضي الله عنه بما اذا لم تغير النجاسة احد اوصافه .

هذا ، وان كان الاثر مرسل ، الا ان آراء عمر رضي الله عنه في مسائل المياه الاخرى ، تقوي صحة نسبة مدلول هذا القول الى عمر رضي الله عنه ، فهو يرى ان سور الحيوانات مأكولة اللحم وغير مأكولة اللحم وسور الكلاب ايضا انه طهور ، وكذلك سور المشرك

(١) عبدالرزاق (٦١/١) رقم ١٨١ :- عن ابن جريج قال سمعت عبيد الله بن ابي مليكة به . وهو مرسل ، قال ابو زرعة في حديث ابن ابي مليكة عن عمر وعثمان رضي الله عنهما هو مرسل ، انظر المراسيل لابن ابي حاتم ص : (١١٢) .

وقال الترمذي لم يدرك طلحة بن عبيد الله (المتوفي = ٣٦هـ) .
والعبارة الاخيرة : (ان الله جعل الماء طهورا) ذكرها ابن حزم في المحلى (٢٢١، ١٩١/١) بدون اسناد .

وفضل المראה كما سيأتي تفصيله في المسائل القادمة ان شاء الله تعالى ، وقد نسب ابن حزم هذا القول الى عمر رضي الله عنه (١) .

ذلك هو المأثور عن عمر رضي الله عنه في هذه المسألة ، اما اهل العلم بعده فقد اختلفوا فيها على عدة اقوال .

اقوال العلماء :

القول الاول الموافق لما اشر عن عمر رضي الله عنه :- فقد قال يقول عمر رضي الله عنه - الامام مالك رحمه الله - ، واختاره المدنيون من اصحابه ، في حين ذهب البصريون من اصحابه الى ان الماء القليل اذا لاقته نجاسة فلم تغيره فانه يكره استعماله في الطهارة ، ولم يحددوا في ذلك حدا بين الكثير والقليل ، اي انهم لا يرون ان الماء يكون بذلك نجسا (٢) ، وانما المشهور عند المالكية هو كراهة استعماله في الطهارة تعبدا ، اما استعماله في العادات كالنظافة فلا كراهة فيه . (٣)

- (١) المحلى (٢٢١/١) ، وانظر سبل السلام (١٨/١) .
- (٢) الكافي في فقه اهل المدينة ص ١٥٦ ، والتمهيد (٣٢٦/١ ، ٣٣٥) ، وقد نقل عن الامام مالك ايضا ان النجاسة تفسده وان لم يتغير فيتحصل عن مالك في الماء اليسير تحله النجاسة ثلاثة اقوال :
 - ١- انها تفسده .
 - ٢- انها لا تفسده الا ان يتغير احد اوصافه .
 - ٣- انه مكروه (بداية المجتهد ٢٨/١) .
- (٣) حاشية الدوقي : (٤٣/١) .

وكذلك قال بقول عمر رضي الله عنه : الامام احمد في رواية (١) ،
واختاره ابن تيمية (٢) ، واختاره بعض الشافعية كالغزالي
والرويانى . (٣)

وقال ابن قدامة :- وهو قول للشافعى (٤) ، والذي وجدته عن الشافعي
هو في الماء الجاري خاصة ، فقد قال البغوي :- قال الشافعي في
القديم :- ان الماء الجاري لا ينجس وان قل الا بالتغير (٥) .
وكذلك نقله ابن قاسم في حاشية الروض (٦) وممن قال بقول عمر
ايضا : الظاهرية (٧) وابن المنذر ، ومن الصحابة : عائشة وميمونة
اما المؤمنين ، وعبدالله ابن مسعود وابن عباس ، وحذيفة ، وابو
هريرة ، وغيرهم من التابعين فمن دونهم . (٨)

القول الثانى :

وهو ما اذا كان الماء قليلا ووقعت فيه نجاسة فانه يتنجس وان

- (١) المغنى (٢٤/١) .
- (٢) حاشية الروض المربع (٨٩/١) .
- (٣) المجموع (١٦٢/١) .
- (٤) المغنى (٢٤/١) .
- (٥) شرح السنة (٦٧/٢) .
- (٦) حاشية الروض المربع (٩٠/١) .
- (٧) المحلى (١٧٥/١) .
- (٨) الاوسط (٢٦٦/١) ، والمحلى (٢٣١/١) ، والتمهيد (٢٣٤/١) .

لم يتغير. واختلف اصحاب هذا القول في تحديد قدر الماء الكثير الذي لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه، فذهب الشافعي (١) واحمد (٢) في روايته الى تحديده بالقلتين وهو مذهب عبدالله بن عمر وسعيد ابن جبير، ومجاهد. (٣)

وقد اختلفوا في تحديد القلتين، فقال الشافعي:- (الاحتياط ان تكون القلة قربتين ونصفا). (٤) وعن أحمد مثله، وفي قول آخر لأحمد:- ان القلة قربتان (٥)، وقال اسحاق بن راهويه: القلتان نحو ست قرب، وقال عبدالرحمن بن مهدي ووكيعة:- القلة: الجرة، وقيل: ان القلة قد تقال للكوز. وقيل غير ذلك في تحديد القلة. (٦) وذهب الحنفية الى ان قدر الكثير الذي لا ينجس هو الذي لا يخلص بعضها الى بعض اما اذا خلص بعضها الى بعض كان قليلا يتنجس بوقوع النجاسة فيه. (٧)

- (١) المجموع (١٦٢/١)، والاوسط (٢٦٦/١).
- (٢) المغني (٢٤/١). والعدة ص: (٢٣) ومجموع الفتاوى (٥٠١/٢١) وفي رواية لأحمد والشافعي: ان التحديد بالقلتين هو في الماء الراكد فقط، اما الجاري فلا يتنجس الا بالتغير وان كان دون القلتين، انظر المصادر السابقة.
- (٣) الاوسط (٢٦١/١).
- (٤) الام (١٨/١).
- (٥) مسائل الامام أحمد رواية عبدالله (٩/١)، والمغني (٢٧/١).
- (٦) الاوسط (٢٦٢/١).
- (٧) شرح السابري على الهداية، مع فتح القدير (٧٣/١) وحاشية ابن عابدين (١٨٥/١).

واختلفوا فيما يعرف به الخلوص ، فذهب المتقدمون الى أنه يعرف بالتحريك ، وهو اذا حركت طرف الماء لا تنتقل الحركة الى الطرف الآخر ، وسبب التحريك عند أبي حنيفة : الاغتسال ، وبه أخذ أبو يوسف .

وفي رواية عن أبي حنيفة أنه يعتبر التحريك باليد ، وعن محمد بالتوضؤ .

وذهب المتأخرون الى أنه يعرف بشيء آخر غير التحريك ، فمنهم من اعتبر بالكدره ، بحيث اذا انتقلت الكدره الناتجة عن الاغتسال من جانب الماء الى الجانب الآخر فهو قليل ومنهم من اعتبر بالصبغ بدل الكدره .

ومنهم من اعتبر بالمساحة ، فان كان الماء عشرة أذرع في عشرة أذرع فهو مما لا يخلص بعضه الى بعض . (١)

وقال الحصكفي : المعتبر : (رأي المبتلى به فيه ، فان غلب على ظنه عدم خلوص النجاسة الى الجانب الآخر جاز والا فلا) . (٢)

وهناك أقوال أخرى لمن قال بالتحديد في الماء غير ما تقدم وهي :-

(١) انظر شرح العناية مع فتح القدير (٨٠/١)

(٢) الدر المختار مع حاشية رد المحتار (١٩١/١) .

إذا بلغ الماء أربعين قلة فلا ينجسه شيء ، قال به عبدالله بن عمرو رضي الله عنه ومحمد بن المنكدر . (١)

وقال محمد بن سيرين : (إذا كان الماء كرا (٢) فإنه لا يحمل الخبث) (٣) .

وعن ابن عباس أنه قال : (إذا كان الماء ذنوبين (٤) لم يحمل الخبث) (٥) .

وعن أبي هريرة أنه قال : (إذا كان الماء أربعين دلو لم ينجسه شيء) (٦) .

هذه هي اقوال العلماء في هذه المسألة .

(١) الاوسط (٢٦٤/١) ، وتهذيب الاشار (٢٢٢-٢٢١-٢٢٠/٢) .

(٢) قال الازهري : الكر : ستون قفيزا ، والقفيز ثمانية مكاكيك ، والمكوك : صاع ونصف ، فهو على هذا اثنا عشر وسقا ، وكل وسق ستون صاعا . (النهاية ١٦٢/٤) .

(٣) الاوسط (٢٦٤/١) ، وتهذيب الاشار (٢٢٢-٢٢١-٢٢٠/٢) .

(٤) الذنوب :- هي الدلو الملاء ماء ، وقال ابن السكيت : التي فيها صاء قريب من الملاء ، تؤنث وتذكر ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب . انظر مختار الصحاح ص : (٢٢٤)

(٥) الاوسط (٢٦٤/١) ، وتهذيب الاشار (٢٢٢-٢٢١-٢٢٠/٢) .

(٦) الاوسط (٢٦٤/١) ، وتهذيب الاشار (٢٢٢-٢٢١-٢٢٠/٢) .

الادلة :-

دليل الفريق الاول :-

استدل القائلون بعدم تنجس الماء بملاقاة النجاسة :

أبقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) (١)، والطهور فيه معنى التعدى ، أى مطهر لغيره ، يدل لذلك قوله عز وجل: (وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ) (٢) .

وقد اجمعت الامة على ان الماء مطهر للنجاسات ، وأنه ليس فى ذلك كاشر الماشعات ، وما كان طاهرا مطهرا استحال أن تلحقه النجاسة ، لانه لا يطهرها الا بممازجته اياها ، واختلاطه بها ، فلو افدته النجاسة من غير أن تغلب عليه وكان حكمه حكم سائر الماشعات التى تنجس بمماسة النجاسة لها ، لم تحمل لاحد طهارة ابدا (٣) .

٢- ان هذا الماء باق على اوصاف خلقته ، فيدخل فى عموم قوله عز وجل (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) (٤) .
فالطهارة بكل ماء ، الا ماء منع منه كتاب او سنة او اجماع ،

(١) الفرقان ٤٩ .

(٢) الانفال ١١ .

(٣) التمهيد (١/٣٣٠) .

(٤) النساء ٤٣ ، المائدة ٦ .

والماء الذى منع الاجماع من الطهارة به هو الماء الذى يغلب عليه النجاسة بلون او ريح او طعم ، (١) .

٣- عن انس بن مالك رضى الله عنه قال :

(جاء اعرابى فبال فى طائفة المسجد ، فزجره الناس ، فنهاهم النبى صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى بوله ، أمر النبى صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فاهريق عليه) (٢) .

فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بصب ذنوب من ماء وهو أقل من قلتين على بول الاعرابى دليل على طهارة الماء القليل اذا لاقت نجاسة فلم تغيّره ، ومعلوم ان البول اذا صب عليه الماء مازجه ، ولكنه اذا غلب الماء عليه طهره ، ولم يضره مازجة البول له .

لان المقصود من الصب هو التطهير فتعين الحكم بطهارة البلة (٣) .

٤- عن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال :

(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقال له : انه يستسقى لك من بئر بضاعة ، وهى بئر يلقي فيها لحوم الكلاب والمحايض وعذر الناس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ان الماء طهور

(١) فتاوى ابن تيمية (٢٢/٢١) ، والاوسط (٢٦٨/١) .

(٢) أخرجه البخارى (فتح البارى ٢٥٩/١) ، ومسلم (٢٢٦/١) .

(٣) فتح البارى (٢٥٩/١) ، والتمهيد (٢٣٠/١) ، والبلة بكسر

الباء وتشديد اللام : الندوة .

لاينجسه شيء (١) .

وهذا اللفظ عام في القليل والكثير ، وهو عام في جميع النجاسات ،
لان اسم الجنس المحلى بالالف واللام من الفاظ العموم (٢) .
وهو صريح في عدم تنجس الماء باختلاطه بالنجاسة (٣) .

وقد ورد عن سهل ابن سعد المعادي رضي الله عنه قال :

(سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي من بئر بضاعة) (٤) .

٥- عن ابن عباس رضي الله عنه قال :

الغتسل بعض أزواج النسبي في جفنة ، فجاء النبي ليتوضأ منها أو
يفتسل ، فقالت : يا رسول الله ، اني كنت جنباً ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (ان الماء لايجنب) (٥) ، اي لاينجس ،

(١) رواه ابو داود (٥٥٨) ، والنسائي (١٧٤/١) ، والترمذي (٩٥/١)

وقال هذا حديث حسن . قال احمد : (حديث بشر بضاعة صحيح ^{٥١}) وصححه

ابن معين وابن حزم ، التلخيص (١٢/١) . وصححه الالباني في الارواء (٤٥/١)

(٢) روضة الناظر (١٢٢/٢) .

(٣) فتاوى ابن تيمية (٢٢/٢١) ، والاوسط (٢٦٩/١) .

(٤) انظر : الفتح الرباني (٢١٥/١) : - اخرجه الدارقطني بسند جيد

وانظر التمهيد (٢٢٢/١) .

(٥) اخرجه ابو داود (٥٦/١) ، والنسائي (١٧٢/١) ، وابن ماجه

(١٢٢/١) ، والترمذي (٩٤/١) وقال حسن صحيح ، وابن المنذر في =

كما ورد عند النسائي بلفظ : (لا ينجسه شيء) ، ودلالته على عدم تنجس الماء واضحة كدلالة حديث أبي سعيد المتقدم .

٦- عن ابن جريج : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد ومعه أبو بكر وعمر على حوض ، فخرج أهل ذلك الماء ، فقالوا يارسول الله : ان السباع والكلاب تلغ في هذا الحوض ، فقال : (لها ما أخذت في بطنونها ، ولنا ما بقي شرابا وظهورا) (١) .

فأباح النبي صلى الله عليه وسلم الطهارة والشرب من سور السباع والكلاب ، مما يدل على طهارة هذه المياه ، ولم يفرق عليه الصلاة والسلام بين القليل والكثير (٢) .

=اللاوسط (٢٦٨/١) ، وأحمد (٢٣٠/٦) ، والحاكم (١٥٩/١) وصححه ووافقه الذهبي . وقال الحافظ في الفتح (٢٤٠/١) وقد أعله قوم بيماء بن حرب لأنه كان يقبل التلقين ، لكنه قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مثايخه إلا صحيح حديثهم .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧/١) رقم ٢٥٣ عن ابن جريج مرسل ،

والدارقطني (٣١/١) ، والبيهقي (٢٥٨/١) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يمار عن أبي سعيد الخدري ، وقال البيهقي : عبد الرحمن ضعيف لا يحتج بأمثاله ، وقد روي من وجه آخر عن ابن عمر وليس بمشهور .

وحديث ابن عمر رواه الدارقطني (٣١/١) ، قال صاحب تخريج الأحاديث المدونة (٢٣٦/١) حديث ابن عمر ضعيف لأن في سنده أيوب بن خالد الحراني ، ومحمد بن علوان وهما ضعيفان ، انظر

التقريب (٨٩/١) والمغني (٦١٦/٢) ، ولسان الميزان (٢٨٩/٥) .

(٢) المغني (٢٤/١) .

٧- ومن الادلة العقلية على طهارة الماء وعدم تنجسه بملاقاة النجاسة وان كان قليلا :

ما قيل ان الثوب النجس اذا غسل بالماء ثلاث مرات فهو طاهر اجماعا ، ولو كان الماء القليل اذا اختلط بالنجاسة وهو غالب عليها نجسا ، ما ظهر على هذا القول ثوب ابدا ، الا ان يغسل في قصعة عظيمة ، أو ماء جار ، وذلك ان الثوب اذا طرح في اناء وصب عليه الماء اختلطت النجاسة التي في الثوب بالماء المصبوب في الاناء ، فاذا عمر بقي الثوب نجسا على حاله ، ثم ان طرح الثوب النجس الذي هذا سبيله في الاناء ثانيا ، اختلط الماء المصبوب في الاناء بالنجاسة ، وكذلك لو فعل ذلك به ثالثا ، أو رابعا ، ولا يظهر ثوب في قول من نجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه على ما ذكرت ابدا ، ولما اجمعوا على ان الثوب يطهر بالفلسة الثالثة ، اذا لم يبق فيه اثر الماء ، دل ذلك على ان الماء اذا غلب على النجاسة كان طاهرا (١) .

ادلة الفريق الثاني :-

يجتمع الفريق الثاني على القول بالتفريق بين قليل الماء وكثيره ، من حيث التنجس بملاقاة النجاسة ، فينجسون القليل دون الكثير ، ويختلفون في مقدار الكثير الذي لا يتنجس ، فهم يشتركون في الاستدلال بكثير من الادلة الموجبة لتنجس الماء ، لذلك سوف اوفق

(١) الاوسط (٢٦٩/١) .

الأدلة المشتركة بينهم ، ثم أبين أدلة كل فريق على قدر الماء الذي لا يتنجس بملاقاة النجاسة .

١- أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(طهور اناء أحلكم إذا ولغ (١) فيه الكلب أن يغسله سبع مرات (أولاهن بالتراب) وفي لفظ (فليرقه) (٢) .

فالامر بغسل الاناء ، فيه دليل على ان الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه ، وان لم يتغير ، لأن ولوغ الكلب لا يغير الماء الذي في الاناء غالباً .

وكذلك قوله : (طهور) يدل على ذلك ايضاً ، لأن الطهارة تكون عن حدث او نجس وليس هنا حدث فتعين النجس .

ويقوي القول بأن الغسل للنجس ، أمره باراقة مافي الاناء ، فانه اضاعة له ، ولو كان طاهراً لم يأمرنا باراقته ، اذ قد نهانا عن اضاعة المال (٣) .

(١) ولغ يلغ بالفتح فيهما : اذا شرب بطرف لمانه او ادخل لمانه فيه فحركه ، وقال ثعلب هو ان يدخل لمانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه ، زاد ابن درستويه : شرب او لم يشرب ، قال ابن مكي : فان كان غير مائع يقال لعقه ، وقال المطرزي : فان كان فارغاً يقال لحسه . فتح الباري (٢٢٠/١) .

(٢) أخرجه مسلم (مسلم بشرح النووي (١٨٢/٣) ، والبخاري بشرح فتح الباري (٢١٩/١) .

(٣) البخاري بشرح فتح الباري (٢٢١/١) ، ومسلم (شرح النووي =

٢- وفى الصحيحين عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها في وضوئه ، فان احدكم لا يدري اين باتت يده) (١) .
ووجه التمسك به انه لما ورد النهي عن غمس اليد في الاناء ، قبل ان يغسلها ، لاجل احتمال النجاسة في يده - فانه لا يدري اين باتت يده - فيتنجس الماء الذي في الاناء ، فحقيقة النجاسة اولى ان تنجس الماء (٢) ، ويعلم بالضرورة ان النجاسة التي تكون على يده وتسحق عليه ، لاتغير الماء ، فلولا تنجيسه بحلول نجاسة لم تغيره ، لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن غمس اليد في الاناء (٣) .

٣- وفى الصحيحين أيضا عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) (٤) .

- = (١٨٤/١) ، انظر المغني (٤٨/١) ، ومعالم السنن (٧٦/١) .
(١) البخاري بشرح فتح الباري (٢١١/١) ، ومسلم ، واحمد (٢٦٥/١) ،
وابوداود (٧٦/١) ، ح ١٠٢ ، والترمذي (٣٦/١) وقال حسن صحيح ،
وابن ماجة (١٣٨/١) .
(٢) شرح البابرتي مع فتح القدير (٧٤/١) .
(٣) المجموع (١٦٨/١) .
(٤) البخاري بشرح فتح الباري (٢٧٥/١) ، ومسلم بشرح النووي
(١٨٧/٣) ، وابوداود (٥٦/١) .

وَعَلَّةُ النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ هِيَ التَّنَجُّسُ ، فَلَوْ لَمْ يَتَنَجَّسْ الْمَاءُ بِالْبَوْلِ فِيهِ ، لَمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ تَنَجُّسِ الْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ احْتِجَ بِهِ الْأَحْزَانُ عَلَى الشَّافِعِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْقَلْتَيْنِ ، (لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، وَلَمْ يَفْعَلْ بَيْنَ دَائِمٍ وَدَائِمٍ ، فَكَانَ الْقَلْتَانِ وَغَيْرَهُمَا سَوَاءً) (١) .

وَسَيَأْتِي جَوَابُ الشَّافِعِيَّةِ عَلَيْهِمْ فِي مَنَاقِشَةِ الْأَدْلَةِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ . وَمِمَّا احْتِجَ بِهِ الْأَحْزَانُ لِمَذْهَبِهِمْ بِتَنَجُّسِ الْمَاءِ مِنْ جِهَةٍ ، وَعَلَى الشَّافِعِيَّةِ بِتَحْدِيدِهِمُ الْقَلِيلَ بِمَا دُونَ الْقَلْتَيْنِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ، مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ :

(سَقَطَ رَجُلٌ فِي زَمْزَمَ فَمَاتَ فِيهَا ، فَأَمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ تُسَدَّ عَيُونُهَا وَتُنْزَحَ ، قِيلَ لَهُ : إِنْ فِيهَا عَيْنَا قَدْ غَلَبَتْنَا ، قَالَ : إِنَّهَا مِنَ الْجَنَّةِ ، فَأَعْطَاهُمْ مَطْرَفًا مِنْ خَزَفٍ فَحَثَوْهُ فِيهَا ، ثُمَّ نَزَحَ مَاؤُهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِيهَا نَتْنٌ) (٢) ، فَالْأَمْرُ بِنَزْحِهَا دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتِهَا ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَاءَ فِي الْبَيْتِ أَكْثَرَ مِنْ قَلْتَيْنِ ، فَظَهَرَ بَطْلَانُ قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ بِتَحْدِيدِهِمُ الْقَلِيلَ بِمَا دُونَ الْقَلْتَيْنِ ، إِذْ لَوْ كَانَ مَا بَلَغَ الْقَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمَلِ الْخُبْرُ لَمْ يُؤْمَرْ بِنَزْحِهَا .

١- رَوَى مَالِكٌ وَغَيْرُهُ عَنْ كَبِشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ - وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي

(١) تَرْجُحُ الْبَابَرْتِيُّ مَعَ فَتْحِ الْقَدِيرِ (٧٤ / ١) .

(٢) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٣ / ١) ، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٦٦ / ١) .

قتادة - أن أبا قتادة دخل فسكرت له وضوء ، فجاءت هرة فشربت منه ، فاصفى لها الاناء حتى شربت ، قالت كبشة : فرأى انظر اليه ، فقال اتعجبين يا ابنة أخى ؟ فقلت : نعم ، فقال : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أنها ليست بنجس ، إنما هي من الطوافين عليكم) (١) .

في هذا الحديث دليل على أن الماء اليسير تلحقه النجاسة ، حيث أن أبا قتادة اصفى (٢) للهرة الاناء ، وقال : أنها ليست بنجس ، فلو كان الهر عنده من باب النجاسات لأفسد الاناء ، وإنما حملة على أن يصفى لهل الاناء : طهارتها ، فدل هذا على أن الماء عنده تفدده النجاسة ، وإن لم تظهر فيه . (٣)

والأحناف لم يستدلوا على صحة مذهبهم بهذا الحديث ، لأنهم يكرهون الوضوء بمؤر الهر ، ويرونه لا يجزئ الوضوء به (٤) .

(١) مالك في الموطأ (٢٢/١) ، وأبو داود (٦٠/١) ح ٧٥ ، والترمذي (١٥٣/١) ح ٩٢ ، وقال حسن صحيح ، وابن ماجه (١٢١/١) ح ٣٦٧ ، والنسائي (٥٥/١) .

(٢) اصفى : اصفى الاناء : أصاله ليصب ما فيه . المعجم الوسيط (٥١٥/١) .

(٣) التمهيد (٣٢٦/١) ، والمجموع (١٦٨/١) .

(٤) التمهيد (٣٢٥/١) ، وحاشية ابن عابدين (٢٢٣/١) .

٥- ومما استدل به الشافعية على تنجس القليل : ان النجاسة اذا صعبت ازالتها ، وشق الاحتراز منها ، عفي عنها ، كدم البراغيث ، ولس البول ، والاستحافة ، واذا لم يشق الاحتراز لم يعف ، كغير الدم من النجاسات ، ومعلوم ان قليل الماء لا يشق حفظه ، وكثيره يشق فعفي عما شق دون غيره (١) .

٦- استدل الشافعية ومن معهم بما رواه ابوداود وغيره من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث) وفي لفظ (لم ينجس) (٢) ، وهو يدل بدلالة المفهوم على ان ما دون القلتين يتنجس بملاقاة النجاسة ، وان لم يتغير ، وان حد القليل هو : ما دون القلتين .

واما دليل الشافعي رحمه الله على تحديد القلتين بخمس قرب فهو حديث ابن جريج : (اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً) ، وقال في الحديث بقلال هجر ، قال ابن جريج : ورأيت قلال هجر ، فالقلة تسع قربتين او قربتين وشيئا ، قال الشافعي : فالاحتياط ان تكون القلة قربتين ونصفا ، فاذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسا (٣) .

(١) المجموع (١٦٦/١) .

(٢) ابوداود (٥١/١) ح ٦٣ ، والترمذي (٩٧/١) ح ٦٧ ، وابن ماجه

(١٧٢/١) ح ٥١٧ ، والنسائي (٤٦/١) .

(٣) الام (١٨/١) .

ويقتوي كون المراد قلل هجر ، كثرة استعمال العرب لها في اشعارهم
كما ذكر ابو عبيد ذلك في كتاب الطهارة (١) .
ويقتويه ايضا ، ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم قلل هجر في حديث
المعراج ، فقال في سدره المنتهى : (فاذا نبقها مثل قلل هجر) ،
فدل على انها معلومة عندهم ، فان الرسول صلى الله عليه وسلم
لا يمثل الا بالشيء المعلوم (٢) .

قال الخطابي :- وهي اكبر ما يكون من القلال واشهرها (٣) ، واستدل
ابو عبيد القاسم بن سلام على ان المراد هو القلة الكبيرة ، بانه
لو اراد الصغيرة ، لم يحتج لذكر العدد ، فان الصغيرتين قدر واحدة
كبيرة ، ويرجع في الكبيرة الى العرف عند اهل الحجاز (٤) .

واما تقديرها بقرب الحجاز ، فلان ابن جريج حجازي ، وانما اخبر عن
قرب الحجاز (٥) .

قال الشافعي بعد ان قدر النقتين بخمس قرب :- وقرب الحجاز كبار ،
فلا يكون الماء الذي لا يحمل النجاسة الا بقرب كبار (٦) ، ووافق

(١) الاوسط (٢٦٢/١) ، ونيل الاوطار (٣١/١)

(٢) تهذيب السنن (٦٠/١) .

(٣) معالم السنن (٦٠/١) .

(٤) فتح الباري (٢٧٧/١) .

(٥) تهذيب السنن (٦٠/١) .

(٦) الام (١٨/١) .

ابوشور الشافعي في تقدير القلتين بخمس قرب ، ولكنه قال : ليس
بأكبر القرب ولا اصغرها (١) .

قال صاحب الحاوي : (ان الشافعي رحمه الله لم ير قلال هجر ، ولا اهل
عمره لنفادها ، فاحتاج الى بيانها بما هو معروف عندهم ، فقدرها
بقرب الحجاز ، لانها متماثلة مشهورة ، ... ، ثم ان اصحابنا بعد
الشافعي بعدوا عن الحجاز ، وغابت عنهم تلك القرب ، فاضطروا الى
تقديرها بالارطال ، فاتفق رأيهم على تقدير كل قرية بمائة رطل
بغدادية ، فصارت القلتان خمسمائة رطل .)

هذه هي ادلة الاقوال السابقة ، واما مناقشتها فقد ناقش كل طائفة
ادلة الطائفة الاخرى

مناقشة الادلة :-

لا يخفى ان من اقوى ادلة القائلين بعدم تنجس الماء ، هو عموم
حديث : (ان الماء لا ينجسه شيء) ، كما ان من اقوى ادلة القائلين
بتنجس الماء القليل بملاقات النجاسة هو مفهوم حديث القلتين ، فقد
خصص القائلون بتنجس الماء القليل عموم حديث بشر بفاعاة بمفهوم
حديث القلتين ، فقالوا ان الماء لا ينجسه شيء مادام قدره قلتين
فأكثر ، فاذا نقص عن القلتين فانه يبتجس ، بينما قدم الفريق
الاول عموم حديث بشر بفاعاة على مفهوم حديث القلتين ، وكل ايد
ماذهب اليه بادلة اخرى ، وبمعارضة ادلة الفريق الاخر .
فاما حديث بول الاعرابي في المسجد ، وامر النبي صلى الله عليه

وسلم بأن يهراق عليه ذنوب من ماء ، فأجابوا عنه بالتفريق بين ورود النجاسة على الماء ، وورود الماء على النجاسة ، فقالوا : ان النجاسة اذا وردت على الماء القليل افسدته ، ومنعت من الطهارة به وان لم تغيره ، وأن ورود الماء على النجاسة لا تنثر الماء ، وأنه بـوروده عليها مطهر لها ، وهي غير مفسدة له ، لأنها لو افسدته مع وروده عليها لم تنصح طهارة ابدا في اى شيء من الاشياء ، واستدلوا على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الورودين ، فقد سبق ان النبي صلى الله عليه وسلم منع المستيقظ من نومه ان يغمس يده في الماء قبل غسلها ، والنهي معلل بالنجاسة ، فهذا منع من ايراد النجاسة على الماء ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الاناء ، وهذا أمر بايراد الماء على النجاسة ، وكذلك في حديث ولوغ الكلب ، فقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم على الماء الذي ولغ فيه الكلب بالنجاسة ، حيث أمر باراقة الماء ، وذلك لورود النجاسة على الماء ، وأمر بايراد الماء على النجاسة حيث أمر بغسل الاناء ، فجعلوا علة عدم تنجس الماء الورود على النجاسة (١) .

ولا يخفى ان هذا الاستدلال على التفريق بين الورودين مبني على نجاسة الماء ، الذي ولغ فيه الكلب ، ونجاسة يد المستيقظ من نومه ، وهذا مما لا يسلم به المخالفون ، فانهم يرون ان الأمر بغسل يد المستيقظ من نومه ادب ، وسنة قائمة لمن كانت يده طاهرة او غير طاهرة ، ولو أراد بذلك النجاسة ، لقال اذا استيقظ احدكم من نومه فلينظر يده ، فان لم يكن فيها نجاسة ادخلها في وضوئه ، وان كانت في يده

نجاسة غسلها قبل أن يدخلها ، وقال ابن عبد البر : وقد اجمع العلماء ، أن الذي يببب في براويله ، وينام فيها ، ثم يقوم من نومه ذلك ، أنه مندوب أو واجب عليه غسل يده قبل أن يدخلها الاناء ومعلوم أن من بات في براويله لا يخاف عليه أن يمس بيده نجاسة ، فعلمنا بذلك أن المراد بالحديث ليس خشية تنجس اليد (١) .

وقد علل بعض العلماء النهي عن غمس اليد في الاناء : (بأنه للتعبيد ولا يعقل معناه ، وقيل انه من مببب يده ملامسة للشيطان ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنشق بمنخريه من الماء ، فإن الشيطان يببب على خيشومه) ، فأمر بالغسل معللا بمببب الشيطان على خيشومه ، وقوله : (فإن أحدكم لا يدري أين بباتت يده) يمكن أن يراد به ذلك ، فتكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاعتبار (٢) .

أما الأمر باراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب ، وغسل الاناء فلا يدل على التنجس ، فإن زيادة (فليرقه) في الحديث غير محفوظة ، كما قال بعض الحفاظ (٣) ، وإن غسل الاناء للتعبيد .

(١) التمهيد (٢٣٦/١٨) .

(٢) الفتاوى (٤٣/٢١) ، تهذيب السنن (٦٩/١) .

(٣) قال الحافظ في الفتح (٢٢١/١) : (قال النسائي لا أعلم أحدا

تابع علي بن مهز على زيادة (فليرقه) ، وقال حمزة الكناني : أنها غير محفوظة ، ، وقال ابن منده : لا تعرف عن النبي صلى =

ولكن هناك دلالة أخرى على تنجس الماء وهي :-
قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث : (ظهور اناء أحكم) (١) ،
والطهارة تستعمل اما عن حدث أو خبث ولا حدث في الاناء فتعين الخبث

= الله عليه وسلم بوجه من الوجوه إلا عن علي بن مسهر بهذا الاسناد
وقال ابن عبد البر : لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش انظر
التمهيد (٢٧٣/١٨) .

قال الحافظ : وقد ورد الأمر بالاراقة عن أبي هريرة موقوفاً باسناد
صحيح .

وزيادة (فليرقه) أخرجه مسلم - مسلم بشرح النووي (١٨٣/٣) - ،
وقال الدارقطني : اناده حسن .

(١) ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الاناء فقال : (ظهور اناء
أحكم) ، ولم يذكر الماء الذي في الاناء مما قد يوهم أن الاستدلال
بهذه اللفظة على نجاسة الاناء إذا ولغ فيه الكلب لا يستلزم نجاسة
الماء إذا ولغ فيه الكلب لاختلاف حكم الماء عن حكم الاناء ، وقد
وقفت على كلام في بداية المجتهد (٣٦/١) فيه إشارة إلى هذا التفريق
حيث قال وأيضاً فإنه ليس في الحديث ذكر الماء وإنما فيه ذكر
الاناء .

واجيب عنه بأنه إنما حكم على الاناء بالنجاسة لاتصاله بالمائع
النجس الذي ولغ فيه الكلب ، قال الحافظ : (وفي الحديث دليل على
تنجيس الاناء الذي يتصل بالمائع النجس) الفتح (٢٢١/١) . قال
صاحب الهداية (١٠٩/١) : ويفعل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثاً ،
ولسانه يلاقى الماء دون الاناء ، فلما تنجس الاناء فالماء أولى .
وقال الخطابي في معالم السنن (٧٦/١) : وفيه دليل على أن الماء =

واجيب بمنع الحصر ، فان التيمم لا يرفع الحدث ، وقد قيل له طهور المسلم (١) ، ولان الطهارة تطلق على غير ذلك ، كقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) (٢) ،

وقوله صلى الله عليه وسلم : (السواك مطهرة للفم) . قال ابن تيمية : لا يسلم ان كل طهارة ففدما النجاسة ، ولو سلمنا فان النجاسة انواع كالطهارة ، كقوله تعالى : (انما المشركون نجس) ، وهذه النجاسة لا تفسد الماء ، بدليل ان

= المولوغ فيه نجس ، لان الذي قد مسه الكلب هو الماء دون الاناء ، فلولا ان الماء نجس ، لم يجب تطهير الاناء منه ، ويؤيد ذلك رواية (فليهرقه) .

وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بقوله (ولغ فيه) اي في الاناء نفسه ، لافي المائع الذي فيه ، وان الاناء تنجس لملازمة لسان الكلب للاناء نفسه ، ولكن لاتصاله بالمائع المستنجز الذي في الاناء ، بدليل ان الكلب عادة لايلغ الا في الاناء المحتوي على مائع ، وبدليل ان حكم الاناء الذي ولغ الكلب بما فيه من مائع هو الغسل سبعا مع عدم مباشرة لسان الكلب له .

(١) التيمم لا يرفع الحدث عند البعض ، ومن يقول انه يرفع الحدث يمنع هذا الايراد من اصله (فتح الباري ١/٢٢١) .

(٢) التوبة اية (١٠٣) .

سور اليهودي والنصراني طاهر ، وأنيتهم طاهرة (١) .
وقد أجيب عن ذلك ، بأن حمل اللفظ على حقيقته الشرعية مقدم على اللغوية الا بدليل (٢) ، قال الحافظ : وقد ثبت عن ابن عباس باسناد صحيح التصريح بأن القمل من ولوغ الكلب بأنه رجس ، ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه (٣) ، هكذا قال ، ولكن ورد عن ابن عباس وغيره من الصحابة ما يخالف هذا النقل في نظري والله اعلم ، فقد روى ابن حزم عن ابن عباس انه قال : (اربع لاتنجس : الماء والثوب والانسان والارض) وصححه (٤) ، وروى عن ابن عباس : (ان الماء لاينجسه شيء) (٥) ، وقال ايضا (الماء يطهر ولا يطهر) (٦) ، وروى ابن عبد البر عن أبي هريرة انه قيل له : اما نرد الحوض يكون فيه السور من الماء ، فيلغ فيه الكلب ، ويشرب

(١) الفتاوى (٦٧/٢١) .

ملاحظة :- قالوا ان الاصل في الاحكام التعليل ، فالامر باراقة الماء وغسل الاناء الاصل فيه انه معطل ، والجواب : انه قد يكون معطل ، ولكن لايلزم ان تكون العلة هي النجاسة ، بل قد تكون كما قال بعض المالكية : توقع المرض ، وهذا ما اشبهه الطب الحديث

(٢) فتح الباري (٢٢١/١) ، وشرح مسلم للنووي (١٨٤/٣) .

(٣) الفتح (٢٢/١) .

(٤) المحلى (١٩٠/١) ، ورواه البيهقي (٢٦٧/١) .

(٥) رواه البيهقي (٦٧/١) .

(٦) التمهيد (٢٢٢/١) .

منه الحمار ، فقال : الماء لا يحرمه شيء (١) ، قال ابو عمر : - حسبك بجواب ابي هريرة في هذا الباب ، وهو الذي روى حديث ولوغ الكلب في الاناء ، وحديث غسل اليد قبل ادخالها فيه ، وقال : وتفسير راوي الحديث مقدم على تفسير غيره (٢) .

وقال ابن عبد البر ايضا : (ولما فارق غسل الاناء من ولوغ الكلب سائر غسل النجاسات كلها ، علمنا ان ذلك ليس لنجاسة ، ولو كان لنجاسة ، سلك به سبيل النجاسات في الانقاء من غير تحديد) (٣) .

ومفهوم الشرط في قوله : (اذا ولغ) ، يقتضي قمر الحكم على الولوغ فيخرج من هذا الحكم ما اذا لحس او لعق ، فدل على ان الامر بالغسل ليس للتنجيس (٤) .

(١) التمهيد (٣٣٣/١) ، ورواه ايضا الطبري في تهذيب الاثار (٢١٨/٢) .

(٢) ابن عبد البر في التمهيد (٣٣٣/١) .

(٣) ولعل الحكمة من الامر بغسل الاناء الذي ولغ فيه الكلب ،

ما كشفه الطب الحديث من ان جميع اجناس الكلاب تصاب بدودة شريطية تنتقل منها الى الانسان وغيره ، فتتسبب عنها امراض قاتلة ، وان التراب له خصوصية في التطهير من جراثيم هذه الامراض . انظر حاشية التمهيد (٣٢١/١) ، وحاشية المنتقى (١٧/١) .

(٤) التمهيد (٣٢٠/١) .

وأعود الى الكلام عن التفريق بين ورود النجاسة على الماء ، وورود الماء على النجاسة ، فأقول : اذا لم تثبت نجاسة الاناء الذي ولغ فيه الكلب ، ولا يد المستيقظ من نومه ، فلا يمح الاستدلال بهذين الحديثين على التفريق بين الورودين .

قال ابن عبد البر : (وقد نقضوا قولهم في ورود الماء على النجاسة لأنهم يقولون : اذا ورد الماء على نجاسة في اناء او موضع ، وكان الماء دون القلتين ، أن النجاسة تفسده ، وأنه غير مطهر لها ، فلم يفرقوا وهنا بين ورود الماء على النجاسة وبين ورودها عليه ، فان قالوا نحن نشترط أن يكون ورود الماء صبا مهراقا ، فالجواب : أن هذا تحكم لا دليل عليه) (١) .

ولا شك أن ورود الماء على النجاسة مطهر لها ، وأن غسالة النجاسة طاهرة بدليل حديث بول الاعرابي ، لان البلة الباقية على الارض غسالة نجاسة ، ولكن العلة في كونه مطهرا للنجاسة ، ليس ورود الماء عليها ، بل التحقيق كما قال الصنعاني :- أنه حين يرد الماء على النجاسة ، يرد عليها شيئا فشيئا ، حتى يفنى عينها ويذهب قبل فنائها ، فلا يأتي آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة الا وقد طهر المحل الذي اتصلت به ، او بقي فيه جزء منها يفنى ويتلاشى عند ملاقة آخر جزء منها يرد عليه الماء ، كما تفنى النجاسة وتتلاشى اذا وردت على الماء الكثير بالاجماع ، فلا فرق بين هذا وبين الكثير

(١) انظر فتح الباري (١ / ٢٢٠) .

في افناء الكل للنجاسة ، فان الجزء الاخير الوارد على النجاسة يحيل عينها لكثرتة بالنسبة الى ما بقي من النجاسة ، فالعلة في عدم تنجسه في وروده عليها هي كثرتة بالنسبة اليها لا الورود ، فانه لا يعقل التفرقة بين الورودين ، بان احدهما ينجسه دون الآخر (١) ، وقد زاد ابن رشد هذا الكلام توفيقا وقال : (انهم انما صاروا الى الاجماع على ان النجاسة لا تؤثر في الماء الكثير ، اذا كان الماء الكثير بحيث يتوهم ان النجاسة لا تسري في جميع اجزائه ، وان يستحيل عينها عن الماء الكثير ، واذا كان ذلك كذلك ، فلا يبعد ان قدرا ما من الماء لو حله قدر ما من النجاسة ، لمرت فيه ولكان نجسا ، فاذا ورد ذلك الماء على النجاسة جزء جزء - على النحو المتقدم في كلام المنعماني - فانه يظهر المحل ، بسبب كثرة الماء بالنسبة الى النجاسة ، فان هؤلاء انما احتجوا بموضع الاجماع على موضع الخلاف من حيث لم يشعروا بذلك ، والموضعان في غاية التباين) (٢) .

اما حديث النهي عن البول في الماء الدائم ، والاستدلال به على تنجس الماء القليل ، فهو مبني على تعليل النهي بالتنجس ، وهذا ايضا مما لا يعلم المخالفون به ، فقد حمل مالك النهي على التنزيه فيما لا يتغير (٣) ، لان البول في الماء ليس من الادب ، واجيب بان تأكيد النهي وتقييده بالدائم ينافي به ، فان الماء الجاري يشاركه

(١) سيل السلام (١٨/١) .

(٢) بداية المجتهد (٢٧٠/١) .

(٣) فتح الباري (٢٧٧/١) .

في ذلك المعنى ، فكما أن التبول ليس بادب في الماء الدائم فهو كذلك في الجاري ، فلا يكون للتقييد فائدة (١) ، ولكن قال القرطبي يمكن حمله على التحريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة ، لانه يفضي الى تنجس الماء (٢) ، فانه اذا بال هذا وبال هذا ، تغير الماء بالببول ، ثم ان الماء الدائم يعم القليل والكثير ، فيقال لصاحب القلتين : اتجوز بوله فيما فوق القلتين ؟

ان جوزه فقد خالفت النص ، وان حرمة فقد نقضت دليلك ، وكذلك يقال لمن قدره بعشرة اذرع وغير ذلك من التقديرات ، فاما ان يخالف النص او ينقض دليله (٣) .

وبهذا المملك احتج الحنفية على الشافعية في تحديدهم القليل بالقلتين ، وانفصلوا هم من ذلك بان الغدير العظيم في حكم الماء الجاري في عدم اختلاط بعضه ببعض (٤) ، وقالوا ان الحديث انما يفيد تنجس الماء بالجملة لا كل ماء ، فليمت اللام للاستغراق (٥) . وعلى كل حال ، فان النهي عندهم المفيد للتحريم محمول على القليل على اختلافهم في حد القليل ، وحملوا النهي على التنزيه في

- (١) شرح البابرتي (٧٤/١) .
- (٢) الفتح (٢٧٧/١) .
- (٣) الفتاوي (٣٤/٢١) .
- (٤) شرح البابرتي (٧٤/١) .
- (٥) فتح القدير (٧٨/١) .

الكثير (١) ، فكان هذا استعمالا للنهي في الكراهة والتحريم ، وهو استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه ، والاكثرون على منعه (٢) هذا فيما يتعلق بحديث النهي عن البول في الماء الدائم .

(حديث القلتين) :-

اما حديث القلتين ، فلم يعلم ايضا من الاعتراض على صحته من جهة ، ثم على دلالته على تنجس ما دون القلتين من جهة أخرى ، اما من جهة صحته فقد اعل بالاضطراب ، فان الوليد بن كثير راوي الحديث مرة يرويه عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله ابن عمر ، ومرة يرويه عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، كما ان الحديث تارة يروى عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، قال ابن عبد البر : مثل هذا الاضطراب في الاسناد يوجب التوقف عن القول بهذا الحديث (٣) ، واجيب بأن هذا ليس اضطرابا قادحا ، فانه على تقدير ان يكون الجميع محفوظا ، انتقال من ثقة الى ثقة ، أي ان الوليد بن كثير روى عن محمد بن عبد الله بن عمر ، قال الدارقطني :- وصح ان الوليد رواه عنهما جميعا (٤) ، وان الحديث روى عن ابني عبد الله بن عمر كليهما ايضا (٥) ، واعل بانه موقوف لان مجاهد

(١) فتح القدير (٧٧/١) .

(٢) احكام الاحكام (٢٣/١) .

(٣) التمهيد (٣٢٩/١) .

(٤) تهذيب السنن (٥٧/١) ، وستن الدارقطني (١٧/١) .

(٥) انظر تلخيص الحبير (١٧/١) .

رواه عن ابن عمر موقوفا ، واجيب بأن الرفع زيادة اتى بها ثقة ، وهو عبيد الله بن عبد الله ، وتابعه اخوه عبد الله (١) .

وقيل انه وقع الاضطراب في متن الحديث ايضا ، فقد روي في بعض الاحاديث بلفظ: (اذا كان الماء أربعين قلة) ، وفي بعضها أربعين غربا (٢) ، وفي اخرى أربعين دلوا (٣) ، وهذا يخالف حديث القلتين

فالجواب هنا ان هذه الاحاديث لم تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انما هذه اقوال لعبد الله بن عمر ، وابي هريرة ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على غيره (٤) .

واعترض عليه من جهة المعنى فقليل : قوله : (لم يحمل خبثا) ، اي انه يضعف عن النجاسة فيتنجس ، كما يقال : هو لا يحمل الكل ، اي لا يطيقه ، واجيب بأن الرواية الاخرى تفسره وهي قوله : (لا ينجسه شيء)

(١) قال ابن القيم :- ورجح شيخا الاسلام المزي وابن تيمية وقفه ورجح البيهقي وقفه من طريق مجاهد ، واختلف فيه على عبيد الله وقفا ورفعاً . (تهذيب السنن (٦٢/١)) ، وانظر الفتاوى (٣٥/٢١) حيث رجح ابن تيمية وقفه ، وفي موضع اخر (٤١/٢١) رجح انه حديث حسن .

قال الخطابي : يكفي شاهدا على صحته ان نجوم الارض من اهل الحديث قد صحوه . معالم السنن (٥٨/١) ، والبيهقي (٢٦٢/٢) .

(٢) الغرب : بوزن الضرب : الدلو العظيمة (مختار الصحاح ص: ٤٧٠) .

(٣) سنن الدارقطني (٢٧/١) ، الاوسط (٢٦٤/١) .

(٤) المجموع (١٦٥/١) .

وقد قال العلماء : احسن تفسير غريب الحديث ، ان يفر بما جاء في رواية اخرى لذلك الحديث (١) ، وقيل ايضا ، لاجة فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحد مقدار القلتين ، ولو انه صلى الله عليه وسلم ارادهما حدا بين ما يقبل النجاة وبين ما لا يقبلهما ، لما اهمل ان يحدد لنا بحد ظاهر ، ولو كان كذلك لكانت كل قلتين صغرتا او كبرتتا حدا في ذلك (٢) .

اما تقدير القلتين بقلل هجر ، فلم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تقديرها بذلك ، اما ما ذكره الشافعي وهو قوله (اخبرنا مسلم عن ابن جريج ، باسناد لا يحضرني ذكره ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :- (اذا كان الماء قلتين لم يحملنجسا) ، وقال في الحديث : بقلل هجر ،

قال ابن جريج : ورايت قلل هجر ، فالقلة تسع قربتين او قربتين وشيئا (٣) ، فقد رواه الدارقطني عن طريق ابن جريج اخبرني محمد بن يحيى ان يحيى بن عقيل اخبره ان يحيى بن يعمر اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث ، ثم قال : فقلت ليحيى بن عقيل : قلل هجر ، قال : قلل هجر ، فاذن ان كل قرية تأخذ فرقين (٤) ،

(١) فتح القدير (٧٦/١) ، المجموع (١٦٥/١) .

(٢) المطى (٢٠٢/١) ، وانظر تهذيب السنن (٧٢/١) .

(٣) الام (١٨/١) .

(٤) سنن الدارقطني (٢٤/١) ، والاوسط (٢٧١/١) .

والفرق مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا ، وقد يحرك ،

والجمع : فرقان. انظر مختار الصحاح ص : (٥٠٠) .

فهذا منقطع (١) ، وليس قوله (بقلال هجر) منه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا اضافه الراوي اليه ، وليس تفسير ابن جريج للقلتين بأولى من تفسير مجاهد ، الذي قال هما جرتان ، وتفسير الحسن كذلك انها اي جرة كانت (٢) .

وتفسير عاصم بن المنذر - راوي الحديث - الذي قال : انها الخوابي العظام (٣) ، ولكن يقال : ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخاطب الصحابة الا بما يعرفونه ، وقلال هجر معلومة عندهم ، بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها في حديث المعراج ، حيث قال في سدره المنتهى : (فاذا نبعقها مثل قلال هجر) ، فالرسول صلى الله عليه وسلم لا يمثل الا بالشيء المعلوم ، وهذا صحيح ، ولكن كونها معلومة لهم لا يوجب ان ينصرف الاطلاق اليها حيث اطلقت ، فانهم كانوا يعرفونها ويعرفون غيرها ، والظاهر ان الاطلاق في حديث القلتين ، انما ينصرف الى قلال البلد التي هي اعرف عندهم ، وانما مثل النبي

(١) لأن يحيى بن يعمر تابعي لم يسمع الرسول صلى الله عليه وسلم
فالحديث يكون مرسلًا ، انظر التلخيص الحبير (١٩/١) .

(٢) المحلى (٢٠٣/١) .

(٣) رواه الدارقطني (٢٤/١) بسند صحيح كما قال الحافظ في التلخيص ،
والخوابي : جمع خابية ، وهو الحب : بالضم بمعنى الجرة > تهذيب
الصاحح (١٢/١) < . وفي التلخيص (٢٠/١) قال اسحاق بن راهوية :
الخابية : تسع ثلاث قرب .

صلى الله عليه وسلم بقلال هجر ، لانه هو الواقع في نفس الامر ، كما
مثل بعض اشجار الجنة بشجرة بالشام تدعى الجوزة ، دون النخيل
وغيره من اشجارهم لانه هو الواقع ، لا لكون الجوزة اعرف الاشجار
عندهم .

قال الحافظ :- والظاهر ان الشارع صلى الله عليه وسلم ترك تحديدها
على سبيل التوسعة ، والعلم محيط بانه ما خاطب الصحابة الا بما
يفهمون فانتفى الاجمال ، لكن لعدم التحديد ، وقع الخلاف بين السلف
في مقدارها (١) .

مقدار القليل بين الشافعية والحنفية :-

سبق ان ذكرت ان مقدار القليل عند الشافعية هو ما دون القلتين
اعتمادا على حديث القلتين ، ورد عليهم الاحناف ببعض ما تقدم من
اعتراضات ، واحتجوا على الشافعية بلشر ابن عباس رضي الله عنه ،
والذي فيه انه امر بنزح بئر زمزم عندما سقط فيها رجل زنجي فمات ،
ولا شك انها اكثر من قلتين ، وقد تقدم .

وقد طعن الشافعية في صحة هذا الاثر ، وروى البيهقي عن سفيان بن
عيينة انه قال : انا بمكة منذ سبعين سنة ، لم ار احدا يعرف حديث
الزنجي الذي يقولون ، وما سمعت احدا يقول نزحت زمزم (٢) .
ولكن ابن التركماني قال :- قد روي نزح زمزم من طريق آخر صحيح عند

(١) فتح الباري (٢٧٧/١) .

(٢) سنن البيهقي (٢٦٦/١) .

ابن أبي شيبة عن ابن الزبير ، واسهب في تقوية اثر ابن عباس (١)

قال الشافعي :- قد رويتم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : (الماء لا ينجسه شيء) ، افترى ان ابن عباس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا ويتركه ، وتروون عنه رضي الله عنه (الماء لا ينجس) ، فان كان شيء من هذا صحيحا ، فهو يدل على انه لم ينزح زمزم للنجاسة ، ولكن للتنظيف ان كان نزحها ، وزمزم للشرب ، قال ابن التركماني :- لم يترك ابن عباس ما رواه ، ولكن خصمه كما خصمه الشافعي فيما بلغ القلتين (٢) ، قال النووي : ولو صح الاثر لحمل على ان الماء تغير ، وقد يكون فعله استحبابا وتنظيفا (٣) .

قال ابن حزم : في الخبر نفسه ، انه قيل لابن عباس : قد غلبتنا عين من جهة الحجر ، فاعطاهم كساء خز ، فحشوه حتى نزحوها ، وليس هذا قول ابي حنيفة واصحابه ، لان حد النزح عند ابي حنيفة وابي يوسف ان يغلبهم الماء فقط ، وعند محمد ماثتا دلو فقط (٤) .

وعلى الرغم من ضعف استدلال الحنفية بحديث نزح زمزم ، فانهم محجوجون بحديث بئر بضاعة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بنزحها ، واجاب الحنفية بانها كانت جارية ، واستدلوا بما رواه الطحاوي عن الواقدي انه قال : كانت بئر بضاعة طريقا للماء الى

(١) الجوهر النقي مع متن البيهقي (٢٦٧/١) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المجموع (١٦٧/١) ، وانظر المحلى (١٩٠/١) .

(٤) المحلى (١٩٠/١) .

البساتين (١) ، ولكن الواقدي متروك ، كما قال الحافظ (٢) ، مع انه ارسل هذا . قال النووي : لا يحتج برواياته المتصلة ، فكيف بما يرسله او يقوله عن نفسه (٣) ، وبئر بضاة كساثر الابار ليست بجارية . قال ابو داود : سمعت قتيبة بن سعيد يقول : - سالت قيم بئر بضاة عن عمقها ، قال : اكثر ما يكون فيها الماء الى العانة ، قلت : فاذا نقص ، قال دون العورة .

قال ابوداود : وقدرت انا بئر بضاة بردائي مددته عليها ، ثم ذرعتها فاذا عرضها ستة اذرع (٤) .

قال النووي : ان العلماء ضبطوا بئر بضاة ، وعرفوها في كتب مكة والمدينة ، وان الماء لم يكن يجري (٥) .

قال ابن تيمية : ومن قال انها كانت عينا جارية ، فقد غلط غلطا بيّنا ، فانه لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة عينا جارية اصلا ، ولم يكن بها الا الابار ... ، وهذا امر لا ينازع فيه احد من العلماء العالمين بالمدينة واحوالها ، وانما ينازع في مثل هذا بعض اتباع علماء العراق ، الذين ليس لهم خبرة باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم ومدينته وسيرته ، واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من تلك البئر التي يلقي فيها الحيفض ولحوم الكلاب والنتن ، فكيف يشرع لنا ان نتنزّه عن امر فعله النبي صلى

(١) فتح القدير (٧٨/١) .

(٢) التقريب (٤٩٨) .

(٣) المجموع (١٦٤/١) .

(٤) سنن ابي داود (٥٥/١) .

(٥) المجموع (١٦٣/١) .

الله عليه وسلم ؟ ، وقد ثبت انه انكر على من يتنزه عما يفعله ،
وقال : (ما بال أقوام يتنزهون عن أشياء أترخص فيها ؟ ، والله اني
لاخشاكم لله وأعلمكم بحدوده) (١) (٢) .

وبهذا يظهر لي رجحان مذهب الشافعية على الحنفية في تحديد القليل
الذي يتنجس بملاقات النجاسة ، فان الشافعية اعتبروا حدا حده
النبي صلى الله عليه وسلم ، بينما الحنفية لا دليل على تحديدهم ،
وهو أيضا حد لا ينضبط ، فانه يختلف بعمقه وحالته ، وهم لم
يسعبروا العمق ، ومن قال منهم ان المعتبر هو ظن المستعمل للماء
استعمال النجاسة باستعماله ، فانه أيضا لا ينضبط ، بل يختلف
باختلاف الأشخاص ، ثم انه يستلزم الدور ، لانه لا يعرف القليل الا
بظن الاستعمال ، ولا يظن الا اذا كان قليلا ، وكذلك جعل الظن مناطا
يستلزم استواء القليل والكثير (٣) .

ولم اقم برجحان مذهب الشافعية مطلقا ، ولكن في مقابل رأي
الحنفية في تحديد القليل ، ان كان الماء يتنجس بملاقات النجاسة ،
فان رأي الشافعية وان كان قويا ، الا ان رأي المالكية ومن معهم
أقوى في نظري والله أعلم ، والاعتراضات على الاستدلال بحديثي القلتين
لم تنته بعد ، فأعود مرة أخرى الى حديثي القلتين لاناقدش مبحثا

(١) البخاري (فتح الباري (٤٢١ / ١٠) ، مسلم (١٨٢٩ / ٤) .

(٢) الفتاوي (٦٠ / ٢١) .

(٣) نيل الاوطار (٢٩ / ١) ، وانظر المحلى (٢١٧ / ١) .

اخيرا يتعلق به ، وبه اختتم الكلام في المسألة ان شاء الله تعالى ،
فأقول : ان سلم حديث القلتين من جميع هذه الاعتراضات المتقدمة ،
فان الاحتجاج به يستلزم اثبات حجية مفهوم المخالفة (١) اولا ، ثم
اثبات تقديمه على العموم ثانيا .

اما كونه حجة ، فلان القيد - من وصفا و شرطا و غاية ... الخ -
المذكور في المنطوق لا يمكن ان يوجد عبثا وانما يكون ذكره لسبب ،
فاذا لم يكن هناك مقاصد اخرى من ذكر القيد ، كان لا بد من الاخذ
بهذا الطريق من طرق الدلالة (٢) ، وبه اخذ الجمهور وخالفهم
الحنفية والظاهرية فلم ياخذوا به .

فكثير من المعترفين على صحة الاستدلال بمفهوم حديث القلتين هنا
كلاما مالكا واحمدا ، هم ممن يقول بحجية مفهوم المخالفة ، فيلزمهم
الاخذ به .

ولكن هناك اعتراض آخر ، وهو انه لا يلزم من الاعتداد بحجية المفهوم
ان يخصص به العموم ، فقد اختلف العلماء في هاتين الداللتين اذا
تعارضتا ، فذهب اهل الرأي . والظاهرية وكثير من المتكلمين
وطائفة من المالكية والشافعية والحنبلية الى ترجيح العموم ، وذهب
الجمهور من المالكية والشافعية والحنبلية وطائفة من المتكلمين
الى تقديم المفهوم ، وهو المنقول صريحا عن الشافعي واحمدا (٣) ،

(١) مفهوم المخالفة :- وهو دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه

مخالف اما دل عليه المنطوق ، لانتفاء قيد من القيود المعتبرة

في الحكم . (تفسير النصوص (٦٠٩/١)) .

(٢) تفسير النصوص (٦٧١/١) ، وانظر التقرير والتحبير (١١٦/١) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٠٦/٣١) .

فمن قدم العموم قال ان المفهوم اضعف دلالة من المنطوق ، فيكون التخصيص به تقدما للاضعف على الاقوى ، قاله في المحصول ، وبه جزم الامام في المنتخب ، ولكن تخصيص عموم المنطوق بخصوص المفهوم فيه جمع بين الدليلين ، واعمال الدليلين اولى من اهدار احدهما (١)

قال في سلم الوصول :- لا يصار الى الجمع بين الدليلين الا بعد تعادلها ، اما اذا لم يتعادلا فالترجيح مقدم (٢) ، وكذا اشترط البيضاوي ان يكون المخصص راجحا .

قال الانبوي : وهذا الشرط ذكره صاحب الحاصل والمصنف ، واهمله الامام وهو الصواب ، لان المخصص لا يشترط فيه الرجحان ، ودليله تخصيص الكتاب بخبر الواحد ، والخاص قطعي الدلالة والعام ظني الدلالة (٣) .

ولذلك فان مفهوم الخالفة في حديث القلتين ارجح من جهة عمومته على المنطوق من جهة عمومته ، فيخص به منطوق حديث (ان الماء طهور) ، واجيب بانه ان كان الخصوص يقتضي التقديم فان المنطوق يقتضي الترجيح ، لاسيما وان المنطوق حديثه اصح ، وانه موافق لعمل اهل المدينة ، وعملهم بترك التحديد في المياه ، عمل نقلي خلفا عن سلف

(١) نهاية السؤل (٤٦٩/٢) .

(٢) سلم الوصول حاشية نهاية السؤل (٤٦٩/٢) لمؤلفه محمد بخيت المطيعي .

(٣) نهاية السؤل (٣٨٣/١) .

فجرى مجرى نقلهم الصاع والمد والانجاس ، وهذا هو المحيح المحتج به من اجماعهم ، دون ما طريقه الاجتهاد والاستدلال ، فانهم وغيرهم فيه سواء (١) .

اضف الى ذلك ان مفهوم المخالفة درجات في القوة والضعف ، وان مفهوم العدد من اضعفها ، لذلك خالف فيه جل اصحاب الشافعي (٢) ، ودلالة حديث القلتين هنا بمفهوم العدد .

كما ان من شروط الاخذ بالمفهوم الا يكون للقيد الذي قيد به النص فائدة اخرى غير اثبات خلاف حكم المنطوق للمكوت (٣) ، قال ابن تيمية : (وحديث القلتين انما ذكره في جواب سؤال ، والتخصيص اذا كان له سبب لم يبق حجة بالاتفاق) (٤) ، لانه يحتمل ان يكون ذكر القلتين وقع في الجواب لحاجة السائل الى ذلك ، ولا يمكن الجزم بدفع هذا الاحتمال (٥) .

وقد شبه ابن المنذر حديث القلتين في عدم اعتباره بمفهوم قوله تعالى : (والصلاة الوسطى) ، فانه تعالى امر بالمحافظة على الطلوات ثم خص الوسطى بالمحافظة عليها ، فلم يكن خصوصية الوسطى بالامر بالمحافظة عليها مخرجا باثر الطلوات عن الامر العام الذي امر فيه بالمحافظة على الطلوات ، وكذلك قول النبي صلى الله عليه

- (١) تهذيب السنن (٦٤/١) .
- (٢) نزهة خاطر العاطر شرح روضة الناظر (٢٢٤/٢) .
- (٣) تفسير النصوص (٦٧٥/١) ، وانظر التقرير والتحبير (١١٦/١) .
- (٤) حاشية الروض (٧٣/١) .
- (٥) تهذيب السنن (٧١/١) .

وسلم : (الماء لا ينجسه شيء) ، وقع على جميع الماء ، وتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم القلتين بنفي النجاسة لم يكن مخرجا ما دون القلتين من عموم قوله : (لا ينجسه شيء) (١) .

وهذه المسألة - مسألة تعارض المفهوم والعموم - غمرة من غمرات أصول الفقه ، أو كما قال الشوكاني : هي من المضايق التي لا يهتدى إلى الصواب فيها إلا الأفراد (٢) ، مع أن من صور هذه المسألة ما اتفق الناس على ترجيح المفهوم فيه ، ومنها ما اتفقوا على تقديم العموم فيه ، ومنها ما اختلفوا فيه ، ذكر ذلك ابن تيمية ومثل لكل منها (٣) .

ولذلك كله يصعب على الترجيح في هذه المسألة الأصولية ، بل في مسألتنا بأسرها - مسألة تنجس الماء القليل بملاقات النجاسة - ، وإن كنت أميل إلى رأي القائلين بعدم التنجس لقوة أدلتهم ، ولأن معهم الأصل ، فإن الأصل في الماء الطهارة ما لم يستغیر ، ولم يأت دليل صريح يخرج الماء عن طهوريته ، فيبقى طاهرا على أصله . والله أعلم .

(١) الاوسط (٢٧٠/١) .

(٢) نيل الاوطار (٣٠/١) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٠٧/٣١) .

المقالة الخامسة

<سور الكلاب و السباع >

تناولت في المقالة السابقة ، حكم الماء القليل اذا لاقته نجاسة
و لم تغيره ، و بينت ان عمر رضى الله عنه يرى طهارة ذلك الماء ،
و جواز الوضوء به و الشرب منه ، و قد اطلت الكلام فيها لانها من
امهات المسائل فى هذا الباب ، بل هى قاعدة فى المياه ، تنبني
عليها كثير من مسائل المياه ، ومن هذه المسائل مسألة سور الكلاب
والسباع و غيرها من الحيوانات ، وابدؤها بتعريف السور ، و مواضع
الاتفاق و الاختلاف (١).

السور:- هو بقية الشراب والطعام سواء اكان قد بقي من شراب الانسان
او غيره ، ومنه حديث الفضل بن عباس (لا اؤثر بسورك احدا) اي لا
اتركه لاحد غيري ، ويستعمل في الطعام والشراب وغيرهما ، ومنه
الحديث (فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على باثر الطعام) ،
اي باقيه .

و (المباع) تقع على الابد والنمور والذئاب وغيرها ، ومنه الحديث
(انه نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع) هو ما يفترس الحيوان ،
وياكله قسرا وقهرا .

فالمباع تشمل الكلاب وغيرها (٢) .

(١) الاوسط (٢١٣/١) ، و المغني (٥٠/١) .

(٢) تهذيب الاسماء و اللغات (١٤٠/٣) ، والنهاية (٢٣٧/٢) مادة (سبع)

وقد اتفق العلماء على أن سؤر ما يؤكل لحمه من الدواب طاهر ، ما لم يكن جلا (١) .

واتفقوا أيضا على أن سؤر الإنسان الملم طاهر .
واختلفوا فيما سوى ذلك ، وفي هذه المسألة نحاول أن نتعرف على رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى سؤر السباع و الكلاب وآراء العلماء وأدلتهم أن شاء الله تعالى .
الرواية عن عمر :-

١- عن ابن جريج أن الرسول صلى الله عليه وسلم ورد و معه أبو بكر وعمر على حوض ، فخرج أهل ذلك الماء ، فقالوا:- يا رسول الله إن السباع و الكلاب تلغ فى هذا الحوض ، فقال : (لها ما أخذت فى بطونها ، و لنا ما بقي شراب و طهور) . (٢)

(١) الجلالة : البقرة التى تتبع النجاسات...وجل البعر: التقطه
ومنه سميت الدابة التى تاكل العذرة (الجلالة) . مختار الصحاح ، ص: (١٠٧) .

(٢) أخرجه ابن وهب فى المدونة (٦/١) : عن ابن جريج به وعبدالرزاق (٧٧/١) ، رقم: (٢٥٣) : عن ابن جريج به ، والدارقطني (٣١/١) ، رقم: (١٢) : من طريق ابن وهب به فالحديث مرسل ، وله طريق أخرى أخرجه ابن وهب (٦/١) : عن عبدالرحمن بن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة ، والدارقطني (٣١/١) : من طريق ابن وهب به ، و أخرجه البيهقى (٢٥٨/١) : من طريق عبدالرحمن بن زيد بن اسلم ، و قال : (عبدالرحمن ضعيف لا يحتج بمثله ، وقد روي من =

٢- عن ابن عمر رضى الله عنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض أسفاره ، فصار ليلاً فمروا على رجل جالس عند مقراءة (١) له ، فقال عمر : (يا صاحب المقراءة أولغت السباع الليلة فى مقراتك ؟ فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : (يا صاحب المقراءة لا تخبره هذا مكلب ، لها ما حملت فى بطونها ، ولنا ما بقي شراب و طهور) . (٢)

توجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً وليس بمشهور) ، و هو الاتى بعد هذا ان شاء الله ، وقال صاحب تخريج احاديث المدونة (٢٣٦/١) : وحديث ابى هريرة كذلك ضعيف لضعف عبدالرحمن بن زيد^{هـ} ، قال عنه فى التقريب (٢٤٠) ضعيف .

(١) المقرئ بفتح الميم ، والمقراءة : الحوض الذي يجتمع فيه الماء .
والمقرئ بكسر الميم : اثناء يقرئ فيه الضيف ، والجفنة مقراءة .
لسان العرب (١٧٩/١٥) .

(٢) أخرجه الدارقطني (٢١، ٢٦/١) : حدثنا الحسن بن احمد بن صالح الكوفى نا على بن الحسن بن هارون البلى ثنا اسماعيل بن الحسن الحرائى نا ايوب بن خالد الحرائى نا محمد بن علوان عن نافع عن ابن عمر به ، قال صاحب تخريج احاديث المدونة (٢٣٦/١) : حديث ابن عمر ضعيف ، لان فيه ايوب بن خالد الحرائى ، ومحمد بن علوان وهما ضعيفان ، انظر التقريب (٨٩) ، والمغنى (٦١٦/٢) ، و لسان الميزان (٢٨٩/٥) .

(٣) - روى عبدالرزاق عن عكرمة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورد حوض مجنة (١) ف قيل له يا امير المؤمنين انما ولغ فيه الكلب انفا ، قال : (انما ولغ بلسانه ، فاشربوا منه و توضؤا) . (٢) .

(٤) - عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب : - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه و عمرو بن العاص مرا من الحوض ، فقال عمرو بن العاص يا صاحب الحوض الاتخبرنا عن حوضك هل تردده السباع ؟ فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (لاتخبرنا عن حوضك نرد على

(١) مجنة بالفتح ، وتشديد النون : بلد على اميال من مكة ، وقيل

غير ذلك ، قال ياقوت : و اياه اراد بلال حين كان يتمثل :

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد و حولي اذخر و جليل
و هل اردن يوما مياه مجنة و هل يبدون لي شامة و طفيل

انظر مراد الاطلاع (١٢٣١/٣)

(٢) اخرجه عبدالرزاق (٧٦/١) : رقم : (٢٤٩) : عن ابن عيينة عن عمر و بن دينار عن عكرمة به ، و اخرجه ايضا (٧٦/١) ، رقم : (٢٤٧) : عن معمر عن ايوب عن عكرمة عن عمر بن الخطاب بلفظ (قد ذهبت بما ولغت في بطونها) ، و اخرجه ابن ابي شيبة (١٤٢/١) : عن هشيم عن حمين عن عكرمة بلفظ آخر ، و من طريق ميمون بن شبيب ايضا ، و اخرجه الطبري في تهذيب الاثار (٢١٨، ٢١٧/٢) ، و اخرجه البيهقي (٢٥٩/١) : بن طريق سفيان بن عيينة به ، و قال : و هذه قمة مشهورة عن عمر ، و ان كانت مرسله ، و قد روينا معناها عن يحيى ابن عبدالرحمن بن حاطب عن عمر ، و هي الرواية القادمة .

السباع و ترد علينا (١) .

(٥) - عن عامر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لبعض اصحابه :
(اثنى بطهور ، فذهب الرجل ليأتيه ، فاذا هو ببقاء معلق ، فقالت
له امرأة : انه ميتة ، قال : ارجع اليها لسلها ، فقالت : نعم ،
فلما منه بطهور فتطهر) ، قال : ودفع عمر

(١) رواه مالك في الموطأ (٢٢/١) ، رقم : (١٤) : عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن يحيى بن عبد الرحمن بن
حاطب به .

واخرجه عبد الرزاق (٧٦/١) ، رقم : (٢٥٠) : من طريق مالك به .
و اخرجه ابن المنذر (٣١٠/١) : من طريق يحيى بن سعيد عن محمد
ابن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن و يحيى بن حاطب به .
ورواه الدارقطني (٣٢/١) : من طريق يحيى بن سعيد به ، و رواه
البيهقي (٢٥٠/١) ، قال الجزري :- وزاد رزين قال :- زاد بعض
الرواة في قول عمر اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول :- (لها ما اخذت في بطونها و ما بقي لنا شرابا و طهورا)
انظر جامع الاصول (٦٨/٤) ، قال النووي (٢٢٦/١) : (وهذا الاثر
اسناده صحيح الى يحيى بن عبد الرحمن ، لكنه مرسل منقطع ، فانه
يحيى وان كان ثقة فلم يدرك عمر ، الا ان هذا المرسل له شواهد
تقويه .) ، يشير الى الاثار و الاحاديث التي تقدمت ، والى حديث
جابر في سؤر السباع ، الذي سوف نذكره في عرض الادلة ان شاء
الله . انظر تمام المنه ص : (٤٩) .

رضي الله عنه يوما الى ضحاح (١) من ماء السماء ، فقال بعضهم :
ان هذا ولغت فيه الكلاب و السباع لو تقدمت ، فقال : (انما استقت في
بطونها ، ولا يجنب الماء شيء) (٢) .

هذا كل ما وقفت عليه من الاثار المروية عن عمر فيما يتعلق بسؤر
الحيوانات ، وهي تدل بظاهرها على طهارة سؤر الكلاب و السباع ، وبها
استدل القائلون بطهارة سؤر السباع ، وعليها اعتمدوا في نسبة هذا
القول الى عمر (٣) ، قال ابن عبد البر في ثان الخنزير : اذا ماس
الماء افسده و هو حي ، و قيل لا يفسده على حديث عمر في السباع (٤)
، ولكنني وجدت الكاساني يحتج لمذهبه بعدم طهارة سؤر

(١) يعني بالضحاح : الماء الرقيق الواقف . تهذيب الاثار (٢١٣/٢)
قال الرازي في مختار الصحاح ، ص : (٣٧٧) : ماء ضحاح : قريب القعر
(٢) اخرجه الطبري في تهذيب الاثار (٢١٣/٢) ، قال : حدثنا محمد بن
عبد الأعلى المنعاني قال : حدثنا المعتمر بن سليمان قال : قرأت
على فضيل ، عن ابي حريز ان عامرا حدثه به .
ابو حريز هو عبدالله بن حسين الأزدي ، قاضي سجستان ، صدوق
يخطيء ، كما في التقريب ، ص : (٣٠٠) ، روى عن عامر الشعبي ،
وعنه الفضيل بن ميسره ، كما في التهذيب (١٨٧/٥) ، و قال في
(٦٦/٥) : ان الشعبي ارسل عن عمر ، وقال العجلي : لا يكاد
يرسل الا صحيحا .

(٣) المجموع (٢٢٥/١) ، و المغني (٤٨/١) .

(٤) الاستذكار (٢١١/١) .

السباع بالاثـر المروي عن عمر و عمرو بن العاص ، انهما مرا على حوض ، فقال عمرو الخ ، فقال لو لم يتنجس الماء القليل بـثـربها منه لم يكن للسؤال و لا للنهي معنى . (١)

وهذا الاستدلال فيه نظر ، اذ ان قوله رضي الله عنه : (فرد على السباع وترد علينا) ، صريح في ان ورود السباع على الماء لا يضره و لا ينجسه ، ويؤيد هذا المعنى قول عمر رضي الله عنه في الحوض ، الذي ولغ فيه الكلب : (انما ولغ بلسانه ، فاشربوا منه و توفوا) و قوله في الاثر الذي رواه عامر : (انما استقت في بطونها ، و لا يجنب الماء شيء) ، و قول الكاساني : لو لم يتنجس الماء بـثـربها منه ، لم يكن للسؤال و الجواب معنى ، فنعم سؤال عمرو بن العاص يدل على انه كان يرى تنجس الماء بـثـربها منه ، وهذا ما انكره عليه عمر ، فـرجـع الى قول عمر حيث وافقه ، ويبقى ما معنى جواب عمر بقوله لصاحب الحوض : (لا تخبرنا) ، الذي يظهر و الله اعلم ، ان عمر رضي الله عنه اراد ان يرشد من معه الى ان الشك في امور المياه ليس مستحبا ، و لا يستحب السؤال عن ذلك ، بل المشروع ان يبنى الامر على الاستصحاب ، ما لم تقم اماره ظاهرة ، فقد ثبت عنه رضي الله عنه انه توفى من جرة نصرانية (٢) ، مع قيام احتمال النجاسة ، و مر هو و صاحب له بميزاب ، فقال صاحبه :- يا صاحب

(١) بدائع الصنائع (٦٤/١) .

(٢) اثر توفى عمر من جرة نصرانية اخرجـه البخارى معلقا انظر فتح

البارى (٢٣٩/١) .

الميزاب ماؤك طاهر ام نجس ؟ فقال عمر : (يا صاحب الميزاب لا تخبره ، فان هذا ليس عليه) (١) ، وقد نص الامام احمد وغيره على انه لا يلزم السؤال في مثل هذه الحال ، بل يكره (٢) ، فهذا هو معنى جواب عمر رضي الله عنه لصاحب الحوض و الله اعلم (٣) .

فاذا تبين لنا رأي عمر في حكم سؤر السباع و الكلاب بلانه طاهر ، فانه يمكنني القول بلانه رضي الله عنه يرى طهارة سؤر بقية الحيوانات من باب اولى ، وانه يجوز التوضؤ والشرب منه ، عدا الكلب اذا ولغ في الاناء خاصة ، و ذلك ان العلماء يبنون اراءهم في هذه المسألة على عدة اعتبارات ، و هي :-

(١) ذكره احمد ، انظر اغاثة اللهفان (١٥٤/١) .

(٢) الفتاوى (٥٧/٢١) .

(٣) قال ابن عبد البر :- هذا الاثر يدل على ان الحيوان لا نجاسة فيه ، ويدل على ان السؤال فيما لا يحتاج اليه ، يجب انكاره والاحتجاج عليه ، الاستذكار (٢١٣/١) ، وقال الزرقاني (٥٣/١) قوله (لا تخبرنا) ، اي اتركنا على اليقين الاولي الذي لا يزول بالشك المعارض اي فكل ذلك عندنا سواء ، اخبرتنا ام لم تخبرنا ، بدليل قوله (فاننا نرد على السباع و ترد علينا) ، اي انه امر لا بد منه ، وهي طاهرة لا ينجس الماء بشربها منه وقد قال رسول الله صلى الله عليه و سلم (لها ما حملت في بطونها و ما بقي لنا شراب و ظهور) ، واستدل ابن المنذر ايضا بهذا الاثر ، على ان عمر رضي الله عنه ممن يقول بطهارة سؤر السباع والحمار والبغل ايضا ، انظر الاوسط (٣٠٩/١) .

- الاول :- نجاسة الحيوان او طهارته .
الثاني :- اكل الحيوان النجاسات و عدم توقيه منها .
الثالث :- شدة مخالطة الحيوان للانسان ، بحيث يتعذر موانع الاواني منه .
الرابع :- تنجس الماء القليل بملاقاة النجاسة و عدمه .

امما الاول :- فان كثيرا من العلماء يحكمون على سور الحيوان بالنجاسة ، اذا كان لحمه نجس ، وبعضهم يعتبر في عرقه و بعضهم يعتبر لبنه .

فنجد بعض الحنفية مثلا ، يجعلون طهارة اللعاب و نجاسته دائرتين على طهارة اللحم و نجاسته (١) ، لان اللعاب يتولد من اللحم و المؤر لا يخلو من اللعاب .

قال صاحب الهداية :- (وهو المعتبر في الباب) ، و بعضهم يعتبر العرق و اللبن ، فاذا كان العرق و اللبن طاهرين ، كان المؤر طاهرا ، قال الكاباني (٢) بعد ان اثبت طهارة عرق الحمار :- (اعتبار عرقه يوجب طهارة سوره ، و اعتبار لحمه و لبنه يوجب نجاسته .) ، لان لحمه و لبنه نجسان عنده .

قال النووي في ذكر دليل نجاسة سور السباع :- انه حيوان لبنه نجس فكذا سوره (٣) .

- (١) فتح القدير (١/١١٥) .
(٢) بدائع المنافع (١/٦٥) ، وانظر حاشية رد المحتار (١/٢٢٢) .
(٣) المجموع (١/٢٢٥) .

أما الاعتبار الثاني :- وهو أكل الحيوان النجاسات ، فنجد أن كثيرا من العلماء يحكم على سؤر الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة بالكراهة وإن كان ظاهرا ، لاحتمال أن يكون على فمه نجاسة ، كما حكم الحنفية بكراهة سؤر الهرة لهذا الاحتمال (١) ، وكما حكم المالكية بكراهة استعمال ما لا يتوقى النجاسة ، كطير وسباع (٢) .

أما الاعتبار الثالث :- وهو مخالطة الحيوان للإنسان ، فلهذا الاعتبار سقطت نجاسة الهرة عند الحنفية ، إذ انهم يرون أن الهرة نجسة ، ولكن سقطت بعلّة الطواف المنصومة في قوله صلى الله عليه وسلم : (إنها من الطوافين عليكم) ، فهي تديدة المخالطة ، بحيث يتعذر صون الأواني منها (٣) ، وكذلك عند المالكية يستثنون الهرة فما دونها من مجموع الحيوانات التي لا تتوقى النجاسة من حيث الحكم على أسرارها بالكراهة لأنه يعسر الاحتراز منها (٤) .

وأما الاعتبار الرابع :- وهو تنجس الماء القليل بملاقات النجاسة وعدمه ، فإن العلماء حينما يحكمون على الأسار بالنجاسة ، فذلك بناء على تنجس الماء القليل بملاقات النجاسة ، ومن قال لا يتنجس حكم

- (١) فتح القدير (١/١١١) .
- (٢) الشرح الكبير (١/٤٤) .
- (٣) فتح القدير (١/١١١) .
- (٤) جواهر الاكليل (١/٧) .

ببطهارتها ، ولذلك نجد ان بعض الحنابلة حكموا في رأي لهم بطهارة
سؤر الكلب ، ببناء على ان الماء لا ينجس الا بالتغير على رواية
للامام احمد ، وشرب الكلاب من الماء لا يغيره ، فلم ينجسه ذلك (١) .

ونضيف الى هذه الاعتبارات الاربعة رأي ابن حزم بان لعاب ما لا يؤكل
لحمه حرام ، فهو يحكم لسؤر جميع الحيوانات بالطهارة ما لم يظهر
اثر للعاب ما لا يؤكل لحمه - حاشا ما ولغ فيه الكلب - لان ما لا يؤكل
لحمه حرام ، فيكون لعابه حرام ، لان بعض الحرام حرام ، وليس كل
حرام نجس (٢) .

فهذه هي الاعتبارات - فيما اطلعت عليه - التي يعلل بها العلماء
اراءهم ، ويبينون عليها اجتهاداتهم ، فيما يتعلق بحكمي آثار
الحيوانات بالاضافة طبعا الى نصوص الادلة المنقولة .
وبناء على ما تقدم ، وظنا مني بان عمر رضي الله عنه سوف يملك في
تعليله لاحكام هذه المسألة واجتهاده فيها بعض هذه المسالك ، فانه
يمكن القول بان عمر رضي الله عنه يرى طهارة سؤر بقية الحيوانات ،
وذلك لانه يرى عدم تنجس الماء القليل بملاقات النجاسة ما لم
يتغير ، ويرى كذلك طهارة سؤر الكلاب والسباع وهي غير مأكولة اللحم
وليس شديدة المخالطة للانسان ، بحيث يتعذر هون الاواني منها ،

(١) المغني (٤٨/١) .

(٢) المحلى (١٧١/١) .

كما انها لا تتوقى النجاسات واكل الميتات ، ومع ذلك فقد حكم على
سورها بالطهارة ، وان كان شيء من الحيوانات نجسا عند عمر فهي
المسباح او الكلاب - الا ان يكون انه يرى نجاسة الخنزير وحده - ،
وبناء عليه ، يمكن القول بأن سؤر بقية الحيوانات طاهر عند عمر
رضي الله عنه ، لعدم اعتداد عمر بشيء من الاسباب التي يجعلها بعض
الفقهاء مقتضية لتنجس الاسار ، اللهم الا الاستدلال بنجاسة الحيوان
على نجاسة لعابه ، وبالتالي على نجاسة سؤره ، فانه يحتمل ان تكون
الكلاب والمسباح طاهرة عند عمر رضي الله عنه والخنزير نجسا ، ولا
نستطيع نفي احتمال ان يكون لعاب الحيوان النجس نجسا عند عمر رضي
الله عنه ، ولكن مع قيام هذا الاحتمال فان اختلاط اللعاب النجس
بالماء ، لا يلزم منه تنجس الماء على مقتضى المذهب الذي قررناه
عن عمر بأنه لا يتنجس الماء القليل بملاقات النجاسة .

وعليه يكون مذهب عمر رضي الله عنه هو طهارة سؤر جميع الحيوانات
عدا الكلب اذا ولغ في الاناء خاصة ، واستثنيت سؤر الكلب اذا ولغ
في الاناء ، لان الحكم على سؤره بالطهارة اذا ولغ في الاحواض
والبرك والمستنقعات ونحوها ، لا يلزم منه الحكم نفسه فيما اذا ولغ
في الاناء ، لاحتمال ان يكون الامر بغسل الاناء تعبدى ، او يكون معلل
بعلة غير النجاسة ، كخشية نقل المرض ، كما علل بذلك بعض
المالكية ، وقد فرق الاوزاعي بين الامرين فقال :- سؤر الكلب في
الاناء نجس وفي المستنقع ليس بنجس .

أقوال العلماء :-

بعد استنباط فقه عمر رضي الله عنه في هذه المسألة ، وما حمل في

ذلك من مناقشات ، نستعرض آراء العلماء لنرى من وافقه ومن خالفه ،
ونبدأ بمن وافقه .

القول الاول :-

ذهب المالكية الى ان آمار جميع الحيوانات طاهرة ، يجوز التطهر
بها ، الا انهم كرهوا استعمال سؤر ما لا يتوقى النجاسة ، كالطيور
والسباع ، الا عند عسر الاحتراز منه ، كالهرة والفارة فلا يكره
سؤرهما ، اما الحيوان البهيمي فلا يكره استعمال سؤره ، ولو كان لا
يتوقى النجاسة ، سواء كان مأكول اللحم او غير مأكول اللحم .

والكراهة هنا في استعمال السؤر هو في رفع الحدث وازالة النجس ،
وما يتوقف على ظهور لا في العادات ، كالغسل للنظافة والتبرد ،
وسبب الكراهة هنا مراعات مقتضى الخلاف في نجاسته (١) ، وممن قال
بطهارة سؤر جميع الحيوانات بما فيها الكلب والخنزير ، الاوزاعي
وداود (٢) ، وهو ظاهر قول ابن المنذر (٣) .

قال الاوزاعي : سؤر الكلب في الاناء نجس ، وفي المستنقع ليس
بنجس (٤) .

وقال ابن حزم سؤر جميع الحيوانات - حاشا ما ولغ فيه الكلب - طاهر

(١) حاشية الدسوقي (٤٤/١) ، جواهر الاكليل (٧/١) ، وقد عمم
الدردير الكراهة في الحيوان البهيمي وغيره اذا كان لا يتوقى
النجاسة .

(٢) المغني (٤٧/١) .

(٣) الاوسط (٣١٢/١) .

(٤) التمهيد (٢٧١/١٨) ، الفتح (٢٢٠/١) .

حلال ، ولكنه اشترط الا يظهر للعاب ما لا يؤكل لحمه اشر (١) ، وذلك لان ما لا يؤكل لحمه حرام ، ولعابه بفضه ، وبعض الحرام حرام ، وقال : ولو ولغ الكلب فيما لا يسمى اناء ، فلا يلزم غسله (٢) .

القول الثاني :-

وذهب الشافعية الى ان سور جميع الحيوانات مأكول اللحم ، وغير مأكول طاهر غير مكروه الا الكلب والخنزير (٣) .

القول الثالث :-

وذهب الحنابلة الى ان سور سباع البهائم - الا السنور وما دونها في الخلقة - وكذلك جوارح الطير ، والحمار الاهلي والبغل ، ان سورها نجس .

وهناك رواية عن احمد انه قال في البغل والحمار : اذا لم يجد غير سورهما تميم معه ، وهذه الرواية تدل على طهارة سورهما ، وسور السنور وما دونها في الخلقة طاهر لا يكره (٤) .

القول الرابع :-

اما الحنفية فيقسمون الانار الى اربعة اقسام :-

(١) المحلى (١٧١/١) .

(٢) المحلى (١٤٢) .

(٣) المجموع (٢٢٥/١) .

(٤) المغني (٤٧/١) .

- نجس ومكروه ومشكوك فيه وطاهر .
- أما النجس فهو : سؤر الخنزير والكلاب وسباع البهائم .
- وأما المكروه فهو : سؤر سباع الطير والهرة .
- وأما المشكوك فيه فهو : سؤر الحمار والبغل .
- وأما الطاهر فهو : سؤر بقية الحيوانات . (١)

الأدلة :-

دليل القول الأول :-

استدل المالكية على طهارة سؤر الكلاب والسباع بالاحاديث والاشار التي ذكرتها في الرواية عن عمر ، وهي :

حديث ابن جريج : الذي جاء فيه : (لها ما اخذت في بطونها ، وما بقي شراب وطهور) .

وحديث ابن عمر مرفوعا : (يا صاحب المقرأة لا تخبره هذا كلب مكلب ، لها ما حملت في بطونها ، ولنا ما بقي شراب وطهور) .

واثر عكرمة عن عمر رضي الله عنه الذي قال فيه : (انما ولغ بلسانه ، فاشربوا منه وتوضؤوا) .

واثر يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب عن عمر رضي الله عنه الذي جاء فيه : (نرد على السباع وترد علينا) .

واثر عامر عن عمر رضي الله عنه الذي جاء فيه : (انما استقت في بطونها ، ولا يجنب الماء شيء) .

وقد سبق تخريجها وذكر الفاظها ، وبيان دلالتها على طهارة سؤر السباع ، وسياتي المزيد من الادلة على ذلك ان شاء الله عند ذكر ادلة الشافعية .

ومما يدل على طهارة مؤر الكلاب عند المالكية اضافة الى ما تقدم :
انها انفسها طاهرة ، ودليل طهارتها :-

حديث ابي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الهرة : (**إنما ليست بتيحس ، إنما من الطوائف عليكم**
والطوافات) (١) .

(وطهارة الهرة تدل على طهارة الكلب ، وان ليس في حي نجاسة سوى
الخنزير ، لان الكلب من الطوائف علينا ، ومما ابيح لنا اتخاذه في
مواضع الامور ، واذا كان حكمه كذلك في تلك المواضع ، لمعلوم ان
سوره في غير تلك المواضع ، كسوره فيها ، لان عينه لا تنتقل ، وقد
ابيح لنا اتخاذ الكلب للميد والغنم والزرع ، فصار من الطوائف
علينا .

والاعتبار ايضا يقضي بالجمع بينهما ، لعله ان كل واحد منهما سبغ
يفترس ويأكل الميتة ، فاذا جاء نص في احدهما ، كان حكم نظيره
حكمه) (٢) .

ومن الادلة على طهارة الكلب :-

حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : (**ان رجلا رأى**
كلبا يأكل الثرى من العطش ، فاخذ الرجل خفه فجعل يغرف له به حتى
أرواه ، فشكره الله فأدخله الجنة) ، أخرجه البخاري ، واستدل به

(١) سبق تخريجه ص ٣٥ .

(٢) التمهيد (٢٢٠ / ١) ، والاستذكار (٢١١ / ١) .

على طهارة سور الكلب ، لان ظاهره انه مقي الكلب في خفه (١) .
وحديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال : كانت الكلاب تبول وتقبل
وتدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يكونوا
يرشون شيئا من ذلك (٢) .

فلو لم تكن الكلاب طاهرة لم تشترك تنقأ في المسجد حتى تمتهنه
بالبول فيه ، فهذا يدل على انه ليس في حي نجاسة ، وانما النجاسة
في الميت (٣) .

وحديث عدي بن حاتم قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
: (اذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل) (٤) ، وقال تعالى : (فكلوا
مما أمسكن عليكم) (٥) .

وجه الدلالة من الحديث :- ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن له في
اكل ما صاده الكلب ، ولم يقيد ذلك بغسل موضع فمه ، والآية مثله ،
ومن ثم قال مالك : كيف يؤكل ميده ويكون لعابه نجسا (٦) .
واضافة الى ما تقدم ، فان القاعدة عند المالكية ، ان الماء اذا
لاقت نجاسة فلم تغيره فانه طاهر ، وعليه فاذا ولغ الحيوان ولو كان

اخرجه البخاري

(١) أنظر فتح الباري (٢٢٣/١) .

(٢) فتح الباري (٢٢٣/١) .

(٣) الاستذكار (٢١١/١) .

(٤) اخرجه البخاري (فتح الباري (٢٤٤/١)) .

(٥) المائدة آية : (٤) .

(٦) فتح الباري (٢٢٤/١) ، والمغني (٤٧/١) ، وبداية المجتهد

(٢٤/١) .

نجسا كالخنزير في الماء فلم يتغير ، فان السؤر ظاهر .
والله اعلم .

دليل القول الثاني :-

استدل الشافعية على صحة مذهبهم في طهارة سؤر جميع الحيوانات
عدا الكلب والخنزير ، بما تقدم من ادلة المالكية على طهارة سؤر
السباع (١) .

واحتجوا بما رواه الشافعي بسنده عن جابر رضي الله عنه ، ان النبي
صلى الله عليه وسلم قيل له : انتوضا بما افضلت الحمر ؟ قال : (نعم)
وبما افضلت السباع (٢) .

(١) وهي وان كانت مرسل (اعني الاشار عن عمر) ، فانه يقوي
بعضها بعضا ، والمرسل عند الشافعي اذا اعتقد احتج به ، وهو
حجة عند ابي حنيفة مطلقا ، فيحتج به عليهم . المجموع
(٢٢٥/).

(٢) سند الشافعي ص : (٨) :- قال اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن ابي
حبيبة او ابن حبيبة عن داود بن الحصين عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه به .

ورواه البيهقي من طريق الشافعي به (٢٥٠/١) ، وايضا من طريق
الشافعي عن ابراهيم بن ابي يحيى عن داود بن الحصين به .
وابن ابي حبيبة : هو ابراهيم بن اسماعيل بن ابي حبيبة .
قال النووي في المجموع (٢٢٥/١) :- وهذا الحديث ضعيف ، لان
الابراهيميين ضعيفان جدا ، وهو ايضا مداره على داود بن الحصين =

واحتجوا ايضاً بحديث ابي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال في الهرة :- (إنما ليت أنما من الطوائف عليكم
والطوائف) (١) .

قال البيهقي : هذا الحديث هو عمدة المذهب ، ووجه الدلالة منه ان
الهرة سبع ، فإذا كان سورها طاهراً ، فسور جميع السباع طاهر (٢) .
اما دليلهم على نجاسة سور الكلاب والخنازير فهو :-

حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(ظهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أواهن
بالتراب) (٣) .

وقد بينت في المسألة السابقة (٤) ، كيف استدل به الشافعية ومن
معهم على نجاسة سور الكلب بهذا الحديث .
قال ابن دقيق العيد :- اذا ظهر ان الامر بالغسل من ولوغ الكلب

= عن ابيه ، وداود مع كونه من رجال الشيخين ، فقد ضعفه بعضهم ،
لكن ابوه الحمين لين الحديث ، كما في التقريب ، وقد اسقطه بعض
الضعفاء كما في السند المتقدم من مسند الشافعي ، فصار الحديث عن
داود عن جابر ، وهو لم يدركه . انظر الجوهر النقي ، وتام المنة
ص : (٤٧) .

(١) سبق تخريجه ص : ٣٥ .

(٢) المجموع (٢٢٥ / ١) .

(٣) سبق تخريجه ص : ٣٢ .

(٤) ص : ٣٢ .

للنجاسة ، فقد استدل بذلك على نجاسة عين الكلب (١) .
واستدلوا بنجاسة الكلب والخنزير بقول النبي صلى الله عليه وسلم
في الهرة : (انها ليست بنجس) ، قال الشافعي : فهذا يدل على ان
في الحيوان من البهائم ما هو نجس وهو حي ، وما ينجس ولو لم ، ولا
اعلمه الا الكلب المنصوص عليه دون غيره ، قال : والخنزير شر منه ،
لانه لا يجوز اقتناؤه ولا بيعه ولا شراؤه عند احد ، مع تحريم عينه (٢) .

دليل القول الثالث :-

استدل الحنابلة على نجاسة سؤر السباع بحديث عبد الله بن عمر
رضي الله عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء
وما ينوبه من الدواب والسباع ، فقال صلى الله عليه وسلم : (اذا
كان الماء قلبتين لم يحمل الخبث) (٣) .
فهذا يدل بدلالة المفهوم على ان لورود السباع تأثيرا في تنجس
الماء (٤) ، ولان السباع والجوارح الغالب عليها اكل الميتات
والنجاسات ، فتنجس افواهها ، ولا يتحقق وجود مطهر فينبغي ان يقضى
بنجاستها كالكلاب (٥) .

(١) احكام الاحكام (٢٧/١) .

(٢) التمهيد (٢٧٢/١٨) .

(٣) سبق تخريجه ٣٦ .

(٤) المغني (٤٩/١) .

(٥) المصدر نفسه .

أما نجاسة سؤر الحمار فدليلها :-

حديث انس رضي الله عنه قال :- لما كان يوم خيبر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا طلحة فنادى : (ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس) (١) .
فقوله ((انها رجس)) : يعني انها نجسة ، وكذلك تحريم لحمها يلزم منه نجاستها (٢) .

أما الرواية الأخرى عن الإمام أحمد ، والتي تدل على طهارة سؤر الحمار والبغل ، فقد رجحها ابن قدامة ، وقال : والمحيح عندي طهارة البغل والحمار ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركبها ، وتركب في زمنه ، فلو كان نجسا لبين ذلك (٣) .

أما دليل طهارة سؤر الهرة فما دونها في الخلقة فهو :-

حديث عائشة رضي الله عنها قالت : (كنت أتوضأ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ، قد أصابت منه الهرة قبل ذلك) (٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب الجهاد ، والمغازي ، والاباح (٥٣٨/٩)
انظر فتح الباري . وراه مسلم في كتاب الصيد ، باب تحريم لحم الحمر الانسية (١٥٤٠/٣) .

(٢) المغني (٤٩/١) .

(٣) المغني (٤٩/١) .

(٤) رواه ابن ماجه (١٣١/١) : قال الحافظ في التلخيص (٤٣/١) : فيه حارشة بن محمد : ضعيف ، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٠٥/١) : اسناده ضعيف ، لضعف حارشة ابن أبي الرجال ، ورواه ابوداود والدارقطني من هذا الوجه بغير هذا اللفظ ، وله شاهد من حديث أبي قتادة .

وحديث أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
:- (انها ليست بنجس، انها من الطوافين عليكم والطوافات) (١) ، وحديث
أبي قتادة يدل بلفظه على نفي الكراهة عما دونها مما يطوف علينا (٢) .

دليل القول الرابع :-

ذكرت فيما تقدم أن الحنفية يقسمون الآسار الى أربعة أقسام :

القسم الأول : نجس وهو سؤر الخنزير والكلاب وسباع البهائم ، واحتجوا
بحديث القلتين المتقدم . الا أن وجه الدلالة منه عند الأحناف الزامية فقط ، لأنهم
لا يقولون بدلالة مفهوم المخالفة، وانما أرادوا أن يلزموا الشافعية ومن معهم -
القائلين بدلالة المفهوم - (٣) .

(١) سبق تخريجه ٣٥ .

(٢) المغني (١/٥٠) .

(٣) فتح القدير (١/١١٠) . مفهوم المخالفة سبق تعريفه ص ٥٦ ، أما الالتزام فهو
من مباحث علم الجدل، ولكن يذكر علماء أصول الفقه شيئاً من ذلك عند
ذكر الاعتراضات وهو ما يعترض به المعترض على كلام المستدل ، فمن
الاعتراضات : القلب : وهو أن يبين القالب أن ما ذكره المستدل يدل عليه لا
له أو يدل عليه وله ، وفيه الزام ، وكذلك المعارضة وهي الزام الخصم أن
يقول قولاً قال بنضيره ، ولذلك جوز البعض التعلق بمناقضات الخصوم في
المنافرة (أنظر ارشاد الفحول ص ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٧)

أما دليلهم الذي يعتمدون عليه في نجاسة سؤر السباع فهو : أن لحمها نجس ، ومنه بتولد اللعاب ، فيكون اللعاب نجسا ، وبالتالي يكون سؤرها نجسا . فالمعتبر عندهم في هذا الباب طهارة اللحم ونجاسته (١) .

أما القسم الثاني : فمكروه ، وهو سؤر الطير والهرّة ، والقياس عند الحنفية يقضي بنجاسة سؤر سباع الطير لنجاسة لحمها ، وهو المعتبر عندهم ، ولكن قالوا بظهارتها استحسانا ، ووجه الاستحسان : أن الملاقاة للماء من الطير هو مقارها ، لا لسانها كسباع البهائم ، ومنقارها عنظم جاف ظاهر ، فبخالف حكمها حكم سباع البهائم (٢) .

أما سؤر الهرّة فمكروه عند أبي حنيفة وخمسة ، وخالفهما أبو يوسف ، فهو لا يرى كراهة سؤرها لحديث أبي قتادة المتقدم ، واستدلا على الكراهة بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (السؤر سبع) (٣) ، وبحديث أبي هريرة أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (يغسل الأثاء من ولوغ الكلب ثلاثا ، ومن ولوغ الهرّة مرة) (٤) . قال الكاساني : (والمعنى في كراهته من وجهين :

أحدهما : ما ذكره الطحاوي وهو أن الهرّة نجسة لنجاسة لحمها ، لكن

(١) المصدر نفسه .

(٢) فتح القدير (١/١١٣) ، وحاشية رد المختار (١/٢٢٤) .

(٣) فإن الحافظ في التلخيص (١/٢٥٥) : رواه أحمد والدارقطني ، والحاكم وصححه ، والبيهقي من حديث عيسى بن المسيب ، وقال ابن أبي حاتم : عيسى ليس بالقوي .

(٤) قال المنذري في مختصر أبي داود : رواه الترمذي وقال : حسن صحيح . وأخرج أبو داود قوله (إذا

ولعت فيه الهرّة) موقوفا ، قال البيهقي وهو الصحيح وقد أدرجه بعض الرواة من حديثه غير النبي صلى الله عليه وسلم ، انظر سنن البيهقي (١/٧٧) ، والتمهيد (١/٣٢٦) .

سقطت نجاسة سؤرها لضرورة الطواف ، فبقيت الكراهة لامكان التحرز في الجملة .

والثاني : ما ذكره الكرخي وهو أنها ليست بنجسة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نفى عنها النجاسة بقوله : (الهرة ليست بنجسة) ، ولكن الكراهة لتوهم اخذ الفارة (١) .

فعلى رأي الكرخي اذا اتقيناه ، زوال توهم اخذ الفارة ، كان شوهدت الهرة تشرب من ماء كثير ، فانه تزول الكراهة (٢) .

وقد اعترض الكمال ابن الهمام على الاحتجاج بحديث : (السنور سبع) على الكراهة ، فقال :-

ولكن فيه دلالة على النجاسة لانها سبع ، والسباع نجسة ، وهذه النجاسة ساقطة ، بعملة الطواف المنصومة في قوله : (انها من الطوافين) ، واشبات الكراهة يحتاج الى دليل ، فان كانت تحريمية لم ينهض به وجه ، وان كانت تنزيهية وهو الاصح ، كفى فيه انها لا تتحامى النجاسة فيكره ، فهذا هو الدليل على الكراهة ، لا حديث (السنور سبع) (٣) .

القسم الثالث : وهو المشكوك فيه ، وهو سؤر الحمار والبغل في جواب ظاهر الرواية ، وروى الكرخي عن بعض الحنفية نجاسة سؤر الحمار ، لان لحمه نجس ، وهو المعتبر عندهم ، فالاصل في سؤره النجاسة ، ولو

(١) بدائع الصنائع (٦٥ / ١) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٢٢٤ / ١) .

(٣) فتح القدير (١١٢ / ١) .

سقط ، فأنما يسقط لضرورة مخالطته للأنمان ، فيقاس على الهرة ، لدورانه في صحن الدار وشربه في الأناء ، ولكنه ليس في المخالطة كالهرة ، فهو لا يعلو الغرف ، ولا يدخل المضائق كالهرة ، فوقع الشك في سقوط حكم الأصل وهو النجاسة ، فلا يسقط بالشك .

ووجه ظاهر الرواية - وهو الشك فيه - أن الأدلة تعارضت في أكل لحمه وشرب لبنه ، وكذا اعتبار عرقه يوجب طهارة سوره ، واعتبار لحمه ولبنه يوجب نجاسته .

وكذا تعارضت الآثار عن الصحابة في طهارة سوره ونجاسته ، فعن ابن عباس طهارته ، وعن ابن عمر نجاسته ، والتوقف في الحكم عند تعارض الأدلة واجب ، فلذلك كان مشکوكا فيه (١) .

وكونه مشکوكا فيه يوجب عند الحنفية أن يجمع بين الوضوء ، وبين التيمم احتياطاً .

القسم الرابع : وهو السور الطاهر ، وهو سور الأدمي ، سواء كان مسلماً أو كافراً ، إلا في حال شرب الخمر ، وكذا سور ما يؤكل لحمه إلا الجلالة - وهو موضع إجماع - ، لأن لعابه متولد من لحمه ، ولحمه طاهر .

ولأن الأصل في الأعيان الطهارة ، ولا يخرج عن الطهارة إلا بدليل ، ولا يوجد هنا دليل ، بل الدليل قائم على طهارة سور ما يؤكل لحمه ، كحديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه قال : (خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمضى ، وهو على أكله ، ولعابه يسيل على كتفي) (٢)

(١) بدائع الصنائع للكاظمي (٦٥/١) ، وفتح القدير (١١٠/١) .

(٢) أخرجه أحمد والترمذي وصححه .

وحديثان النبي صلى الله عليه وسلم : (توضحا من سور بغير أو
شاة) (١) .

مناقشة الأدلة :-

بعد ذكر أدلة الأقوال المختلفة ، وبيان دلالتها ، يسهل علينا
مناقشتها ، ومعرفة الراجح منها بإذن الله تعالى .
أقام أصحاب كل قول الأدلة على صحة ما ذهبوا اليه ، وأجابوا عن
الاعتراضات الموجهة الى أدلتهم ، ووجهوا اعتراضاتهم الى أدلة
أقوال مخالفيهم .

فكان من الاعتراضات الموجهة لأصحاب القول الأول ، القائلين بقول عمر
رضي الله عنه ، تضعيف أسانيد أدلتهم المرفوعة .

فإن حديث ابن جريج : (لها ما أخذت في بطونها ، ولنا ما بقي شراب
وطهور) مرسل ، وحديث ابن عمر : (لها ما حملت في بطونها ، ولنا
ما بقي شراب وطهور) ضعيف ، كما بينته في موضعه ، وهذا صحيح ،
ولكن هذين الحديثين قد تأيدا بالإشارة الواردة عن عمر رضي الله
عنه ، التي ذكرت في (الرواية عن عمر) ، وهي ثلاثة أثار مرسل
صحيحة ، ومرسل كبار التابعين إذا اعتضد احتج به ، وهو حجة عند
أبي حنيفة مطلقا ، فيحتج به عليهم .

ومن الشواهد لها أيضا : حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه (في
جواز الوضوء بما أفلت الحمر والمباع) ، وقد تقدم ، وهو ضعيف
أيضا ، وإنما يذكر هنا تقوية واعتضادا ، لا اعتمادا عليه .

(١) ذكره الكاساني في بدائع الصنائع (٦٤ / ١) ولم أجده .

قال المخالفون : هذه الاحاديث محمولة على الماء الكثير ، او على ما قبل تحريم لحوم السباع (١) .

واجيب بانها عامة فلا تخص الا بدليل ، اما حملها على ما قبل التحريم ، فجوابه من ثلاثة اوجه :-

١- لم تكن السباع في وقت حلالا ، وقائل هذا يدعي نكاحا ، والامل عدمه .

٢- ثم ان حمل الاحاديث على الماء الكثير فاسد ، اذ لا يبالغون عن مؤر السباع وهي ^(*) مأكولة ، فانه لا فرق حينئذ بين السباع وغيرها

٣- لو صح هذا وكان لحمها حلالا ثم حرم ، بقي السور على ما كان من الطهارة ، حتى يرد دليل تنجيئه (٢) .

وبهذا يظهر قوة مذهب القائلين بطهارة مؤر السباع ، ويؤيده ايضا حديث ابي قتادة رضي الله عنه في الهرة : (انها ليست بنجس) ، كما تقدم ، وهو ايضا دليل على طهارة مؤر الهرة ، خلافا للحنفية القائلين بالكراهة .

مناقشة الحنفية في كراهة مؤر الهرة :-

احتج الحنفية لمذهبهم بكراهة مؤر الهر بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : (الهر سبع) ، وامره صلى الله عليه وسلم : (بغسل الاناء من ولوغ الهرة مرة) (٣) ، وبانها لا تجتنب النجاسة ،

(١) فتح القدير (١/١١٠) .

(٢) المجموع (١/٢٢٦) .

(٣) تقدم تخريجها ص ٨٢ .

(*) يعني قبل الترميم

وحملوا حديثا بي قنادة : (انها ليست بنجس) ، على ان ذلك كان قبل تحريم السباع ثم نسخ - على مذهب الطحاوي - ، ويحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم علم من طريق الوحي ان تلك الهرة لم يكن على فمها نجاسة - على مذهب الكرخي - ، وذلك ان الطحاوي يرى ان الهرة نجسة ، ولكن سقطت نجاسة سورها لضرورة الطواف ، والكرخي يرى انها ليست بنجسة ، ولكن الكراهة لتوهم اخذ الفارة (١) .

اما حمل ذلك على انه كان قبل تحريم السباع ، فجوابه ما تقدم قبل قليل فلا نعيده .

وحمله على ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه من طريق الوحي طهارة فم تلك الهرة ، فهو خلاف الظاهر .

ثم ان امره بفعل الاناء من ولوغ الهرة مرة لم يثبت ، فانه لم يرفعه غير خالد بن قررة ، وهو وان كان ثقة ، فقد خالف غيره من الرواة الثقات الذين رووه موقوفا ، لذلك قال البيهقي : ادرجه بعض الرواة من حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحيح انه موقوف (٢) - يعني على ابوهريرة - .

اما حديث : (الهر سبع) ، فضعيف ، وقد تقدم بيان ضعفه ، ومع ذلك لا يلزم من كونها سبع انها نجسة ، اذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعية ، بل الذي تقويه الأدلة طهارة السباع ، فليس كل حرام نجس ، فالأدعي حرام وليس بنجس ، والحشيشة محرمة وطاهرة ، وكذا المخدرات والسموم القاتلة ، واما النجاسة فيلزمها التحريم ، فكل

(١) بدائع الصنائع (٦٥/١) .

(٢) البيهقي (٧٧/١) .

نجس محرم ولا عكس، فانه يحرم لبس الذهب والفضة وهما طاهران (١) ، وكذلك حرم النبي صلى الله عليه وسلم اكل الذباب ، وذلك بأمره صلى الله عليه وسلم بالقائها بعد غمها ، وأمره بشرب الشراب الذي وقعت فيه دليل على طهارتها ، ولذلك استدل الفقهاء على طهارة كل ما لا نفس له سائلة ، بقياسها على الذباب .

وبذلك يتبين عدم صحة ما ذهب اليه الحنفية من الاستدلال بتحريم اكل السباع والحمير على نجاسة لحومها ، اذ لا ملازمة بين الأمرين .

بل يظهر لي تناقض هذا النهج في الاستدلال ، وذلك أنهم يجعلون انحباس الدم المسفوح في الميتة هو سبب تنجسها ، وعليه يحكمون ببطهارة الميتة التي ليس لها نفس سائلة لأي ليس لها دم سائل - ، وعلى ذلك يكون لحم الحيوان المأكول اللحم في حال الحياة نجس لمجاورته للدم المسفوح النجس ، ويظهر بعد الذبح لزوال المنجس وهو الدم .

وقد تقدم عن الحنفية ان طهارة اللحم ونجاسته داثرتان على طهارة اللحم ونجاسته ، ولا يخلو ان يكون المراد بالنجاسة : النجاسة قبل الذبح او بعده ، فان كان قبل الذبح ، كان مأكول اللحم وغير مأكول اللحم سواء ، لتنجس اللحم بالمجاورة ، وان كان بعد الذبح ، كانا طاهرين لزوال المنجس ، وهو الدم (٢) ، وليس هناك فارق بينهما

(١) سيل السلام (٧٦/١) .

(٢) طهارة لحم الحيوان غير مأكول اللحم بالذكاة هو الذي رجحه الكاساني وقال :- هو اقرب الى الصواب لما مر ان النجاسة لمكان الدم المسفوح ، وقد زال بالذكاة . <بدائع الصنائع (٨٦/١)> .

الا ان الاول يحل اكله بعد الذبح ، والثاني لا يحل اكله بعد الذبح ، وهذا الفارق هو الذي فسر به الحنفية المراد من قولهم : طهارة اللحم ونجاسته (١) ، فاللحم الطاهر عندهم هو ما يحل اكله بعد الذبح ، والنجس ما يقابله ، فاذا شقّر هذا ، بطل تعلقهم بالتعليل الذي استدلوا به على نجاسة سؤر السباع والحمير ، وهو ان لعابها نجس لانه يتولد من لحمها النجس ، ومستحلب منه ، فيأخذ حكمه ، ومعنى هذا انهم نظروا الى اللحم حال تولد اللعاب منه لا الى ماله ، فكيف يصح بعد ذلك تفسير نجاسة وطهارة اللحم بحل او تحريم اكله بعد الذبح .

ولكنهم ايدوا رأيهم بانه قد دل الدليل على طهارة سؤر الثاة دون الكلب ، ولا فرق بينهما في الظاهر الا اختلاط اللعاب المتولد من اللحم ، فعلم ان اللعاب المتولد من اللحم الذي يؤكل بعد الذبح ، ولد من اللحم ، فعلم ان اللعاب المتولد من اللحم الذي يؤكل بعد الذبح ، طاهر دون غيره ، اضافة للحكم الى الفارق صيانة لحكم الشرع عن المناقضة (٢) .

ويتايد رأيهم كذلك بمفهوم حديث ابن عمر رضي الله عنه ، ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء ، وما ينوبه من الدواب والسباع ، فقال : (اذا كان الماء قلتين ، لم يحمل الخبث) (٣) . وقد اجاب الشافعية بان التنجس بسبب الكلاب ، لانها من جملة

(١) شرح البابر تي (١١٤/١) .

(٢) الممدر نفه (١١٥/١) .

(٣) سبق تخريجه ص : ٢٦ .

السباع ، وأنها داخله في ممسى الدواب ، وقد جاء في احدي الروايات
< السباع والكلاب > (١) ، ويمكن حمل الحديث على انه كان كذلك لأن
ورودها على الماء مظهره لالقاء الأثوال والأزبال عليه (٢) .

مناقشة ادلة المالكية في طهارة الكلب :-

مما استدل به المالكية على مذهبهم بطهارة بؤر الكلاب :-
طهارة الكلاب انفسها ، وقد تقدمت .

وقد اعترض على الاستدلال بها بما يلي :-

حديث عدي بن حاتم في صيد الكلب ، واذن النبي صلى الله عليه وسلم له
في اكل ماصاده بدون أن يقيد ذلك بغسل موضع فمه . انما سيق لتعريف
أن قتله ذكاته وليس في اثبات نجاسة أو نفيها ، ويدل لذلك أنه لم
يقبل له اغسل الدم الذي خرج من جرح نابه ، ولكنه وكله الى ما تقرر
عنده من وجوب غسل الدم ، فلعله وكله ايضا الى ما تقرر عنده من غسل
ما يماس فمه (٣) .

أما حديث ابن عمر الذي قال فيه (كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في
المسجد) فلا حجة فيه ، للاتفاق على نجاسة بولها (٤) .
وأما حديث أبي هريرة في الرجل يقى الكلب بخفه ، فتعقب بانه
شرع من قبلنا ، ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ويحتمل أن

(١) المجموع (٢٢٧/١) .

(٢) نيل الاوطار (٣٦/١) .

(٣) فتح الباري (٢٢٢/١ - ٢٢٤) .

(٤) المصدر نفسه (٢٢٣/١)

يكون غسل خفه بعد ذلك، أو لم يلبسه (١) وعلى كل فإن لم تصح هذه الاستدلالات على طهارة الكلب، فإن الطهارة هي الأصل، ويؤيدها قياس العكس، وهو أنه لما كان الموت من غير ذكاة هو سبب نجاسة عين الحيوان بالشرع، وجب أن تكون الحياة هي سبب طهارة عين الحيوان وإذا كان ذلك كذلك فكل حي طاهر العين، - الكلب وغيره وكل طاهر العين فسوره طاهر (٢).

ويستثنى من ذلك الخنزير لقوله تعالى (فانه رجس) أما الكلب فلم يأت بشأنه إلا الأمر بغسل الاناء من ولوغه، وهو ليس نص بنجاسته كما تقدم.

مناقشة الحنفية في رأيهم في سور الحمار:-

أما استدلال الحنفية بتحريم لحم الحمار على نجاسة سوره ففيه نظر، وقد بينت عدم التلازم بين النجاسة والتحريم عند الكلام على سور السباع، ولكن يبقى قول النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر: «انها رجس».

والجواب عن ذلك هو ما قاله ابن قدامة:- أراد أنها محرمة كقوله تعالى في الخمر والميسر والانصاب والازلام انها رجس، ويحتمل أنه أراد لحومها الذي كان في القدور فانه رجس، فإن ذبح ما لا يحل أكله لا يطهر (٣).

(١) نفس الممدر ، والمطلى (١٥٠/١).

(٢) بداية المجتهد (٢٣/١).

(٣) المغني (٤٩/١).

والرجس في اللغة بمعنى القذر (١)، فهي ليست ناصا في النجاسة، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب الحمار، والحر حر الحجاز، فقلما يسلم الثوب من عرقه، وكان يملئ فيه، فاذا كان العرق طاهرا، فالسور أولى.

وبهذا يترجح لي طهارة سور الحمار، كما يترجح لي من خلال هذه المناقشة عدم التلازم بين التحريم والنجاسة، وبالتالي طهارة سور غير مأكول اللحم من سباع البهائم والطيور والكلاب.

وبهذا يظهر لنا قوة القول الأول وهو قول عمر رضي الله عنه ومن وافقه، ويتأيد بأنه هو الأصل - فالأصل في الأشياء الطهارة - ولم يأت دليل صريح يخرجها عن الأصل .

والله أعلم

(١) مختار الصحاح (٢٣٤).

المسألة السادسة

< فضل طهور المرأة >

مسألة فضل طهور المرأة و حكم التطهر به نأتي بها هنا استكمالا لما بدأناه من الكلام على أنواع المياه ، ومايجوز التطهر به وما لا يجوز ، ومن المناسب وقبل البدء بذكر الروايات عن عمر والفقه المستنبط منها ان اوضح المعنى المراد من فضل المرأة ، وموضع الاتفاق وموضع النزاع ، حتى تتضح صورة المسألة :-

قال ابن منظور (١):- وفلات الماء بقاياه ، والعرب تقول لبقية الماء في المزايدة فضلة .
ففضل طهور المرأة : هو ما يبقى في الاناء بعد ما شرعت المرأة في وضوئها او غسلها (٢) .
ويبقى ان يلاحظ ان وضوء الرجل مع المرأة من اناء واحد معا ، هو وضوء بفضل المرأة .

قال ابن عبد البر (٣) :-... واذا اغترفا جميعا من اناء واحد ، فمعلوم ان كل واحد منهما متوضؤ بفضل صاحبه (فهناك صورتان :-

الصورة الاولى :- تطهر الرجل والمرأة من اناء واحد ، وقد نقل

(١) لسان العرب (٥٢٦/١١) .

(٢) انظر عون المعبود (١٤٤/١) .

(٣) التمهيد (١٦٤/١٤) .

الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز ذلك (١).
الصورة الثانية :- تظهر الرجل بفضل ظهور المرأة بعدما فرغت من
تظهرها (٢) ، وهذه الصورة هي موضع النزاع بين العلماء (٣) ، وقبل
ذكر اقوال العلماء ابدا بذكر الروايات عن عمر رضي الله عنه ، وما
تدل عليه هذه الروايات من الفقه .

الرواية عن عمر :-

(١) نسب ابن حزم الى عمر بن الخطاب القول بتحريم وضوء الرجل من
فغل المرأة وقال : وقد روي عن عمر انه ضرب بالدرية من خالف هذا
القول (٤).

(٢) اخرج الدارقطني بسنده عن اسلم قال: (لما كنا بالشام اتيت عمر
بن الخطاب بماء فتوضأ منه ، فقال: من اين اتيت بهذا الماء؟ ما
رايت ماء عذبا ولا ماء سماء اطيب منه ، قال: جئت به من بيت هذه
العجوز النصرانية ، فلما توضأ اتاما فقال: ايتها العجوز اسلمي

(١) انظر فتح الباري (٢٤٠/١) ، قال الحافظ :- وفيه نظر كما حكاه
ابن المنذر عن ابي هريرة انه كان ينهى عنه ، وكذا حكاه ابن
عبدالبر عن قوم ، كما في التمهيد (١٦٤/١٤) .

(٢) قال ابن حزم (٢٨٦/١) : ولا يكون فضلا الا أن يكون اقل مما
استعملته منه ، فان كان مثله او أكثر فليس فضلا .

(٣) انظر الفتاوى الكبرى (١٥/٢١) .

(٤) المحلى (٢٨٦/١) .

تسلمي ، بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق ، قال : فكشفت
راسها فإذا مثل الثغامة (١) ، فقالت : - عجوز كبيرة ، وانما اموت الآن ،
فقال عمر رضي الله عنه : اللهم اشهد (٢) .

(١) الثغامة : هو نبت ابيض الزهر والشمر ، يشبه به الشيب ، وقيل
هي شجرة تبيض ، كأنها الثلج . النهاية (٢١٤/١) ، مادة : ثغم

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني (٢٢/١) : قال حدثنا الحسين بن
اسماعيل نا احمد بن ابراهيم البوشخي نا سفيان بن عيينة قال
حدثونا عن زيد بن اسلم عن ابيه قام (كذا في الاصل والصواب
والله اعلم : قال) : - لما كنا في الشام . . . فذكر الاثر .
ورواه البخاري معلقا مختصرا ، انظر صحيح البخاري بشرح فتح
الباري (٢٣٩/١) .

ورواه عبدالرزاق (٧٨/١) ، رقم : (٢٥٤) ، عن ابن عيينة عن زيد بن
اسلم عن ابيه نحوه .

ورواه الشافعي في الام (٢١/١) قال : - نا سفيان به نحوه . ورواه
ابن المنذر في الاوسط (٢١٤/١) ، من طريق الشافعي به . ورواه

البيهقي (٢٢/١) من طريق الشافعي عن سفيان به ، ومن طريق سعدان
بن نصر ثنا سفيان قال : - حدثونا عن زيد بن اسلم ولم اسمعه منه ،
لذلك قال الحافظ في الفتح (٢٣٩/١) : - > لم يسمعه ابن عيينة من

زيد بن اسلم ، ورواه الاسماعيلى من وجه آخر عنه بإشبات الواسطة ،
فقال : - عن ابن زيد بن اسلم عن ابيه به ، واولاد زيد هم : -
عبدالله ، واسامة ، وعبدالرحمن ، واوثقهم واكبرهم عبدالله ،
واظنه هو الذي سمع ابن عيينة منه ذلك ، وبهذا جزم به البخاري .
وعبدالله بن زيد بن اسلم صدوق فيه لين كما في التقريب ص : (٢٠٤)
وصح النووي هذا الاثر في المجموع (٢١٨/١) .

(٣) وفي صحيح البخاري تعليقا : (وتوضأ عمر بالحميم) (١) .

هذه الآثار ، هي كل ما وقفت عليه فيما نقل عن عمر رضي الله عنه فيما يتعلق بمسألة فضل طهور المرأة ، ويبدو للقارىء في أول وهلة : عدم ارتباط الأثر الثاني والثالث بموضوع المسألة ، ولكن بامعان النظر نجد لهذين الأثرين دلالة - وان كانت ضعيفة وخفية - على اباحة التطهر بفضل طهور المرأة ، فقد أورد البخاري هذين الأثرين تحت باب < وضوء الرجل مع امرأته ، وفضل وضوء المرأة > ، وصنيعه هذا يدل على أنه أوردهما ليستدل بهما على ترجمة الباب ، أما مناسبة أثر توضؤ عمر بالحميم للترجمة ، فقد قال الحافظ :-

(ان المناسبة من جهة أن الغالب أن أهل الرجل تبع له فيما يفعل ، فالظاهر أن امرأة عمر كانت تتوضأ بفضله أو معه ، فناسب قوله :

(١) سبق تخريجه ص ١١ .

وضوء الرجل مع امرأته ، أي من اناء واحد (١) ، وهو موضع نقل فيه الاتفاق على جوازه ، كما سيأتي ان شاء الله .

واما اثر توضؤه من بيت نصرانية ، فلا يناسب الترجمة الا بعد اثبات امور هي في نظري احتمالات بعيدة ، وهي اثبات ان هذه النصرانية تستطهر ، وان هذا الماء هو فضة طهورها ، حتى يكون وضوء عمر منه دليلا على جواز الوضوء بفضل وضوء المرأة ، ومعلوم ان النصرانية لا تتطهر ، الا على تقدير ان تكون تحت ملثم فاغتسلت من حيض ليحل له وطؤها وهذا محتمل ، ولكنه بعيد ، وهو خلاف الظاهر ، ولكن جرت عادة البخاري - كما يقول الحافظ - بالتمسك بمثل ذلك عند عدم الاستفصال ، وان كان غيره لا يستدل بذلك (٢) .

فان كان فيه دليل على جواز الوضوء بفضل طهور النصرانية ، فالمسئلة من باب اولى .

قال القسطلاني : (ووضوء عمر من بيت نصرانية لا يدل على انه من فضل ما استعملته ، بل الذي يدل عليه هو جواز استعمال مياه اهل الكتاب) (٣) ، اما الاستدلال به على جواز التطهر بفضل المرأة ففيه تكلف لا يخفى ، لاسيما وقد نقل عن عمر رضي الله عنه النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة (٤) ، وانه كان يضرب بالدرة من يخالف هذا القول كما تقدم في الرواية عن عمر .

(١) فتح الباري (١ / ٢٣٩) .

(٢) فتح الباري (١ / ٢٣٩) .

(٣) ارشاد الباري (١ / ٢٧٣) .

(٤) المحلى (١ / ٢٨٦) .

وان كان هذا الاثر اوردته ابن حزم معلقا ، ولم اقف على اسناده ، الا انه جزم بنسبة هذا القول الى عمر رضي الله عنه في حين انه عندما ذكر الرواية عن عائشة وعلي رضي الله عنهما في اباحة وضوء الرجل من فضل المرأة ، طعن في صحة الرواية عنهما ، مبينا سبب الضعف (١) مما يشعر بصحة الرواية عنده عن عمر ، وقد ذكر بعض اهل العلم ان نقل ابن حزم موثق به .

أقوال العلماء :-

القول الأول :- وهو مذهب الامام احمد واسحق وابن حزم وغيرهم فقد ذهبوا الى منع وضوء الرجل بفعل وضوء المرأة ، وهناك تفصيل في هذا القول واختلاف يميز ، ففي رواية للامام احمد وهو رأي ابن حزم : ان النهي هنا مطلق ، سواء خلت المرأة بالماء او لم تخل به ، وهو قول الحسن البصري وسعيد ابن المسيب (٢) .
وفي رواية اخرى للامام احمد : ان النهي مقيد بما اذا خلت به المرأة ، والنهي تعبدى ، لامر الشارع به ، ولا يعقل معناه ، وهو قول عبدالله بن برجس رضي الله عنه وغيره من الصحابة (٣) .

(١) المحلى (٢٨٩/١) .

(٢) انظر فتح الباري (٢٤٠/١) ، والمحلى (٢٨٣/١) ، والفتاوى

الكبرى (١٥/٢١) ، وعون الباري (٣٤٧/١) .

(٣) قال الامام احمد :- صح عن عدة من الصحابة المنع فيما اذا خلت

به انظر فتح الباري (٢٤٠/١) ، وانظر شرح منتهى الارادات

(١١/١) ، والروض المربع (٧٨/١) .

القول الثاني :- ذهب جمهور العلماء الى جواز وضوء الرجل بفعل وضوء المرأة (١) ، وهي ايضا رواية عن الامام احمد (٢) .

الادلة :-

دليل القول الاول :-

استدل اصحاب القول الاول لمذهبهم بمنع الرجل من التوضيء بفعل

طهور المرأة بما يلي :-

١- اخرج الخمسة من حديث الحكم بن عمرو الغفاري رضي الله عنه : (ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفعل طهور

المرأة) (٣) ، والامل ان النهي يقتضي التحريم .

(١) انظر الام (٢١/١) ، والتمهيد (١٦٤/١٤) ، وفتح الباري (٢٤٠/١)

وسبل السلام (٥٠/١) .

(٢) الروض المربع (٧٨/١) ، وقال واختار هذه الرواية الشيخ تقي

الدين وغيره .

(٣) رواه الطيالسي في مسنده (١٧٦/١) ، ح : (١٢٥٢) ، ورواه احمد

(٢١٣/٤) ، (٦٦/٥) ، وانظر الفتح الرباني (٢١١/١) ، ورواه

ابن ماجة وصححه (١٣٣/١) ، وانظر صحيح ابن ماجة (٦٥/١) ، رقم

٣٧٣ ، والترمذي (٩٣/١) ، ح : (٦٣) ، وقال حديث حسن ، وابو

داود كما في عون المعبود (١٤٩/١) ، والنسائي كما في

التعليقات السلفية ص : (٤٠) ، الا ان النسائي وابن ماجة قالا :

وضوء المرأة بدل طهور المرأة ، قال الحافظ (٢٤٠/١) :- وصححه =

٢- أخرج أبو داود من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: لقيت رجلا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين ، كما صحبه أبو هريرة فقال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ، أو يغتسل الرجل بفضل المرأة ، وليغتربا جميعا) (١) وهذا الحديث كالذي قبله ، مريح في النهي عن تطهر الرجل بفضل المرأة ، والمرأة بفضل الرجل .

= أيضا ابن حبان وأحمد بن النوفلي فقال: اتفق الحفاظ على تضعيفه ، وقال البيهقي في سننه الكبرى (١/١٩٢) :- قال البخاري : حديث الحكم ليس بمصحيح . والحديث له تواهد وهي الآتيه بعد هذا ان شاء الله .

(١) رواه أبو داود (انظر عون المعبود (١/١٤٨)) ، والنسائي قال الحافظ في الفتح (١/٢٤٠) :- رجاله شقات ، ولم أقف لمن اعلمه على حجة قوية ، ودعوى البيهقي انه في معنى المرسل مردودة ، لان ابهام الصحابي لا يفر ، وقد مرح التابعي بانه لقيه ، ودعوى ابن حزم ان داود راويه عن حميد هو ابن بريد الاودي ، وهو ضعيف مردودة ، فانه ابن عبد الله الاودي وهو ثقة ، وقد مرح باسم أبيه أبو داود والبيهقي ، ومرح الحافظ في بلوغ المرام ، ص: (٢) ، بان اسناده صحيح ، وصححه أيضا الألباني ، انظر مشكاة المصابيح (١/١٤٦) ، رقم: (٤٧٢) ، وقال ورواه أحمد وزاد في اوله (نهى ان يمتشط احدهما كل يوم او يبول في مفتله) . انظر الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد (١/٢١٠) ، ورواه بهذا اللفظ البيهقي (١/١٩٠) .

٢- وأخرج ابن ماجه بإسناده عن عبدالله بن سرجس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يفتسل الرجل بفضل المرأة والمرأة بفضل الرجل) (١) .

٣- وأخرج ابن ماجه بسنده عن علي رضي الله عنه قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم وأهله يفتسلون من اناء واحد ، ولا يفتسل أحدهما بفضل صاحبه) (٢) .

(١) رواه ابن ماجه (١٢٢/١) ، وانظر صحيح ابن ماجه (٦٥/١) ، رقم : (٢٧٤) ، والدارقطني (٤٣/١) ، والبيهقي (١٩٢/١) ، وابن حزم في المحلى (٢٨٤/١) ، وقال ابن ماجه : - والصحيح حديث الحكم بن عمر وحديث ابن سرجس وهم .

وقد روى هذا موقوفا الدارقطني (٥٣/١) ، والبيهقي (١٩٢/١) ، وذكر البيهقي عن البخاري والدارقطني ترجيح الموقوف ، والذي رواه موقوفا هو شعبة عن عامه عن عبدالله بن سرجس ، والذي رواه مرفوعا هو عبدالعزيز بن المختار عن عاصم عن عبدالله بن سرجس ، وعبدالعزیز بن المختار كما قال الترمذاني : - أخرج له الشيخان ، وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة ، فلا يفر وقف من وقفه ، وقال أحمد شاكر (حاشية المحلى (٢٨٤/١)) : - (الحق أن الرفع زيادة تقبل من ثقة ، وإن الموقوف فتوى من الصحابي تؤيد روايته المرفوعة ولا تعارضها .) ، وصححه الألباني ، انظر مشكاة المصابيح (١٤٦/١) ، رقم : (٤٧٢) .

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٢٢/١) ، من طريق الحارث عن علي ، قال البوصيري في الزوائد (١٠٦/١) : - الحارث هو الأعور ، كذبه ابن المديني وغيره ، وانظر ضعيف ابن ماجه ص : (٢١) .

وهذه الأحاديث وإن كان في بعضها مقال لاسيما حديث علي رضي الله عنه الأخير ، إلا أن بعضها يشهد لبعض ، وهي متعاضدة على إثبات النهي عن التوضؤ بغسل طهور المرأة .

وأما تخصيص النهي بما إذا خلت المرأة بالماء ، فقد استدل القائلون بذلك بقول عبدالله بن سرجس رضي الله عنه :- < توضأ أنت ما هنا ، وهي ما هنا ، فلما إذا خلت به فلا تقربنه > (١) .

والمنع هنا تعبدي لأمر الشارع به ، ولا يعقل معناه .
وقال الإمام أحمد :- صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به (٢) ، هذه هي أدلة القول الأول .

دليل القول الثاني :-

أن من أشهر الأحاديث التي احتج بها الجمهور لرأيهم في جواز التطهر بغسل طهور المرأة هي الأحاديث الآتية :-
١- أخرج مسلم بننده عن ابن عباس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بغسل ميمونة) (٣) .

(١) قال البهوتي :- رواه الأثرم ، انظر كشف القناع (٣٧/١) ،
وانظر منتهى الإرادات (١١/١) .

(٢) انظر شرح منتهى الإرادات (١١/١) ، وانظر صحيح البخاري بشرح فتح الباري (٢٤٠/١) .

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧/١) ، وأحمد (٣٦٦) ، قال الحافظ في فتح الباري (٢٤٠/١) :- < لكن أعلم قوم لتردد وقع في رواية عمرو بن دينار ، حيث قال :- علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني أن ابن عباس فذكر الحديث ، وقد ورد من طريق أخرى بلا =

٢- ولامحاب السنن : (اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء ليغتسل منها ، فقالت اني كنت جنباً ، فقال : ان الماء لايجنب) (١) ، يستفاد من الحديث جواز غسل الرجل بفقل ظهور المرأة ويقاس عليه العكس لمساواته له .
كما وردت احاديث اخرى صحيحة صريحة في وضوء الرجل والمرأة من اناء واحد منها :-

١- ما أخرجه البخاري بسنده عن ابن عمر : (كان الرجال والنساء

= تردد ، ولكن راويها غير ضابط ، وقد خولف ، والمحمفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ : < ان النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من اناء واحد . > ، وانظر المحلى (٢٨٦/١) ، وهكذا رواه الشافعي (٢١/١) ، عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي الشعثاء عن ابن عباس عن ميمونة : < انها كانت تغتسل هي والنبي من اناء واحد . >

(١) أخرجه الترمذي كما في تحفة الاحوذى (٢٠٠/١) ، قال ابو عيسى :-
هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه ابن ماجة ، انظر صحيح ابن ماجة (٦٥/١) ، رقم : (٣٧٠) ، وأخرجه احمد وابو داود والنسائي ، انظر نيل الاوطار (٢٦/١) . قال الحافظ في الفتح (٢٤٠/١) :- < وقد اعلم قوم بسماك بن حرب راوينا عن عكرمة ، لانه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم > .

يتوضؤون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا (١) قال ابن عبد البر (٢) :- فيه دليل على ابطال قول من قال لا يتوضأ بفضل المرأة ، لأن المرأة والرجل اذا اغترفا جميعا من اناء واحد في الوضوء فمعلوم ان كل واحد منهما متوضيء بفضل صاحبه .
وجدير بالذكر ان بعض العلماء استبعد اجتماع الرجال والنساء الاجانب فقال : ان معنى حديث ابن عمر ان الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعا في موضع واحد هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة .

قال الحافظ العقلائي :- والزيادة التي وردت في الحديث وهي : < من اناء واحد > ترد عليه .
وقيل ان معناه ان الرجال يتوضؤون ويذهبون ، ثم تأتي النساء فيتوضآن ، وهو خلاف الظاهر من قوله : < جميعا > ، والاولى في الجواب ان يقال لامانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب ، واما بعده فيختص بالزوجات والمحارم (٣) .

(١) أخرجه البخاري بشرح فتح الباري (٢٣٩/١) ، وقال الحافظ :- زاد مالك عند ابن ماجة < من اناء واحد > ، انظر صحيح ابن ماجة (٦٦/١) .

وأخرجه أبو داود كما في عون المعبود (١٤٦/١) .
وأخرجه النسائي كما في التعليقات السلفية على النسائي ، ص : (٤٠) .

(٢) التمهيد (١٦٤/١٤) .

(٣) انظر صحيح البخاري بشرح فتح الباري (٢٤٠/١) .

ب - ومن الأحاديث الدالة على جواز تطهر الرجل بغسل ظهور المرأة :-

ما أخرجه الشافعي بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : (كنت

أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ، فربما قلت له أبق لي ، أبق لي) (١) .

قال صاحب عون المعبود (٢) :- وفيه دليل على طهارة فضل المرأة ، لأن

عائشة رضي الله عنها لما اغترفت بيدها من القدح وأخذت الماء منه المرة الأولى صار الماء بعدها من فضلة .

ج - ومنها أيضا ما أخرجه ابن ماجة عن أم صبية الجهنية رضي الله

عنها قالت : ربما اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الوضوء من اناء واحد (٣) .

د - ومنها أيضا ما أخرجه مسلم بسنده عن أم سلمة رضي الله

عنها أنها كانت ورسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسلان من اناء

واحد (٤) .

(١) الأم (٢١/١) ، وأخرجه مسلم ، وأبو داود بشرح عون المعبود

(١٤٤/١) ، وابن ماجة ، انظر صحيح ابن ماجة (٦٥/١) ، وصححه

ابن حزم في المحلى (٢٨٦/١) .

(٢) (١٤٥/١) .

(٣) انظر صحيح ابن ماجة (٦٦/١) ، وأخرجه أبو داود كما في عون

المعبود (١٤٥/١) .

(٤) انظر شرح النووي على صحيح مسلم (٢٠٦/٣) ، وانظر صحيح ابن

ماجة (٦٦/١) . ورواه البخاري كما ذكر الحافظ ، انظر هامش ص ١٠٣

وبالإضافة الى ما تقدم من الأدلة الدالة على صحة مذهب أصحاب القول الثاني ، فقد عضدوا قولهم بأن هذا هو قول بعض الصحابة منهم علي وعائشة رضي الله عنهما .

مناقشة الأدلة :-

ذكرت فيما تقدم أن تطهر الرجل مع المرأة من اناء واحد يعد تطهرا بفضلتها ، كما أن تطهره بما تبقى من الماء بعد فراغها من تطهرها هو أيضا توضع بفضل طهورها .

فتلخص لنا صورتان :-

الأولى : وهي تطهر الرجل مع المرأة من اناء واحد بأن يشرعا به جميعا ، وهي صورة قد نقل الإجماع على جوازها ، واعترض عليه بما نقل عن بعض العلماء من الخلاف فيه . (١)

الثانية : وهي تطهره بما تبقى من الماء بعد فراغها من تطهرها وهي موضع النزاع .

والمتتبع لادلة الفريق الثاني يجد أن جميع ادلتهم تدل على جواز الصورة الأولى فقط ، ما عدا حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة ، وقد ذكرت في تخريجه أن المواب ما أخرجه الشيخان بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا

(١) انظر فتح الباري (١/٢٤٠) .

يغفلان من اناء واحد ، كما انه لاتعارض بين اللفظ المتقدم وبين احاديث المنع ، لانه يحتمل انهما كانا يفتريان معا فلا تعارض . (١) ولكن المعارض الرواية الاخرى التي اخرجها اصحاب السنن عن ابن عباس :- اغتسل بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء ليغتسل منها فقالت : اني كنت جنباً فقال : (ان الماء لا يجنب) ، وهذه الرواية صريحة بان توفؤه صلى الله عليه وسلم كان من فضل طهورها بعد ما فرغت منه ، وهي معارضة لاحاديث النهي ، لذلك قال الامام احمد : ان الاحاديث في المنع والجواز مضطربة ، واجيب بان القول بالاضطراب انما يمار اليه عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بان تحمل احاديث النهي على ما تساقط من الاعضاء ، والجواز على ما بقى من الماء ، وبذلك جمع الخطابي ، او يحمل النهي على التنزيه جمعا بين الادلة . (٢)

بينما جمع ابو بكر الاثرم صاحب الامام احمد بين الاحاديث بقوله :- الذي يعمل به انه لا لباس ان يتوضأ او يغتسل جميعا من اناء واحد يتنازعانه على حديث عائشة وميمونة وغيرهما ، ولا يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة على حديث الحكم بن عمرو ، وهذا الجمع احسن واقرب لولا انه يعكر عليه رواية ابن عباس باغتسال النبي صلى الله عليه وسلم بفضل ميمونة بعدما فرغت من التطهر .

وقد اعل ابن حزم هذه الرواية بانها من رواية سماك بن حرب عن

(١) انظر سبل السلام (٥٠/١) .

(٢) فتح الباري (٢٤٠/١) .

عكرمة عن ابن عباس ، وسماك بن حرب يقبل التلقين (١) ، وقد اجاب الحافظ (٢) بأن الراوي عن سماك هو شعبة ، وهو لا يحمل عن متايخه الا صحيح حديثهم .

والامام احمد عندما رأى الاحاديث مضطربة ذهب الى المنع ، لانه قد صح المنع عن عدة من الصحابة (٣) .

قال الحافظ :- وعورض بصفة الجواز عن جماعة من الصحابة (٤) ، وهذه المعارضة فيها نظر ، فقد روى ابن حزم الاباحة عن عائشة وعلي رضي الله عنهما وقال الا انه لا يمح ، فلما البطريق الى عائشة ففيها العزومي وهو ضعيف (٥) عن ام كلثوم ، وهي مجهولة لا يدرى من هي .

واما البطريق عن علي فمن طريق ابي ضميرة (٦) عن ابيه عن جده وهي صحيفة مكذوبة ، لا يحتج بها الا جاهل ، فبقي ما روي في ذلك عن ابن سرجس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم لا مخالف له منهم

(١) المحلى (٢٨٦/١) .

(٢) الفتح (٢٤٠/١) .

(٣) قال في شرح منتهى الارادات (١١/١) : > قال في رواية ابي طالب :-

اكثر اصحاب النبي يقولون ذلك < .

(٤) الفتح (٢٤٠/١) .

(٥) قال احمد شاكر :- وهو محمد بن عبدالله بن ابي سليمان ،

حاشية المحلى (٢٨٩/١) .

(٦) قال احمد شاكر :- > ابي ضميرة الحميري المدني ، كذبه مالك

وابو حاتم وابن الجارود ، انظر حاشية المحلى (٢٨٩/١) ،

وانظر لسان الميزان (٢٨٩/٢) .

يصح ذلك عنه أصلا ، وبالله التوفيق . (١)

وبعد أن ضعف ابن حزم حديثا ابن عباس في اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم من فضل ميمونة قال :- ثم لو صح هذان الخبران لما كانت فيهما حجة ، لأن حكمهما هو الذي كان قبل نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن أن يتوضأ الرجل أو يغتسل بفضله طهور المرأة ، قال :- فنحن على يقين أن حكم هذين الخبرين منسوخ قطعا (٢) .
وقد ادعى نقيض ذلك وهو نسخ أحاديث النهي بأحاديث الجواز .

قال المباركفوري (٣) : > قيل أن قول بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس :- اني كنت جنبا عند ارادته التوضؤ بفضله يدل على أن النهي كان متقدما ، فحديث الجواز ناسخ لحديث النهي . <

وفي نظري أن هذا لا ينهض لإثبات النسخ ، بل لو كان في المسألة نسخ لكانت أحاديث النهي هي أولى بنسخ أحاديث الجواز ، لأن الإباحة هي الأصل ، فإن لم يتفح الدليل على إثبات النسخ ، وقام التعارض ، فالقاعدة الأصولية تفيد تقديم الحاضر على المبيح ، هذا إذا لم نقتنع بالجمع بين الأحاديث بحمل النهي على التنزيه أو حمله على ما تناقض من الأعضاء كما ذهب الجمهور ، وكما صعب على الجزم بنسبة أحد

(١) المحلى (٢٨٩/١) .

(٢) المحلى (٢٨٦/١) .

(٣) تحفة الاحوذى (٢٠١/١) .

الرايين الى عمر رضي الله عنه ، كذلك يصعب علي هنا ترجيح احد القولين لقوة ادلتها ، وان كنت اميل الى القول الاول القاضي بمنع الرجل من التطهر بفضل طهور المرأة ، واظنه هو الراي الذي ينبغي ان ينسب الى عمر رضي الله عنه ، فان اثري توضؤ عمر رضي الله عنه من بيت نصرانية ، وبالحميم ، وان كانا صحيحين ثابتين ، فانه لا يصح الاستدلال بهما على اباحة الوضوء من فضل طهور المرأة كما بينته آنفا ، وما نقل عن عمر رضي الله عنه في المنع من ذلك وان كان معلقا الا انه صريح ، ولم يأت ما يعارض والله اعلم .

المسألة السابعة

< سؤر (١) الحائض >

هذه المسألة شبيهة بالمسألة السابقة < فضل طهور المرأة > والفرق بينهما أن المسألة السابقة بحثت فيها حكم التطهر بالماء الذي تطهرت به المرأة - أي امرأة كانت حائضا أو غير حائض - واشترط بعض العلماء (٢) أن تكون تطهرت به طهارة كاملة ، أما في مسألتنا هذه فالبحث فيها في حكم الماء الذي باشرته المرأة الحائض ، كأن تكون قد شربت منه ، أو غمست يدها فيه ، دون أن تكون قد تطهرت به ، فالمسالتان مختلفتان ، ولكل منهما حكم ودليل ، وكالعادة نقدم الإشار الواردة عن عمر رضي الله عنه في هذه المسألة .

الرواية عن عمر :-

١- أخرج ابن أبي شيبة تحت باب (سؤر الحائض) بننده عن قتادة قال : قال عمر : (ليس حيضتها في فمها) (٣) .

(١) السؤر: بقية الشراب وغيره ، وقد تقدم . انظر تهذيب الاسماء

واللغات (١٤٠/٣) ، وانظر النهاية مادة سؤر (٣٢٧/٢) .

(٢) انظر شرح منتهى الارادات (١١/١) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤/١) ، عن عبده بن سليمان عن ابن أبي

عروبه عن قتادة به .

٢- واخرج عبدالرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن قال :- سئل عمر بن الخطاب عن المرأة الحائض تناول الرجل وضوء فتدخل يدها فيه ؟ قال : (ان حيضتها ليست في يدها) (١) .
قوله : (حيضتها) :- الاظهر انها بفتح الحاء وهو الدفقة الواحدة من الدم ، لان المراد الدم الخارج من الرحم (٢) ، والا لم يكن لتخصيمه باليد او الفم معنى ، ومعناه بالكسر اسم للحالة والهيئة ، كالجلسة ، والقعدة (٣) ، والذي يفهم من قول عمر رضي الله عنه :- ان الحيض النجس الذي يثبغ اجتنابه والتحرز منه ليس في يد الحائض ولا في فمها ، فلا بأس بما باشرته الحائض من الماء وغيره فثربت منه او غمست يدها فيه ، او اصاب جدها ، ما لم يصبه دم الحيض (النجس) ، والله اعلم .

اقوال العلماء :-

ذهب عامة العلماء الى طهارة سور الحائض (٤) ، حتى الامام

- (١) اخرجه عبدالرزاق (١١٠/١) ، رقم : (٣٩٨) ، عن هشام بن حسان به ،
والحسن لم يسمع من عمر ، فالأشربل .
(٢) تهذيب الائمة واللفات (٧٦/٣) ، وانظر النهاية في غريب الحديث
مادة : حيض (٤٦٩/١) .

- (٤) انظر جواهر الاكليل (٦/١) ، وبدائع الصنائع (٦٤/١) ، وشرح
منتهى الارادات (١٢/١) ، والمغني (٤٩/١) ، والتمهيد (٣١٦/١) .

أحمد ، وأسحق اللذان كرهما الوضوء بفضل ظهور المرأة ، لم يريا بفضل
سؤرها بلأنا ولو كانت حائضا أو جنباً (١) ، إلا أنه حكى عن النخعي
أنه كره سؤر الحائض ، وعن جابر بن زيد : لا يتوضأ منه (٢) ، وروى
ابن حزم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه لا بأس بفضل المرأة ما لم
تكن حائضا ولا جنباً (٣) .

والادلة على صحة مذهب الجمهور كثيرة وصريحة ، فنذكر منها ما يلي :-

الادلة والمناقشة :-

١- أخرج مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : (كنت أشرب من الاناء
وأنا حائض ، ثم أناوله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه علي
موضع في) ، وفي رواية أبي داود والنسائي قالت : (كنت أتعرق
العرق (٤) وأنا حائض ، فأعطيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيضع فمه في الموضع الذي وضعت فمي فيه ، وكنت أشرب من القدح ،
فأناوله إياه ، فيضع فمه في الموضع الذي كنت أشرب) . (٥)

(١) انظر سنن الترمذي بشرح تحفة الاحوذى (١٩٩/١) ، وحاشية الاوسط

(٢١٤/١) ، والمغني (٤٩/١) .

(٣) المغني (٤٩/١) .

(٣) المحلى (٢٨٦/١) .

(٤) العرق: بفتح العين المهملة ويكون الرأء المهملة :العظم عليه

اللحم ، وقيل : الذي أخذ أكثر لحمه ، وعرق العظم يعرقه عرقا ،

وتعرقه واعترقه : أكل ما عليه . لسان العرب (٢٤٤/١٠) .

(٥) انظر جامع الاصول (٣٥٥/٧) .

٢- واخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها : (انها كانت ترجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور في المسجد ، يدني لها رأسه وهي في حجرتها ، فترجله وهي حائض) (١) .

٣- واخرج مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ناوليني الخمرة (٢) من المسجد ، قالت: قلت: إني حائض ، قال: ان حيضتك ليست في يدك) (٣) .

٤- اخرج مسلم عن انس رضي الله عنه قال : (ان اليهود كانت اذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ، ولم يجامعوهم في البيوت ، فسأل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي ، فأنزل الله عز وجل : >> ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله ، ان الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين >> فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا كل شيء الا النكاح ، فبلغ ذلك اليهود ، فقالوا : ما يريد هذا الرجل ان يدع من امرنا شيئا الا خالفنا فيه . (٤) .

- (١) اخرجه البخاري ومسلم ، انظر جامع الاصول (٣٤٨/٧) .
- (٢) انظر جامع الاصول (٣٥٠/٧) :- الخمرة : حصير صغير مضمور من ليف أو غيره .
- (٣) اخرجه مسلم (٢٤٥/١) ، وابو داود (١٧٩/١) ، ح : (٢٦١) ، والترمذي (٢٤١/١) ، ح : (١٣٤) ، والنسائي ، ح : (٢٧٢) .
- (٤) اخرجه مسلم والترمذي وابو داود والنسائي ، انظر جامع الاصول (٣٤١/٧) .

٥- واخرج الترمذي عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احضت يامرني ان اتزر ثم يباشرني) ، وفي رواية لابي داود والنسائي قالت : (كان يامر احدانا اذا كانت حائضا ان تاقر ، ثم يضاجعها زوجها ، وقال مرة : يباشرها) ، واصل الحديث مخرج في الصحيحين (١) .

هذه الادلة وغيرها التي فيها مؤاكلة الحائض ومشاربتها ومجالستها ومضاجعتها ومباشرتها وعدم التحرز من شيء من ذلك تدل على طهارة سور الحائض ، فاذا ثبتت طهارته جاز شربه والتطهر به لانه ماء ظاهر لم يأت ما يمنع من التطهر به .

قال ابن عبد البر : > وفي الحديث ، حديث ترجيل عائشة رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دليل على ان الحائض طاهرة غير نجسة الا موضع النجاسة منها ، ويوضح لك ذلك قول الرسول لعائشة :- ناوليني الخمرة ، فقالت: اني حائض ، فقال : ان حيضتك ليست في يدك ، فدل قوله هذا على ان كل موضع منها ليس فيه الحيفه فهو كما كان قبل الحيفه ، وانها متعبدة باجتنا ب ما امرت باجتنا بيه ، وفي ترجيلها رأس رسول الله وخدمتها له وهي حائض ، ما يدل على ذلك ، وفي هذا كله ابطال قول من كره سور الحائض والجنب . (٢) ولم اجد للمخالفين دليل على صحة ما ذهبوا اليه . والله اعلم .

(١) انظر جامع الاصول (٣٤٣/٧) .

(٢) الشهيد (١٢٤/١) ، وانظر المغني (٥٠/١) ، وبدايع الصنائع

(٣١٤/١) .

المسألة الثامنة

سؤر المشركين وميَاههم

نبحث في هذه المسألة ان شاء الله حكم سؤر المشركين وما في معناه ، كالمياه التي لامسوها بأيديهم ، أو بشيء من أعضائهم ، وأعني بالمشركين : الكفار ، سواء أهل الكتاب أو غيرهم ، واسم المشرك يطلق على الجميع ، ومن ذلك قول الله تعالى : (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) (١) ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة) (٢) ، (٣) .

وأحاول أن أتعرف أولاً على رأي عمر رضي الله عنه في هذه المسألة.

الرواية عن عمر :-

أخرج الدارقطني بسنده عن أسلم قال :- (لما كنا بالشام ، أتيت عمر بن الخطاب بماء فتوضأ منه ، فقال : من أين أتيت بهذا الماء ؟ ما رأيت ماء أعذب منه ، ولا ماء سماء أطيب منه ، قال : جئت به من بيت هذه العجوز النصرانية ، فلما توضأ أتاه ، فقال : أيتها العجوز أسلمي تسلمي ، بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، قال : فكشفت رأسها ، فاذا مثل الثغامة (٤) ، فقالت : عجوز كبيرة ،

(١) النساء (٤٨) .

(٢) رواه البخاري ومسلم ، كما في جامع الأصول (٣٦٤/٩) .

(٣) انظر المجموع (٣٢١/١) .

(٤) سبق تعريفها ص ٩٥ .

وانما اموت الآن ، فقال عمر رضي الله عنه :- اللهم فاشهد (١) .

هذا الاثر يفيد جواز استعمال مياه اهل الكتاب بدون استفعال (٢) .

وهذا القدر من الدلالة واضح لانزاع فيه ، وعدم استفعال عمر رضي الله عنه عن هذا الماء هل هو بقية ما استعملته تلك المرأة او شربت منه ام لا ؟ قد يدل على ان هذه الاحتمالات لا اثر لها في الحكم عملا بالقاعدة الامولية :-

(ترك الاستفعال في قضايا الاحوال ، ينزل منزلة العموم في الاقوال) (٣)
لا سيما وان هذه الاحتمالات قريبة وواردة .

ولعدم وجود الفارق بين اهل الكتاب والمشركين من هذه الحيثية - حيث ان العلماء لم يفرقوا بينهم - فحكم مياه المشركين هو حكم مياه اهل الكتاب لعدم الفارق ، وبناء على ما تقدم وتمشيا مع بقية آراء عمر رضي الله عنه في بقية مسائل المياه ، لا سيما ما قررناه عنه رضي الله عنه من عدم تنجس الماء بملاقاة النجاسة ما لم يتغير ، يمكن القول بان عمر رضي الله عنه يرى طهارة سور المشرک وفضل ما استعمله ، والله اعلم .

(١) سبق تخريجه ص ٩٥ .

(٢) انظر فتح الباري (٢٣٩ / ١) ، وارشاد الساري (٢٧٣ / ١) .

(٣) انظر المسودة في اصول الفقه ص : ١٠٨ .

ومبنى هذه المسألة على امرين :-

الاول : طهارة رطوبة المشركين او نجاستها .

الثاني : تنجس الماء بملاقاة النجاسة وعدم تنجسه .

فان كانت رطوبة المشركين طاهرة فسؤرهم طاهر ، وان كانت نجسة فسؤرهم له احد حالين :-

الاول : طاهر عند من لا يرى تنجس الماء بملاقاة النجاسة مالم يتغير .

الثاني : نجس عند من يرى تنجس الماء بملاقاة النجاسة اذا كان قليلاً

ولذلك نجد ان معظم العلماء ومنهم الاثمة الاربعة ، يوافقون عمر رضي الله عنه فيما قررناه عنه من طهارة سؤر المشرك (١) ، لان جمهورهم يحكمون على رطوبة المشركين بالطهارة (٢) ، لباحة نكاح نساء اهل الكتاب واباحة طعامهم ، ومن كان منهم يرى نجاسة رطوبة المشركين كالظاهرية (٣) ، والقاسم (٤) ،

(١) انظر بدائع الصنائع (٦٤/١) ، وجواهر الاكليل (٦/١) ، المجموع (٣٢٠/١) ، والمغنى (٤٩/١) .

(٢) انظر بدائع الصنائع (٦٤/١) ، ونيل الاوطار (٢٠/١) .

(٣) انظر المحلى (١٦٨/١) .

(٤) القاسم :- هو ابن علي بن علي بن عبد الله بن محمد ، المعروف

بقاموس آل محمد ، فاضل من ائمة اليمن ، توفي سنة ٣٩٤ هـ بعد

ان ملك اكثر اليمن ، من مؤلفاته : التجريد ، والتنبيه ،

والدلائل ، انظر معجم المؤلفين (١٠٧/٨) .

والهادي (١) ، (٢) فان منهم من يحكم على الماء اذا لاقته نجاسة
بالتطهارة مالم تغيره ، كالظاهرية (٣) ، فالنتيجة انهم يوافقون
الجمهور بالقول بتطهارة سور المشرك .

قال ابن حزم :- < وسور كل كافر وكافرة ... فهو حلال طاهر > (٤) .
ويبقى من حكم على رطوبة المشركين بالنجاسة وحكم على الماء القليل
بالتنجس اذا لاقته نجاسة كالهادوية ، فان مقتضى قولهم نجاسة سور
المشرك ، ولعلمهم هم الذين اشار اليهم الكياهراسي الطبري (٥) عند

(١) الهادي :- هو الهادي الى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم
من نسل علي بن ابي طالب ، من اثمة الزيدية ، ولد بالمدينة
عام ٢٤٥ هـ ، وسكن الفرع من ارض الحجاز ، ونشأ فقيها ،
وكان كثير الاختيار للمذهب الحنفي ، والهادي له فرقة قائمة
تسمى الهادوية ، وقد عقدت له الامامة باليمن ، ومات سنة
٢٩٨ هـ . معجم المؤلفين (١٩١/١٢) ، وتاريخ المذاهب
الفقهية ص : (٥٢٨) .

(٢) انظر حاشية احكام القران للطبري (٣٦/٤) .

(٣) المحلى (١٧٥/١) .

(٤) المرجع نفسه (١٧١/١) .

(٥) الكياهراسي :- هو ابو الحسن علي بن محمد بن علي الطبرستاني
الشافعي الكياهراسي : والكيا بهمزة مكسورة ولام ساكنة شم كاف
مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت ، معناه الكبير بلغة الفرس ،
والهراسي براء مثددة وسين مهملة ، لا تعلم نسبته لاي شيء =

الاية < انما المشركون نجس > ، بقوله : صار بعض الناس الى الحكم بنجاسته حقيقة حتى نجسوا الماء بملاقاتهم . (١)
ولما كان مبنى المسألة على هاتين القضيتين ، وقد تناولت احدهما ،
وهي :- < تنجس الماء بملاقاة النجاسة > في مسألة سابقة ، كان من
المناسب ان اذكر هنا ملخصا عن القضية الاخرى ، وهي : < نجاسة
الكافر > ابين فيه اقوال العلماء ، وادلتهم بصورة موجزة .

اقوال العلماء في نجاسة الكافر وطهارته :-

١- ذهب الظاهرية والهادوية وغيرهم الى ان لعاب الكفار من الرجال
والنساء ، نجس كله ، وكذلك العرق منهم وكل ما كان منهم . (٢) وحكى
هذا القول عن مالك . (٣)

٢- اما عند جمهور العلماء فالمشرك ليس بنجس العين بل هو طاهر
وكذا سوره وعرقه . (٤)

=شيخ الشافعية ببغداد ، مات سنة اربع وخمسمائة . شذرات الذهب (٨/٤) .

(١) احكام القرآن (٣٦/٤) .

(٢) انظر المحلى (١٦٨/١) وانظر حاشية احكام القرآن للقرطبي (٣٦/٤) .

(٣) نيل الاوطار (٢٠/١) ، ورجح هذا القول من المالكية ابن رشد ،

انظر بداية المجتهد (٣٥/١) ، وحكى هذا القول أيضا عن أحمد

واسحاق ، انظر المجموع (٣٢٠/١) .

(٤) انظر بدائع المنافع (٦٣/١) ، جواهر الاكليل (٦/١) ، المجموع

(٣٢٠/١) والمغني (٤٩/١) .

الأدلة :-

أولاً :- أدلة الظاهرية :

عمدة الظاهرية ومن معهم فيما ذهبوا اليه من نجاسة المشرك ، هو قول الله تعالى : < انما المشركون نجس > (١) اخذا بظاهر الآية لانه الحقيقة وقوا ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : (ان المسلم لا ينجس) (٢) ، فهو بمفهومه يدل على ان الكافر نجس ، وبقوله صلى الله عليه وسلم لا ينجس الخشنى لما قال له :- يا رسول الله انا بارض قوم اهل كتاب افناكل فى انيتهم ، قال : (ان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها) (٣) ، فامر بغسلها لتلوثها برطوباتهم النجسة (٤) .

ثانياً :- أدلة الجمهور :-

استدل الجمهور على طهارة المشرك بأدلة كثيرة منها :-

١- ان الله تبارك وتعالى اباح نكاح نساء اهل الكتاب ، واباح طعامهم ، قال تعالى : (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين

(١) التوبة (٢٨) .

(٢) رواه الجماعة الا البخاري والترمذي عن حذيفة ، وروى الجماعة كلهم نحوه من حديث أبي هريرة ، انظر المنتقى (٩/١) باب طهارة الماء المتوضأ به .

(٣) متفق عليه ، قاله فى بلوغ المرام ص: ٥ .

(٤) انظر المحلى (١٦٨/١) ، ونيل الاوطار (٢٠/١) .

أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن... الآية (١) .

٢ - وأنه صلى الله عليه وسلم ، أكل من الشاة التي أهدتها له يهودية (٢) ، ودعاه يهودى الى خبز شعير واهالة سنخة ، فأجابه (٣) ، وأكل من الجبن المجلوب من بلاد النمارى (٤) ، فاباحة نكاح نساء

(١) سورة المائدة آية (٥) .

(٢) أخرجه البخاري انظر فتح الباري (١٧٦/٥) .

(٣) رواه احمد عن انس (٢٧٠/٣) .

والاهالة : الشحم ، والزيت ، وكل ما أؤتدم به . والسنخة : المتغيرة . انظر المعجم الوسيط ص : (٣١ ، ٤٥٣) . ولسان العرب (٢٧/٣) مادة (سنخ) .

(٤) أخرجه ابو داود (١٦٩/٤) ، من حديث ابن عمر ، ولكن بلفظ : (أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجبنة في تبوك ، فدعا بسكين ، فسمى وقطع) ، واستفاد منه الخطابي جواز أكل جبن الكفار .

وورد في اباحة أكل الجبن أيضا حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اليمن والجبن والفراء فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه .) رواه الترمذي (٢٢٠/٤) ، ح : (١٧٢٦) ، باب ما جاء في لبس الفراء : وقال هذا حديث غريب لانعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه =

اهل الكتاب ، وطعامهم يدل على طهارتهم ، لأن طعامهم لا يخلو من رطوباتهم في الغالب ، كما أن عرق نسايتهم لا يسلم منه من يفاجعون .

وتحليل طعام اهل الكتاب ونسايتهم كان بآية المائدة ، وهي آخر ما نزل .

٢- أنه صلى الله عليه وسلم ربط شامة بن ائثال وهو مشرك ببارية المسجد . (١)

٤- أنه صلى الله عليه وسلم أنزل وفد ثقيف المسجد وهم مشركون ، (٢)

= يعني من طريق سيف بن هارون البرجمي ، قال في التقريب ص : ٢٦٢ : ضعيف .

ورواه مرفوعا الحاكم (١١٥/٤) ، من طريق سيف بن هارون .

قال الذهبي : ضعفه جماعة .

ورواه أيضا ابن ماجة (١١١٧/٢) ، ورجح الترمذي والبخاري الموقوف فالصواب أنه من قول سلمان .

(١) أخرجه البخاري (٩٢/١) ، في كتاب الصلاة ، باب الاغتسال إذا

اسلم وربط الاكير أيضا بالمسجد ، وأبو داود (١٢٩/٢) ، ح : (٢٦٧٩)

في كتاب الجهاد ، باب الاكير يوثق ، والنسائي (٤٦/٢) في كتاب

المساجد ، باب ربط الاكير ببارية المسجد ، وأخرجه أحمد (٤٥٢/٢)

(٢) أخرجه أحمد أنظر الفتح الرباني (٢٠٧/٢١) ، وعزاه ابن كثير في

البداية والنهاية الى ابن اسحاق (٢٠/٥) .

ولو كانت اعيانهم نجسة لما فعل ، مع امره بتطهير المسجد (١) .

٥- حديث عمران بن حصين : < أن النبي صلى عليه وسلم وأصحابه توضؤوا من مزادة امرأة مشركة > . (٢)

٦- قد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً ، (٣) وفيه دليل على طهارة الذميمة لجواز تزويجهم ، وعدم التفرقة في الحديث بين المسلمة وغيرها . (٤)

ويؤيد كل ما تقدم أنه لم ينقل توقي رطوبات الكفار عن السلف الصالح ، ولو توقوها لشاع .

المناقشة :-

ان من اقوى ادلة القائلين بنجاسة الكافر: اية < انما المشركون

نجس > ، وقد حملها الجمهور على أن المراد انهم نجس في الاعتقاد ، أي نجاسة معنوية بدليل اباحة نساء اهل الكتاب ، وغير ذلك مما تقدم ،

(١) بدائع المنائح (٦٤/١) .

(٢) متفق عليه في حديث طويل ، انظر البخاري (٢٧٤/٢) ، كتاب

المناقب ، باب علامات النبوة في الاسلام ، ومسلم (٤٧٤/١) ، ح :

(٦٨٢) ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفاشئة

(٣) أخرجه البخاري (٤٨/١) ، باب وضوء الرجل مع امراته .

(٤) انظر بدائع المنائح (٦٤/١) ، ونيل الاوطار (٢١/١) ، وفتح

الباري (٢٣٩/١) ، وسبل الملام (٧٠/١) .

والنجس في اللغة :- المستقذر ، فهو أعم من المعنى الشرعى .
وأما قوله صلى الله عليه وسلم < أن المسلم لا ينجس > : فالمراد منه
أن المسلم طاهر الأعضاء لاعتياده مجانية النجاسة ، بخلاف المشرك .

وأجابوا عن حديث أبي ثعلبة الخشني بأن أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بفعل انية أهل الكتاب ليس لتلوثها برطوباتهم ، بل لطبخهم
الخنزير وشربهم الخمر فيها ، فقد ورد الحديث بلفظ (أن أرضنا أرض
أهل كتاب وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نمنع
بأنيتهم) (١) ، وقد اعترض ابن حزم على الاستدلال باباحة نساء أهل
الكتاب على أن المراد بالنجس في الآية : < إنما المشركون نجس >
نجس الدين ، وقال (لو صح لهم ذلك في نساء أهل الكتاب ، فمن أين
لهم طهارة النساء والرجال من غير أهل الكتاب ؟

فإن قالوا : القياس ، قلنا : هذا باطل ، لأن علتهم في طهارة الكتابيات
هي جواز نكاحهن ، وهذه العلة معدومة باقرارهم في غير الكتابيات ،
والقياس عندهم لا يجوز إلا بعللة جامعة بين الحكمين لعللة مفرقة ...) (٢)

وهذا اعتراض وجيه لو كان الدليل هو قياس غير أهل الكتاب على
أهل الكتاب ، ولكن لما كان أهل الكتاب داخلون في قوله : < إنما
المشركون نجس > ، ثم قام الدليل على طهارة ذواتهم ، علمنا أن

(١) رواه أحمد ، وأبو داود ، انظر المنتقى (١ / ٤٢) .

(٢) المحلى (١ / ١٦٩)

المراد بالنجس في الآية : هو نجس الدين والاعتقاد .
فكان المشركون من غير اهل الكتاب ، طاهري الذوات ، نجسي الدين
والاعتقاد . (١)

وبعد استعراض ما قيل في نجاسة المشرك ، تتضح المسألة أكثر ،
ونزداد اطمئنانا لصحة الرأي الذي نسبته الى عمر رضي الله عنه من
طهارة مؤر المشرك والذي قامت عليه الأدلة القوية ، لا سيما توضؤ
النسبي صلى الله عليه وسلم من مزادة امرأة مشركة ، فإنه نص في
المسألة ، لذلك كان هذا الرأي هو مذهب أكثر علماء الأمة .

وقد ورد عن عمر رضي الله عنه أنه لما قدم الجابية استعار ثوبا من
نمراني فلبسه (٢) ، وإن لم أقف على سند لهذا الاثر ، فإنه يمكن
الاستئناس به لتقوية ما نسبته الى عمر رضي الله عنه .

وبنهيضة هذه المسألة ، نأتى على نهاية مسائل هذا الباب - باب
المياه - فيما اثر عن عمر الفاروق رضي الله عنه من فقه له فيها
فيما وقفت عليه ، والله تعالى اعلم .

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) اغاثة اللفهان (١/١٥٣) .

الباب الثاني في الاستنجاء

وفيه المسائل التالية:-

- ١ - الاقتصار على الأحجار في الاستنجاء ..
- ٢ - الاستنجاء بالماء .
- ٣ - الاستنجاء بغير الماء الأحجار .
- ٤ - حكم الاستنجاء .
- ٥ - الأشياء المنهى عن الاستنجاء بها .
- ٦ - البول قائما .

< باب أحكام الاستنجاء وآدابه >
(مقدمة باب الاستنجاء)

الاستنجاء والاستجمار والاستطابة : عبارة عن إزالة الخارج من السبيلين عن مخرجه .

فالاستطابة والاستنجاء يكونان تارة بالماء ، وتارة بالأحجار ، والاستجمار مختص بالأحجار، مأخوذ من الجمار وهي الحصى الصفار (١). قال القنوي (٢) :- الاستنجاء : من النجس ، وفي مجمل اللغة (٣) :- النجس ما يخرج من البطن .

والاستنجاء منه وهو طلب الفراغ عنه وعن أثره . . . ويقولون : استنجى : إذا مسح موضع النجس أو غسله (٤).

وقال ابن فارس :- وناس يقولون : إنما سمي الاستنجاء لأن العرب

(١) المجموع (٧٦/٢) ، وكشاف القناع (٥٨/١) .

(٢) هو الشيخ قاسم بن عبد الله القنوي الرومي الحنفي صاحب كتاب انيس الفقهاء ، توفي سنة ٩٧٨ هـ . انظر معجم المؤلفين (١٠٥/٨)

(٣) هو كتاب في اللغة ، تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ لغوى ، مشارك في علوم شتى ، ومن تصانيفه : حلية الفقهاء ، ومقاييس اللغة ، انظر معجم المؤلفين (٤٠/٢) .

(٤) انيس الفقهاء ص : ٦٢ .

كان احدهم اذا اراد الحدث ، يستتر بنجوة - وهي ما ارتفع من الأرض (١) - فقالوا ذهب ينجو ، كما قالوا يتغوط ، ثم كثر ذلك حتى صار الاستنجاء التمسح بالاحجار (٢) .

وقد ورد عن عمر رضي الله عنه عدة اشار تتعلق ببعض مسائل الاستنجاء ، اشرت الا اذكرها مجتمعة متتالية ، بل افرقها على مواضع ، لاستنبط منها في كل موضع حكما .

- (١) القاموس المحيط ص: ١٧٢٣ ، مادة : نجا .
- (٢) حلية الفقهاء ص: ٥٣ .

المسألة الأولى

الاقتصار على الأحجار في الاستنجاء

الكثير من الناس في هذه الزمان يظنون وجوب استعمال الماء بعد الغائط ، وأنه لا يجزىء الا الماء ، حتى انهم اذا دخلوا بعض تلك الحشوش (١) ولم يجدوا الا الورق ، وقعوا في حرج شديد ، حتى انهم يمتنعون عن قضاء حوائجهم لفقد الماء ، فما هو الحكم الصحيح في هذه المسألة وما هو رأى عمر فيها ؟

الرواية عن عمر :-

١- روى أبو داود بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : (بال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام عمر خلفه بكوز من ماء ، فقال : ما هذا يا عمر ؟ فقال : هذا ماء تتوضأ به ، قال : ما أمرت كلما بليت أن أتوضأ ، ولو فعلت لكانت سنة) (٢) .

الوضوء المذكور في هذا الحديث ، يقصد به الاستنجاء بالماء ، على المعنى اللغوي ، عند بعض العلماء ، ولذلك أورده أبو داود تحت باب في الاستبراء ، وأورده ابن ماجه تحت باب من بال ولم يمس ماء ، وقال المناوي هو مخالف للظاهر بلا ضرورة ، والظاهر كما قاله

(١) الحشوش : كناية عن مواضع الغائط ، والحش بفتح الحاء وضمها : البستان ، وأيضا المتوضأ ، سمي به لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة الى البساتين . لسان العرب (٦/٢٨٦) مادة حشش .

(٢) رواه أبو داود بشرح عون المعبود (١/٦٥) ، وابن ماجه (١/١١٨) ، ح : (٣٢٧) ، قال ابن ماجه : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن عبد الله بن يحيى التوأم عن أبي مليكة عن أمه عن عائشة به . وضعفه النووي في المجموع (٢/١٠٢) .

العراقي ، محله الشرعي المعهود (١) ، وقد رجح النووي أن المراد بالوضوء هنا ، الاستنجاء بالماء .
وقوله (لكانت سنة) ، أي واجبا لازما . فيمتنع عليهم الترخص باستعمال الحجر . (٢)

فدل الحديث على عدم لزوم استعمال الماء ، ومنه يفهم جواز الاقتصار على الأحجار ، وأنه مجزي ، وقد نقل الإجماع على ذلك (٣) ، وإن كان الحديث ضعيفا ، فقد وردت أحاديث صحيحة كثيرة تدل على ذلك ، ونقل عن عمر رضي الله عنه الاقتصار على الأحجار في أثار أخرى وستأتي إن شاء الله في المسائل القادمة .

- (١) عون المعبود (٦٥/١) .
- (٢) المصدر نفسه ، والمجموع (١٠٢/٢) .
- (٣) مراتب الإجماع ص: ٢٠ ، بداية المجتهد (١٠٠/١) .

المسألة الثانية

< الاستنجاء بالماء >

نقلت فيما تقدم ، الاجماع على جواز الاقتصار على الحجارة في الاستنجاء . اما الاستنجاء بالماء ، فهو جائز عند جماهير العلماء ، وقد جاء عن عمر رضي الله عنه ما يبين جواز ذلك .

الرواية عن عمر :-

١- روى ابن ابي شيبة بسنده عن الزهري : (ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استطاب بالماء بين راحتين (١) ، قال : فجعل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يضحكون ويقولون يتوضأ كمثلاً المراه) (٢)

٢- روى البخاري في التاريخ الكبير بسنده عن الحطم بن عبدالله : (رأى عمر توضأ فانتفض بالماء) (٣) .

(١) راحتين : مثنى راحة ، وهى الكف ، والراحة ايضاً قد التعب ، ولم اجد لها معنى هنا يناسب السياق ، وقد تكون الكلمة ممحفة عن < رحيين > مثنى رحا او رحي : ورعى من الارض : المستديرة المشرفة على ما حولها . المعجم الوسيط ص: ٢٣٥ وانظر مختار الصحاح ص: ٢٦٢ باب الرأ ، مادة روح .

(٢) رواه ابن ابي شيبة (١٥٢/١) .

(٣) رواه البخاري في التاريخ الكبير (١٣٥/٣) : قال بشر حدثنا محمد بن فضيل سمع حصينا عن الحطم به .

٣- روى مالك بسنده عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي ، ان اياه حدثه انه : (رأى عمر يتوضأ وضوء بماء تحت ازاره) (١) .

قصولهم : (يتوضأ مثل المرأة) ، يدل على انهم اعتادوا الاقتصار على الحجارة ، ولم يكن يستطيب بالماء في الغالب الا النساء ، لذلك قال سعيد بن المسيب : ما يفعل ذلك الا النساء (٢) ، والقول بجواز الاستطابة بالماء هو قول جماهير العلماء . (٣) هذا فقه عمر بن الخطاب في المسألة وجماهير العلماء .

وقد حكى عن بعض السلف ما يؤهم المنع منه ، فقد حكى ابن المنذر عن سعد بن ابي وقاص وحذيفة والزبير انهم كانوا لا يرون الاستنجاء بالماء ، وعن سعيد بن المسيب قال : ما يفعل ذلك الا النساء ، وقال عطاء : غسل الدبر محدث ، وقال الحسن : لا يستنجى بالماء . (٤)

قال النووي : وكلامهم محمول على ان الاستنجاء بالماء لا يجب او ان الاحجار عندهم افضل . (٥)

- (١) الموطأ (١٨ / ١) : عن يحيى بن محمد بن طحلاء عن عثمان به .
ورواه ابن المنذر (٢٤٩ / ١) : من طريق مالك . قال عبد القادر الارناؤوط : واسناده صحيح ، حاشية جامع الاصول (١٤٢ / ٧) .
- (٢) المجموع (١٠٤ / ٢) .
- (٣) المصدر نفسه ، والمغني (١٥١ / ٦) ، والاوسط (٣٥٦ / ١) .
- (٤) الاوسط (٢٤٦ / ١) .
- (٥) المجموع (١٠٤ / ٢) .

ولا شك في أن الغسل بالماء يطهر المظل ويزيل النجاسة ، فلا يكون
لنسيهم عنه معنى ، الا خشية أن يعتقد وجوبه ، فقد قال سعد بن
أبي وقاص : لم تزيدون في دينكم ما ليس منه (١) ، وهذا ما حصل
في هذه الأيام فقد اعتقد كثير من الناس وجوب الاستنجاء بالماء
لما اعتادوا عليه ، وانكروا على من يقتصر على الورق ونحوه .

وقد جاءت أحاديث كثيرة تبين جواز الاستنجاء بالماء ، نذكر منها
ما يلي :-

١- أخرج البخاري ومسلم عن أنس بن مالك قال : (كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء ، فأحمل أنا و غلام نحوي أداة من
ماء وعنزة ، فيستنجي بالماء) (٢) .

٢- وأخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : (مر
أزواجكن أن يغسلوا عنهن أثر الغائط ، فأننا نستحي منهم ، وأمر
رسول الله كان يفعل) (٣) .

- (١) ابن المنذر (٢٤٧/١) .
- (٢) رواه البخاري (٤١/١) باب الاستنجاء بالماء .
ومسلم (٢٢٧/١) باب الاستنجاء من التبرز
والنثاسي (٤٢/١) باب الاستنجاء بالماء .
- (٣) رواه النسائي (٤٢/١) باب الاستنجاء بالماء قال في المنتقى
(٦٢/١) : رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه .

٣- وأخرج أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (نزلت هذه الآية في أهل قباء :) فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية (١) .

(١) قال في المنتقى (٦٢/١) : رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه .

المسألة الثالثة

< الاستنجااء بغير الماء و الأحجار >

اتفق العلماء على جواز الاستنجااء بالحجر ، وانه مجزئ كالماء (*)
واختلفوا فيما عداهما ، هل يقوم غيرهما مقامهما فى الاستنجااء ، وفى
هذه المسألة ورد عن عمر ما يبين رايه فيها ، وهو ما يلى :-

الرواية عن عمر :-

روى البيهقى بنده عن يار بن نمير قال : (كان عمر رضى الله
عنه اذا بال قال : ناولنى شيئا استنجى به ، قال فلناوله العود ،
والحجر ، او يأتى حائطا يتمسح به ، او يمس الأرض ولم يكن يغسله) (١) .

(١) رواه البيهقى (١١١/١) : من طريق غيلان عن ابي اسحق ^{عن} مولى عمر
يسار بن نمير به ، ورواه ابن ابي شيبة (٥٣/١) : حدثنا ابو
الاحوص عن ابي اسحق عن يار به .
ورواه ابن المنذر (٣٤٦/١) : حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج
ثنا شعيب اخبرني ابو اسحق به .
ورواه الترقفى ، كما فى منتخب كنز العمال (٤٤٩/٣) : والترقى
هو عباس بن عبد الله الترقفى ، بفتح التاء ويكون الراء وضم
القاف ، كما فى اللباب (٢١٢/١) ، وهذه النسبة الى ترقف وهي من
اعمال واسط .

قال الذهبى فى السير (١٢/١٢) فى ترجمة الترقفى : وله جزء معروف =

(*) مراتب الدجاء ص . ح ، بداية المجتهد (١٠٠/١)

يؤخذ من هذا الاثر ، ان عمر رضي الله عنه يجوز الاستنجاء بغير الحجر ، مما يحصل به المقصود وهو الانقاء ، ما لم يكن هناك مانع من الاستنجاء به ، والله اعلم .

وقد اختلف العلماء في ذلك على النحو التالي :-

أقوال العلماء :-

١- ذهب جمهور العلماء الى ان كل ما انقى فهو كالحجارة في جواز الاستنجاء بها ، واستثنوا من ذلك اشياء مما ورد النهي عن الاستنجاء بها ، كالمعظم والروث ومما له حرمة من المطعمومات ، والاشياء النجسة وغيرها (١) .

٢- وذهب البعض الى انه لا يجزيء الا الاحجار ، وهو مذهب داود ، ورواية لاحمد اختارها ابو بكر^{الأزهر} (٢) .

وهذا الاثر متصل ، ورجاله شقات ، الا ان ابا اسحق وهو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي : ثقة ، اختلط بآخرة ، التقريب ص : ٤٢٣ وابو الاحوص : هو سلام بن سليم الحنفي ، تهذيب التهذيب (٢٨٢/٤) .

(١) فتح القدير (٢١٣/١) ، وجواهر الاكليل (١٩/١) ، والمجموع

(١١٥/٢) ، والمغني (١٥٦/١) .

(٢) المغني (١٥٦/١) ، والمحلى (١٢٨/١) .

الأدلة :-

أدلة القول الأول :-

استدل الجمهور على جواز الاستنجاء بغير الحجارة والماء ما لم
ينه عنه الشرع ، بعدة أحاديث منها :

١- ما رواه أبوداود عن خزيمة بن ثابت قال : (سئل النبي صلى الله
عليه وسلم عن الاستطابة ، فقال : بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع) (١)
فلولا أنه أراد الحجر وما في معناه لم يستثن الرגיע ، لأنه لا يحتاج
إلى ذكره ، ولم يكن لتخصيص الرגיע بالذكر معنى (٢) .

٢- وزوى مسلم من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه قيل له :
قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة ؟ فقال : (أجل ، لقد نهانا أن
نستقبل القبلة بغائط أو بول ، أو أن نستنجي باليمين ، أو أن
نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ، أو أن نستنجي برجيع أو عظم) (٣)

(١) أخرجه أبوداود (٢٧/١) ح ٤١ ، وابن ماجه (١١٤/١) ح ٣١٥ ، قال
الارناؤوط : وفي سنده عمرو بن خزيمة المدني ، وهو مجهول ، ولكن
للحديث شواهد بمعناه يتقوى بها .

(٢) المغني (١٥٦/١) .

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣/١) ح : ٢٦٢ باب الاستطابة ، وأخرجه أبوداود
(١٧/١) ، ح رقم (٧) : حدثنا مسدد بن مسرهد حدثنا أبو معاوية عن
الاعمش عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن سلمان به ، قال في
جامع الأصول (١٢٤/٧) : أخرجه الترمذي وأبوداود ، وأخرج نحوه
مسلم والنسائي .

وحديث أبي هريرة في البخاري ، وفيه : (ولا تأتني بعظم ولا روث) (١) .
وتخصيص هذين بالنهي يدل على أنه أراد الحجارة ، وما قام
مقامهما (٢) .

واحتجوا أيضا بحديث ابن عباس عند الدارقطني : (الاستنجاء بثلاثة
أحجار ، أو ثلاثة أعواد ، قال فإن لم أجد ، قال : ثلاث حفنات من
تراب) (٣) .

واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : (أتى النبي صلى
الله عليه وسلم الغائط ، فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار ، فوجدت
حجرين والتمست الثالث ، فلم أجد ، فأخذت روثة ، فأتيت بها ،
فأخذ الحجرين ، وألقى الروثة ، وقال : إنها ركس) (٤) .
وفي هذا الحديث تعليل المنع من الاستنجاء بالروثة ، بكونها ركسا ،
ولم يعمل بكونها غير حجر (٥) .

- (١) أخرجه البخاري (٤١/١) ، باب الاستنجاء بالحجارة .
- (٢) المغني (١٥٦/١) .
- (٣) رواه الدارقطني (٥٧/١) وقال : لم ينفذه غير المفري ، وهو
كذاب ، وغيره يرويه عن طاووس برسلا .
- ورواه البيهقي (١١١/١) من قول طاووس ، وقال هذا هو الصحيح
عن طاووس من قوله .
- (٤) أخرجه البخاري (٤٢/١) ، باب الاستنجاء بالحجارة .
- (٥) المجموع (١١٥/٢) .

ومن جهة النظر ، فإن المقصود من الاستنجااء بالحجر هو الانقضاء ، فكل ما حمل به الانقضاء ، فهو يقوم مقام الحجر (١) .

ادلة القول الثاني :-

استدل القائلون بتعين الحجارة في الاستنجااء ، بأن النبي صلى الله عليه وسلم امر بالاحجار ، وامره في ظاهره يقتضي الوجوب ، ولم يرد في شيء من الاحاديث الصحيحة الامر بغير الحجارة ، ولانه موضع رخصة ، ورد الشرع فيها بآلة مخصصة ، فوجب الاقتصار عليها ، تماما كما وجب الاقتصار على التراب في التيمم (٢) .

المناقشة و الترجيح :-

لا يخفى قوة ادة الفريق الاول ، لولا بعض الاعتراضات التي تحتاج الى اجوبة مقنعة ، وهو ان جميع ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستنجااء ، ينص على استعمال الحجارة ، ولم يرد غير الحجارة الا في حديث طاووس عن ابن عباس مرفوعا ، المتقدم ، وفيه ذكر الاعواد والتراب ، وهو حديث مقطوع ، من قول طاووس ، لا حجة فيه .

(١) فتح القدير (٢٣١/١) .

(٢) المغنى (١٥٦/١) ، وانظر المحلى (١٢٨/١) .

اجاب بعض اهل العلم بأن النبي صلى الله عليه وسلم انما نص على الاحجار ، لكونها غالب الموجود للمستنجي بالفناء ، مع انه لامشقة فيها ، ولا كلفة في تحصيلها ، وهذا نحو قول الله تعالى : (ولا تقتلوا اولادكم من املاق) (١) ، وقوله سبحانه : (فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا) (٢) ، ونظائر ذلك ، فكل هذا ليس له مفهوم يعمل به لخروجه على الغالب (٣) ، والله اعلم .

ومتى ورد النص بشيء لمعنى معقول ، وجب تعديته الى ما وجد فيه المعنى ، والمعنى هنا ازالة عين النجاسة ، وهذا يحمل بغير الاحجار ، كحصوله بها ، وبهذا يخرج التيمم ، فانه غير معقول المعنى (٤) ، وبذلك يتضح رجحان القول الاول ، وهو الراي الذي روى عن عمر رضي الله عنه .

- (١) الانعام (١٥١) .
- (٢) النساء (١٠١) .
- (٣) المجموع (١١٥/٢) .
- (٤) المغنى (١٥٧/١) .

حكم الاستنجاء

تبين لنا في المسائل السابقة ، جواز الاستطابة بالماء فقط ، وبالأحجار فقط ، وبالماء والأحجار معا ، وبغير الماء والأحجار ، وفي هذه المسألة ، أحاول التعرف على رأي عمر رضي الله عنه ، في حكم الاستنجاء مطلقا ، هل هو واجب أم مندوب .

جميع الآثار الواردة عن عمر رضي الله عنه التي وقفت عليها في مسائل الاستنجاء ، تدل على أن عمر رضي الله عنه كان لا يترك الاستنجاء ، وكان يفعله كلما قضى حاجته ، وقد تقدم بعضها في المسائل السابقة ، وستأتي ان شاء الله بقيتها في المسائل القادمة ، هذا ، وان كان الفعل لا يدل على الوجوب ، الا أن التزام الفعل وعدم تركه مشعر بذلك ، لا سيما مع وجود الأحاديث الآمرة بالاستنجاء ، فالذي نظنه رأيا لعمر حتى يثبت لنا خلافه ، هو أن الاستنجاء واجب ، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ما يلي :-

أقوال العلماء :-

القول الأول :

أن الاستنجاء مندوب ، وبه قال الحنفية والمالكية والمزني من الشافعية (١)

(١) بدائع الصنائع (١٨/١) ، وجواهر الاكلیل (١٧/١) ، والمجموع

(٩٨/٢) ، وفتح القدير (٢١٢/١) .

القول الثاني :

ان الاستنجااء واجب ، وهو قول الشافعية والحنابلة (١) .

الأدلة :-

دليل القول الاول :

استدل القائلون بان الاستنجااء مندوب غير واجب ، بما رواه احمد من حديث ابي هريرة : (من استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج) (٢) .
ونفي الحرج يدل على انه ليس بفرض ، الا لو كان فرضا لكان في تركه حرج (٣) .

والكلام في حكم الاستنجااء عند الحنفية ، راجع الى اصل عندهم ، وهو ان قليل النجاسة الحقيقية في الثوب والبدن ، عفو في حق جواز الصلاة (٤) .

(١) المجموع (٩٨/٢) ، والمغني (١٥٠/١) .

(٢) قال في المنتقى (٥٨/١) : رواه احمد وابو داود وابن ماجه

(١٢٢/١) ، قال في التلخيص (١٠٣/١) : ومداره على ابي سعيد

الحبرائسي الحمصي ، وفيه اختلاف ... ، والراوي عنه حصين

الحبرائسي وهو مجهول . انتهى ، وضعفه ايضا ابن حزم في المحلى

(١٢٩/١) .

(٣) بدائع المنافع (١٨/١) .

(٤) المعذر نفسه .

وقال المزني : ولانا اجمعنا على جواز مسح اشر الغائط بالحجر فلم
تجب ازالته كالمني (١) .

دليل القول الثاني :

واستدل اصحاب القول الثاني على وجوب الاستنجاء بما يلي :-

١- روى ابوداود عن عائشة رضي الله عنها : ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : (اذا ذهب احدكم الى الغائط ، فليذهب معه بثلاث
احجار ، يستطيب بهن ، فانها تجزيء عنه) (٢) .
فهذا امر ، والامر يقتضي الوجوب ، وقال : (فانها تجزيء عنه) ،
والاجزاء انما يستعمل في الواجب (٣) .

٢- روى مسلم عن سلمان الفارسي رضي الله عنه انه قيل له :- قد
علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة ؟ فقال : (اجل ، لقد نهانا ان

(١) المجموع (٩٨/٢) .

(٢) ابو داود (٣٧/١) ، ح رقم : (٤٠) عن عائشة به ، قال في جامع

الاصول (١٤٣/٧) : اخرجه ابوداود والنسائي.

قال الارناؤوط في الحاشية :- وهو حديث حسن بثوابه ، وقال

النووي : حديث صحيح ... ، ورواه الدارقطني ، وقال اسناده حسن

صحيح . المجموع (٩٨/٢) .

(٣) المغني (١٥٠/١) .

نستقبل القبلة بغائط أو بول ، أو أن نستنجي باليمين ، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ، أو أن نستنجي برجيع (١) أو عظم (٢) . والنهي يقتضي في ظاهره التحريم (٣) .

٣- وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مربقبرين ، فقال : (انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يتنزه من بوله) وروي : (لا يستبريء) (٤) . وجه الدلالة : أن عدم الاستنزاه من البول ، يوجب العذاب في القبر ، فدل على تحريمه ، وترك الاستنجاء من عدم الاستنزاه من البول .

٤- واحتجوا من القياس بأنها نجاسة لا تلحق المشقة في إزالتها ، فلا تمح الملة معها كسائر النجاسات (٥) .

(١) الرجيع : الروث والعذرة ، فعيل بمعنى فاعل ، لأنه رجع عن حاله الأولى ، بعد أن كان طعاما أو علفا ، المصباح المنير مادة : رجع ، ص : (٢٤) . وانظر القاموس في المادة نفسها ص : (٩٣١) .
(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣/١) ح : ٢٦٢ باب الاستطابة ، وأخرجه أبوداود (١٧/١) ، ح رقم (٧) عن سلمان به ، قال في جامع الأصول (١٣٤/٧) : أخرجه الترمذي وأبوداود ، وأخرج نحوه مسلم والنسائي .

(٣) المغني (١٥٠/١) .

(٤) رواه البخاري (٥١/١) ، ومسلم (٢٤٠/١) .

(٥) المذهب مع شرحه (٩٨/١) .

المناقشة :-

يعتمد الحنفية في نفي وجوب الاستنجاء ، على اصل عندهم ، وهو ان قليل النجاسة الحقيقية في الثوب والبدن ، عفو في حق الصلاة ، وقال الحنفية : ان الشافعي رحمه الله لا يرى التفريق بين قليل النجاسة وكثيرها ، فهو يوجب تطهير البدن والثوب من قليل النجاسة ، كما يوجب من كثيرها . وبهذا يظهر تناقضه في الاستنجاء ، فقال اذا استنجى بالاحجار ، ولم يغسل موضع الاستنجاء ، جازت صلاته ، وان تيقنا بقاء شيء من النجاسة ، اذ الحجر لا يستأصل النجاسة ، وانما يقللها ، وهذا تناقض (١) .

والشافعي رحمه الله لم يتناقض ، بل استعمل كل حديث في موضعه ، فقال بموجب الاحاديث الدالة على وجوب تطهير النجاسة بالماء ، واستثنى من ذلك ما استثناه الدليل ، مثل الاجتزاء بالاحجار في الاستنجاء ، وذلك الثعلب والتراب ، تخفيفا من الشارع في تطهير النجاسات في هذه المواضع .

اما استدلال الحنفية بالحديث (من استجمر فليوتر ، من فعل فقد احسن ، ومن لا فلا حرج) ، فقد ذكرت في تخريجه تضعيف الحافظ له ،

(١) بدائع الصنائع (١/١٨) .

ثم نفى الحرج في ترك الايتار ، لا في ترك الاستجمار ، لان المأمور به في الخبر الوتر ، فيعود نفى الحرج اليه (١) .

وقياس المزنى النجاسة على المخرج على المني لا يصح ، لان المني طاهر ، والبول نجس (٢) .

وتبقى ادلة القائلين بوجوب الاستنجاء سالمة من المعارض ، وبذلك يترجح لدي وجوب الاستنجاء ، وهو الرأي الذي نسبته الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والله اعلم .

(١) المغني (١٥٠/١) .

(٢) المجموع (٩٩/٢) .

المسألة الخامسة

< الأشياء التي نهى عن الاستنجاء بها >

ثبت في الشرع النهى عن الاستنجاء ببعض الأشياء ، وورد عن عمر رضي الله عنه ما يتعلق بهذه المسألة وهو ما يلي :-

الرواية عن عمر :-

روى ابن المنذر بسنده عن ابن أبي ليلى قال :-
< كان لعمر مكان اعتاده يبول فيه ، وكان له حجر أو عظم في حجر فكان إذا بال مسح به ذكره ثلاثا ، ولم يمسح ماء > . (١)

(١) ابن المنذر (٣٤٦/١) : حدثنا شعبة أخبرني الحكم قال سمعت ابن أبي ليلى به .

ورواه سعيد بن منصور عن الحكم أن عمر بن الخطاب ... ، فأسقط ابن أبي ليلى ، انظر منتخب كنز العمال (٤٤٩/٣) .
وابن أبي ليلى ، ثقة ، اختلف في سماعه من عمر كما في التقريب ص: ٣٤٩ ، والحكم هو بن عتيبة الكندي ، ثقة ثبت ، روى عن ابن أبي ليلى ، وروى عنه شعبة بن الحجاج كما في التهذيب (٣٣٨/٤) ، إلا أن بين شعبة (ت ١٦٠ هـ) وابن المنذر (ت ٣١٨ هـ) مفاوز ، فلا أدري كيف قال حدثنا ، إلا أن يكون شعبة هنا من شيوخ ابن المنذر غير بن الحجاج ، فيكون الانقطاع بين شعبة والحكم .

وهذا الاثر قد يستفاد منه جواز الاستنجاء بالعظم عند عمر رضي الله عنه .

الا ان نسبة هذا الرأي الى عمر مدفوعة بأمريين :-

الاول في المتن ؛ فقد جاء على الشك ، وهو قوله < وكان له حجر ، او عظم لي حجر > ، وفي الرواية الاخرى < او عظم لي حجر لي حائط لي مكان > ، قال ابن حزم : وهذا لا حجة فيه ، لانه شك . (١)

الثاني في السند ؛ فقد تسبب من تخريج الأثر انه منقطع ، بالإضافة الى الاختلاف في سماع ابن ابي ليلى من عمر .

وبناء على ما تقدم فانه لا ينهض هذا الاثر لاثبات نسبة هذا الرأي الى عمر ، ويبقى الظن بعمر رضي الله عنه انه يرى المنع من الاستنجاء بالعظم كما دلت عليه الاحاديث المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم والتي اشتهرت بين الصحابة حتى يثبت خلاف ذلك والله اعلم .

أقوال العلماء :-

القول الاول :-

لا يجوز الاستنجاء بالعظم ولا يجرىء ، وهو قول الشافعي واحمد

(١) المحلى (١٢٧/١) .

واسحاق وكثير من اهل العلم . (١)

القول الثانى :-

يكره الاستنجاء بالعظم ، فان فعل ذلك فانه يعتد به ويجزىء ولو كان نجسا ، وهو قول أبى حنيفة .
وعند المالكية : لا يجوز ان كان العظم نجسا ، ومفهومه انه يجوز ان كان طاهرا ، لانه تجتمع فيه الاوصاف الخمسة عندهم وهى :-
ان يكون يابسا ، طاهرا ، منق ، غير مؤذ ، ولا محترم .
قالوا فان استنجى بما لا يجوز ان يستنجى به وأنقى ، يجزىء لحصول الازالة به . (٢)

وحاصل القول الثانى : ان الاستنجاء بالعظم يجزىء .

الأدلة :-

دليل القول الاول :-

وردت احاديث عديدة بالنهى عن الاستنجاء بالعظم ، منها :-

١- ما رواه مسلم من حديث سلمان الفارسي وفيه : (لقد نهانا ان نستنجى برجيع أو عظم) (٣) .

(١) المجموع (١٢٠/٢) ، والمغنى (١٥٧/١) .

(٢) حاشية الدسوقي (١١٣/١) .

(٣) سبق تخريجه ص : ١٣٧ .

٢- وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :- اتبعت النبي صلى الله عليه وسلم وقد خرج لحاجته ، وكان لا يلتفت ، فدنوت منه ، فقال : < أبغنى أحجاراً أستنفض بها أو نحوه ، ولا تأتني بعظم ولا روث ، ... > (١) .

٣- وروى مسلم عن جابر بن عبد الله قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتمسح بعظم أو ببعر) . (٢)

٤- وروى الدارقطني عن أبي هريرة قال :- إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بروث أو عظم ، وقال : (انهما لا تطهران) (٣) .

فهذه الأحاديث جميعها ظاهرة في النهي عن الاستنجاء بالعظم ، والنهي يقتضي الفساد وعدم الاجزاء (٤) .
ولأن الاستنجاء رخمة فلا تحمل بحرام (٥) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (انهما لا يطهران) ، صريح في عدم الاجزاء .

(١) إخرجه البخاري (٤١/١) باب الاستنجاء بالحجارة .

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٤/١) .

(٣) رواه الدارقطني (٥٦/١) وقال إسناده صحيح .

(٤) المغني (١٥٧/١) .

(٥) المجموع (١٢٠/٢) .

دليل القول الثاني :-

حمل الحنفية النهي الوارد في الأحاديث المتقدمة على الكراهة ، وعند المالكية على التحريم اذا كان العظم نجسا ، ولكن لا يلزم من ذلك عندهم عدم الاجزاء ، بل ان فعل ذلك يعتد به عندهم ، ويحصل به الاجزاء ، فيكون مقيما سنة ومرتكبا كراهة ، ويجوز ان يكون لفعل واحد جهتان مختلفتان ، فيكون بجهة كذا وبجهة كذا .

والنص هنا معلول بمعنى الطهارة ، وقد حملت بالعظم كما تحصل بالاحجار الا انه كره بالعظم لما فيه من افساد زاد الجن ، على ما نسطق به الحديث (١) ، فكان النهي عن الاستنجاء لمعنى في غيره لا في عينه فلا يمنع الاعتداد به (٢) .

فقد نهى عن الاستنجاء باليمين ، فلم يمنع ذلك الاجزاء ، فكذلك هنا .

المناقشة :-

يظهر ان مدار المناقشة في هذه المسألة على قضية < هل يقتضي النهي الفساد > ، وبناء على اختلافهم في هذه القضية الاصولية ، اختلفوا في هذه المسألة الفرعية والله اعلم .

- (١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن مسعود : (لا تستنجوا بالروث ولا بالعظم ، فانه زاد اخوانكم من الجن) ، رواه الترمذي (٢٩/١) ح : (١٨) عن عبد الله به ، والنسائي وابوداود كما في جامع الاصول (١٤٥/٧) .
- (٢) بدائع المناشع (١٨/١) .

فالجميع متفقون على أن النهي إذا كان وارداً على شيء لعينه ، فإنه فاسد وباطل ، أما إذا كان النهي لوصف في المنهي عنه ، لازم له كالنهي هنا ، فعند الحنفية يقتضي فساد الوصف فقط ، أما أصل العمل باق على مشروعيته ويطلقون عليه اسم الفاسد .

في حين أن الجمهور يرون أنه يقتضي الفساد ولا يترتب عليه شيء من إشاره (١) .

ولذا فإن الحنفية يرون صحة الاستنجاء بالعظم مع ورود النهي عنه ، فالنهي هنا يقتضي فساد الوصف ، أما أصل العمل باق على مشروعيته وتترتب عليه إشاره ، من الأجزاء وحصول الطهارة ، ويطلقون عليه اسم الفاسد . وهم يفرقون بين الفاسد والباطل ، فالفساد ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه ، والباطل ما ليس مشروعاً أصلاً لا بأصله ولا بوصفه (٢) .

(١) وهناك حالة ثالثة وهي أن يكون النهي لوصف مجاور ينفك عنه ، فهو غير لازم له ، كالنهي عن عقد بيع بعد نداء الجمعة ، وكالوضوء بماء مغموب ، فإنه يقتضي فساد عند الإمام أحمد وأكثر أصحابه والمالكية والظاهرية ، وخالف في ذلك الأكثر . قال ابن مفلح في أصوله :- وحيث قال أصحابنا يقتضي النهي الفساد ، فمرادهم ما لم يكن النهي لحق آدمي يمكن استدراكه ، فإن كان ولا مانع ، كتلقى الركبان والنجش ، فانهما يصحان على الأصح عندنا وعند الأكثر لأشبات الشرع الخيار في التلقي .

(٢) الكوكب المنير (٨٤/٣) ، وتفسير النصوص (٣٩٢/٢) .

وقد أجاب ابن قدامة عن الالتزام بمحنة الاستنجاء باليمين مع ورود النهي عن ذلك ، بأن النهي عن الاستنجاء بالعظم لمعنى فى شرط الفعل ، فمنع صحته ، كالنهي عن الوضوء بالماء النجس ، والنهي عن الاستنجاء باليمين لمعنى فى آلة الشرط فلم يمنع كالوضوء من اناء محرم .

والمرجح فى ذلك هو قول من حكم ببطلان الاستنجاء بالعظم وعدم الاجزاء لقول النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن نهى عن الاستنجاء بروتا وعظم قال :- < انهما لا يطهران > فانه صريح واسناده صحيح ، والله اعلم .

المسألة السادسة

< جواز البول قائما >

جاءت بعض الآثار عن عمر رضي الله عنه تبين رأيه في حكم البول قائما ، وهي آخر ما وجدته من الآثار المروية عن عمر رضي الله عنه . مما يتعلق بمسائل الاستنجاء ، نختم بها مسائل هذا الباب .

الرواية عن عمر :-

١- روى الترمذي معلقا عن عمر قال : رأني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابول قائما ، فقال : (يا عمر لاتبل قائما) . فما بلت قائما بعد (١) .

(١) الترمذي (١٧/١) :- من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر به . وقال : وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أيوب السخيتاني قال في التقريب ص : ٢٦١ : ضعيف ، وقال ابن حبان : وكان كثير الوهم وفاحش الخطأ ، .. ثم نقل قول يحيى بن معين وأيوب في تضعيفه (المجروحين (١٤٤/٢)) ، وانظر ميزان الاعتدال (٦٤٦/٢) واخرجه أيضا ابن ماجه (١١٢/١) ، وابن المنذر (٣٢٧/١) ، وتمام في فوائده مع الروض البسام (٢٠٣/١) ، والحاكم (١٨٥/١) ، والبيهقي (١٠٢/١) ، كلهم من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق ، ورواه ابن حبان (٣٤٧/٢) ، ح : (١٤٢٠) ، من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر عن عمر به ، وابن جريج مدلس ، وقد عنعن =

٢- وروي ابن أبي شيبة ببنده الى عمر رضي الله عنه انه قال : (ما
بليت قائما منذ اسلمت) (١) .

=وانما تلقاه من عبدالكريم بن أبي المخارق كما جاء في بقية
الاسانيد . وممن ضعف الحديث ابن المنذر ، والبيهقي (١٠٢/١) ،
والبصيري في مصباح الزجاجة (٩٣/١) ، والنووي في المجموع (٨٧/٢) .
(١) رواه ابن أبي شيبة (١٢٤/١) :- حدثنا ابن اديس وابن نمير عن
عبيد الله بن عمر عن شافع عن ابن عمر عن عمر به .

ورواه الترمذي (١٨/١) معلقا ، قال : وروي عبيد الله عن شافع عن
ابن عمر قال : قال عمر به .

ورواه ابن المنذر (٣٣٨/٣) :- حدثنا موسى ثنا شريح بن يونس
ثنا عبده بن سليمان عن عبيد الله به .

ورواه البزار كما في كتف الانتار (١٣٠/١) :- عن عمرو بن علي
ثنا يحيى عن عبيد الله به .

وأخرجه الحاكم (١٨٢/١) :- من طريق عبيد الله بن عمر به مثله .
وصح هذا الاثر ابن المنذر (٣٣٨/١) ، والالباني في سلسلة الاحاديث
الضعيفة (٣٣٨/٢) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٦/١) ،
ورجاله ثقات .

٣- روى ابن أبي شيبة بسنده عن زيد بن وهب قال : (رايت عمر بال قائما ففرج رجله حتى قلت : السائمة تغر) (١) .

٤- وروى ابن المنذر بسنده عن سعيد بن عمرو بن سعيد قال : قال عمر رضي الله عنه : (البول قائما احمن للدبر) (٢) .

(١) ابن أبي شيبة (١٢٢/١) : قال حدثنا ابن ادريس عن الاعمش عن زيد بن وهب به .

ورواه ابن المنذر (٢٢٤/١) : حدثنا ابو احمد ثنا جعفر ثنا الاعمش به . وزيد بن وهب الجهني ، ثقة ، انظر التقريب ص : ٢٢٥ . والاعمش هو سليمان بن مهران الاندي ، ثقة حافظ ، انظر التقريب ص : ٢٥٤ ، قال في التهذيب (٤٢٧/٢) في ترجمة زيد بن وهب : روى عنه الاعمش .

وجعفر بن عون هو المخزومي ، صدوق ، روى عن الاعمش ، انظر التقريب ص : ١٤١ ، والتهذيب (١٠١/٢) . قال الالباني عن هذا الاثر : اسناده صحيح ، انظر السلسلة الضعيفة (٢٢٩/٢) .

(٢) ابن المنذر (٢٢٢/١) : حدثنا اسحق عن عبدالرزاق عن ابن عيينة عن مطرف عن سعيد بن عمرو بن سعيد به . ورواه البيهقي (١٠٢/١) من طريق بفيان به .

وسعيد بن عمرو بن سعيد الاموي ، المدني ثم الدمشقي ثم الكوفي ثقة ، مات بعد ١٢٠ هـ ، التقريب ص : ٢٢٩ ، والثقات لابن حبان (٢٧٧/٤) ، قال العلائي في جامع التحصيل ص : ١٨٢ : روى عن عمر رضي الله عنه ، وذلك مرسل ، قاله غير واحد ، واشتد ابواحمد الحاكم السماع منه ، وقال ابن عساكر هو وهم =

يظهر من هذه الروايات التعارض ، ففي بعضها ينفي عمر رضي الله عنه حصول البول منه قاشما ، وفي الأخرى يستفاد وقوع ذلك منه ، فالرواية الأولى مرفوعة ، وفيها نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البول قاشما ، وامتناع عمر رضي الله عنه عن البول قاشما منذ سمع النهي ، إلا أن هذه الرواية ضعيفة ، ضعفها جمع من الحفاظ ، كما بينته في تخريج الحديث ، فلا يبنى عليها حكم ، وهي معارضة للرواية الأخرى التي جاء فيها : (ما بليت قاشما منذ أسلمت) فهي تبين أن امتناعه عن البول قاشما كان منذ إسلامه ، في حين أن في الرواية الأولى أن النبي صلى الله عليه وسلم رآه يبول قاشما فنهاه ، مما يؤكد ضعف هذه الرواية المرفوعة من حيث المعنى ، بالإضافة إلى ضعفها من حيث السند ، ويبقى التعارض القائم بين قوله : (ما بليت قاشما منذ أسلمت) والروايات الأخرى التي تفيد حصول البول منه حال القيام ، وهي قول زيد بن وهب : (رأيت عمر بال قاشما...) ، وقول عمر رضي الله عنه : (البول قاشما أحسن للدبر) .

وقد وفق ابن المنذر بينها بقوله : قد يكون عمر رضي الله عنه إلى الوقت الذي قال هذا القول لم يكن بال قاشما ، ثم بال بعد ذلك قاشما ، فراه زيد بن وهب ، فلا يكون حديثاه متضادين ، وهذا جمع حسن ، ولكن يبقى التساؤل : لماذا امتنع عمر رضي الله عنه عن هذا الفعل منذ إسلامه ، ثم فعله بعد ذلك ، بل قال ما يحرض عليه وهو قوله : (البول قاشما أحسن للدبر) ؟ .

=ومطرف : هو ابن طريف الكوفي أبو بكر أو أبو عبد الرحمن ، ثقة فاضل ، مات ١٤١ هـ أو بعد ذلك . انظر التقريب ص : ٥٢٤ .

الذي يظهر والله أعلم أنه لحرصه على الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم امتنع عن البول حال القيام لما يراه من صنيع النبي صلى الله عليه وسلم ، والتزامه البول جالسا كما سيأتي من هدي النبي صلى الله عليه وسلم . وعندما رأى النبي صلى الله عليه وسلم بال قاشما أو بلغه ذلك ، علم أن ذلك جائز ففعله ، والله أعلم .

فيكون رأي عمر رضي الله عنه جواز البول قاشما ما لم يرتد عليه رشاش البول ، لما قررته عنه فيما سبق من نجاسة البول ، والله أعلم .

أقوال العلماء :-

لم يختلف العلماء فيما بينهم في هذه المسألة كبير اختلاف ، فعامة العلماء يرى جواز البول قاشما ، إلا أن بعضهم يرى جواز ذلك مع الكراهة ، وهم الحنفية (١) ، والشافعية ولا يكره للعذر عندهم (٢) ، ويستحب الحنابلة أن يبول الرجل قاعدا لئلا يترشش عليه البول (٣) ،

وفصل المالكية في حكم ذلك بحسب موضع البول إلى أربعة أقسام :-

(١) حاشية رد المحتار (١/٢٤٤) .

(٢) المجموع (٢/٨٨) .

(٣) المغني (١/١٦٤) .

- ١- ان كان طاهرا رخوا كالرمل جاز فيه القيام ، والجلوس اولى لانه استر .
- ٢- وان كان رخوا نجسا بال قاشما ، مخافة ان تتنجس ثيابه .
- ٣- وان كان ملبا نجسا ، تنحى عنه الى غيره ، ولا يبول فيه قاشما ولا جالسا .
- ٤- وان كان ملبا طاهرا ، تعين الجلوس لئلا يتطاير عليه شيء من البول (١) .

الادلة :-

ودليل استحباب البول قاعدا هو :-

- ما رواه احمد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : (من حدثكم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه . ما كان يبول الا قاعدا) (٢) .
- وما رواه ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبول قائما) . الا انه ضعيف (٣) .

- (١) حاشية الدسوقي (١٠٤/١) .
- (٢) رواه الترمذي (١٧/١) ، ورواه احمد والنسائي وابن ماجه كما في ارواء الغليل (٩٥/١) ، وقال : صحيح .
- قال النووي في المجموع (٨٧/٢) : وهو حديث حسن .
- (٣) رواه ابن ماجه كما في مصباح الزجاجة (٩٣/١) ، وقال : اسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف عدي بن الفضل . ورواه البيهقي (١٠٢/١) وضعفه .

ودليل جواز البول قاشما هو :-

ما رواه البخاري من حديث حذيفة رضي الله عنه قال : (رأيتني أنا
والنبي صلى الله عليه وسلم نتماشى ، فأتى سباطة (١) قوم خلف حائط
فقام كما يقوم أحدكم ، فبال فانتبذت منه ، فأشار الي فجثته
فقمتم عند عقبة حتى فرغ) وفي لفظ: (فبال قاشما) (٢).

وليس هناك تعارض حقيقي بين حديث حذيفة هذا وحديث عائشة الذي
نفى فيه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قاشما ، لأنه
مستند إلى علمها ، فيحمل على ما وقع منه في البيوت وأما في غير
البيوت، فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة (٣)
وقد علل بعض العلماء الذين يرون كراهة البول قاشما ، عللوا ما
وقع من النبي صلى الله عليه وسلم من البول قاشما بتعليلات منها :-
أ- أن العرب كانت تستشفى بالبول قاشما لوجع الملب .
ب- وقيل لأنه لم يجد مكانا يملح للقعود .

(١) السباطة ، والكناسة : الموضع الذي يرمى فيه التراب والالواخ

وما يكنس من المنازل . النهاية (٢/٢٣٥) .

(٢) أخرجه البخاري (١/٥٢) ، ومسلم في الطهارة ، باب الاستطابة

(٢/٢٢٨) .

(٣) فتح الباري (١/٢٦٣) .

ج- وقيل انما بال قائما لآنها حاله يؤمن معها خروج الريح بصوت ،
ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار ، ويؤيده ، قول عمر المتقدم ،
(البول قائما احسن للدبر) .

د- وقيل انما بال قائما لجرح كان بمآبفه (١) ، لما روى ابو هريرة
رضي الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم بال قائما لجرح
بمآبفه (٢) ، لكنه ضعيف ، قال الحافظ : ولو صح هذا الحديث لكان
فيه غنى عن جميع ما تقدم ، قال : والظاهر انه فعل ذلك لبيان
الجواز ، وكان اكثر احواله البول عن قعود ، والله اعلم (٣) .

- (١) المابض : بفتح الميم ، باطن الركبة ، واصله من الاباض ،
وهو الحبل الذي يتد به رسغ البعير الى عنقه ، النهاية (٢٨٨/٤)
(٢) قال في ارواء الغليل : ضعيف ، رواه الحاكم (١٨٢/١) ،
والبيهقي (١٠١/١) وقال : لا يثبت ، وضعفه الدارقطني ايضا كما في
الفتح (٢٦٣/١) .
(٣) فتح الباري (٢٦٣/١) ، وانظر حاشية ابن عابدين (٣٤٤/١) ،
والمجموع (٨٧/٢) .

الباب الثالث

في الآنية.

وفيه المسائل التالية :-

١ - آنية النحاس .

٢ - الدباغ .

< باب الأنيسة >

اتباعا لسنة العلماء فى ترتيب الابواب اتيت هنا بباب الانية ، وكان لتعقيب باب المياه بهذا الباب مناسبة ظريفة ذكرها بعض العلماء بقوله : (لما كان الماء سيالا محتاجا الى ظرف لايقوم الا به ناسب ذكر ظرفه) . (١)

قال الجوهري : الانية جمع اناء ، وجمع الانية : اواني ، مثل سقاء واسقية ، واسقي . (٢)

وهذا الباب تذكر فيه مسائل من احكام الانية ، وثياب الكفار ، واجزاء الميتة .

وقد ورد عن عمر رضى الله عنه عدة اشار تتعلق ببعض هذه المسائل ، نبدا بذكر مايتعلق منها بانية النحاس والصفير .

- (١) انظر حاشية الروض المربع (١٠٠/١) .
- (٢) انظر تهذيب الاسماء واللغات (١٤/٣) ، والمجموع (٢٦٨/١) .

المسألة الأولى

جواز الوضوء بآنية النحاس والصففر

النحاس معدن معروف ، والصففر بالضم النحاس الجيد ، وقيل ضرب من النحاس (١) .

وقد كان هناك خلاف قديم حول جواز الوضوء بآنية النحاس والصففر ، وقد ورد عن عمر رضي الله عنه ما يفيد جواز ذلك .

الرواية عن عمر:-

روى ابن المنذر معلقا عن ابن سيرين قال : (كان أبو بكر وعمر والخلفاء ، اذا أراد أحدهم أن يصلي توضأ ، وان كان في المسجد ، دعا بالطست (٢))

والطست من آنية الصففر . (٣)

نأخذ من هذا الأثر أن عمر رضي الله عنه يرى جواز الوضوء بآنية النحاس والصففر .

(١) انظر لسان العرب (٤/٤٦١) ، والقاموس المحيط ص: (٥٤٦) باب الرء فصل الصاد

(٢) رواه ابن المنذر (٣١٦/١) ح: ٢٤٣ ، قال : ومن حديث حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين به .

وابن سيرين لم يسمع من عمر رضي الله عنه ، فقد ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان . تهذيب التهذيب (٢١٥/٩) .

(٣) انظر لسان العرب (٢/٥٨) ، والقاموس المحيط ص: (١٩٩) باب التاء فصل الطاء .

اقوال العلماء :-

عامّة اهل العلم يوافقون عمر رضى الله عنه فى جواز الوضوء بآنية النحاس والصفر، الا انه روي عن ابن عمر رضى الله عنه انه كره الوضوء فى الصفر والرصاص وما اشبه ذلك ، واختار ذلك الشيخ ابو الفرج المقدسي . (١)

الادلة ومناقشتها :

لم اجد للمنع من الوضوء بآنية النحاس والصفر ونحوهما دليلا مقنعا ، وقد احتج ابن قدامة للمانعين بأن الماء يتغير فى تلك الانية ، وقال : وروي ان الملائكة تكره ريح النحاس . (٢)
ولكن الصواب هو ما ايده الدليل ، وقد قامت الادلة الصحيحة المريحة على جواز الوضوء بآنية النحاس والصفر منها :-

١- حديث عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال : (أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخرجنا له ماء فى تور (٣) من صفر فتوضأ) . (٤)

(١) انظر الاوسط (٣١٦/١) ، والكافي فى فقه اهل المدينة (١٦٢/١) ،

وشرح منتهى الارادات (٢٦/١) ، والمغنى (٧٨/١) .

(٢) المغنى (٧٨/١) .

(٣) التور :- بفتح التاء اثناء يشرب به ، انظر مختار الصحاح

ص: (٨٠) ، والقاموس ص: (٤٥٦) .

(٤) رواه البخاري (٤٩/١) ، باب الغسل والوضوء فى المخضب والقدر

والخشب والحجارة ، وابو داود (٧٤/١) ، ج: (٩٨) ، باب الوضوء فى

آنية الصفر ، وابن ماجه (١٥٩/١) ، ج: (٤٧١) ، باب الوضوء بالصفر

٢- وعن زينب بنت جحش رضي الله عنها : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في مخضب (١) من صفر) . (٢)

والأشياء على الإباحة ، حتى تحرم بدليل شرعي ، ولم يأت شيء من ذلك في علمي ، يمنع من الوضوء بآنية النحاس والمفر .
والله أعلم

وهو آنيه

(١) المخضب هو المكنى^١ ، انظر القاموس المحيط ص: ١٠٣ باب الباء

فصل الخاء . ص ٨٥٥٠ باب النون ، فصل الكاف .

(٢) رواه أحمد (٣٢٤/٦) ، والمخضب بكسر الميم كمنبر :- المكنى ،

انظر القاموس ص: (١٠٣) ، ومختار الصحاح ص: (١٧٨) .

المسألة الثانية

حكم دباغ الجلود

تعريف الدباغ :-

دبغ الجلد دبغا ، ودباغا ، ودباغة : عاجله بمادة ليلين ويزول ما به من رطوبة وتنن ، ويقال دبغ المطر الأرض بمائه فهو دبغ ودبوغ ، والمفعول مدبوغ ، وديبغ .

والدباغ ما يدبغ به الجلد ليصلح (١) .

مسألة الدباغ وهل هو مطهر لجلود الحيوانات الميتة، هي المسألة الثانية في باب الآنية ، وهي الأخيرة .

الرواية عن عمر رضي الله عنه :-

١- روى ابن سعد بسنده عن زيد بن وهب قال :-

غزونا أذربيجان (٢) في امارة عمر ، وفيها يومئذ الزبير بن العوام ، فجاءنا كتاب عمر : (بلغني أنكم في أرض يخالط طعامها الميتة ولباسها الميتة فلا تأكلوا الا ما كان ذكيا ولا تلبسوا الا ما كان ذكيا) (٣)

(١) المعجم الوسيط (٢٧٠/١) باب الدال ، وانظر القاموس المحيط ص: ١٠٠٨ فصل الدال

مادة دبغ ، ومختار الصحاح ص: ١٩٨ باب الدال مادة < د ب غ > .

(٢) أذربيجان : بالفتح ثم السكون وفتح الراء ، وهو صقع يتصل حده من جهة الشمال

ببلاد الديلم ، ومن اشهر مدنه تبريز - انظر مراصد الاطلاع (٤٧/١) - .

(٣) طبقات ابن سعد (١٠٣/٦) أخبرنا الفضل بن دكين قال حدثنا بن

أبي غنية عن الحكم عن زيد بن وهب به . وهذا سند متصل رجاله ثقات ، وابن أبي

غنية هو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الكوفي . انظر التهذيب (٤٤٢/٢ ، ٤٤٧/٢ ، ٤٩٤/٦)

وروى ابن المنذر من طريق آخر عن زيد بن وهب قال :-

(كتب الينا عمر بن الخطاب انه بلغني انكم بارض تلبسون ثيابا يقال لها الفراء (١) فانظروا ما من مينة) (٢) .

٢- روى عبدالرزاق بسنده عن ابن سيرين قال :-

(رأى عمر بن الخطاب على رجل قلنسوة (٣) فيها من جلود الهرر فأخذها فخرقها ، وقال ما أحسبه الا مينة) (٤) .

وفي رواية أخرى له عن ابن سيرين قال :

(رأى عمر بن الخطاب على رجل قلنسوة من ثعالب فأمر بها ففتقت) (٥) .

(١) قال ابن منظور :- الفرو والفروة : معروف ، الذي يلبس والجمع فراء ، والفروة اذا لم يكن عليها وبر ولا صوف لم تسم فروة . لسان العرب / مادة فرا (١٥/١٥١) .

(٢) الاوسط (٢٦٤/٢) قال : من حديث بNDAR عن محمد بن جعفر قال : ثنا شعبة عن عبدالملك بن ميسرة عن زيد بن وهب.

(٣) القلنوة ، والقلنسية : اذا فتحت القاف ضمت السين ، واذا ضمت القاف كسرت السين . تلبس فى الراس ، والجمع قلانس وقلانيس . القاموس المحيط ، مادة (قلس) ص : (٧٢١) .

(٤) عبدالرزاق (٧١/١) رقم ٢٢٧ : عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين ، وابن سيرين لم يسمع من عمر ، انظر التهذيب (٢١٥/٩) .

(٥) عبدالرزاق (٧١/١) رقم ٢٢٦ : عن الثوري عن هشام عن ابن سيرين وهشام هو ابن حسان الأزدي ثقة اشبت الناس في ابن سيرين ، انظر التقريب (٥٧٢) .

وفي رواية أخرى أخرجه ابن شيبه عن ابن سيرين عن أنس بن مالك: (أن عمر بن الخطاب رأى رجلا يصلي وعليه قلنسوة بطانيتها من جلود الثعالب قال فآلقاها عن رأسه وقال ما يدريك لعله ليس بذكرى) (١) .

٣- روى ابن المنذر بسنده عن محمد قال :
كان ممن يكره الصلاة في الجلد إذا لم يكن ذكيا : عمر و ابن عمر ،
وعائشة ، وعمران بن حصين ، وابن جابر (٢) .

٤- روى عبد الرزاق بسنده عن منصور عن بعض أصحابه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (أنه نهى أن يفترش جلود السباع أو تتلبس) (٣) .

(١) ابن أبي شيبه (٢٥٨/٢) : قال حدثنا هشيم قال أخبرنا يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أنس بن مالك . وأخرجها ابن المنذر (٢٩٩/٢) من طريق ابن أبي شيبه . وأخرجها الطحاوي في مشكل الآثار (٢٦٥/٤) قال حدثنا يوسف بن يزيد قال ثنا سعيد بن منصور قال حدثنا هشيم به ، وابن سيرين سمع من أنس بن مالك مولا ، فهذا سند متصل رجاله ثقات .

(٢) ابن المنذر (٢٦٥/٢) ، قال : كتب الي محمد بن نصر ثنا اسحق بن راهويه أنبا ابن أبي عدي عن الأشعث عن محمد به .

(٣) عبد الرزاق (٧١/١) رقم : ٢٢٣ عن الثوري عن منصور عن بعض أصحابه به . فالسند فيه مبهم .

٥- روى عبد الرزاق بسنده عن أبي وائل : (عن عمر أنه سئل عن ميعة ، فقال : طهورها دباغها) (١) .

وفي رواية : - سئل عن مستقة (٢) .

وفي رواية أخرى : أنه قال في الغراء : ذكاته دباغه (٣) .

٦- روى الطبري بسنده عن الشعبي : -

(أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه قال لبعض أصحابه : اثنتي بطهور ، فأنطلق الرجل الى بيت ، فاذا بسقاء معلق ، فقالت المرأة : أنه ميعة فرجع الرجل الى عمر فقال : انها ميعة ، فقال : ارجع اليها فسلها أدبيغ هو؟

(١) عبد الرزاق (٦٤/١) رقم : (١٩٢) ، قال : عن الثوري عن ابن أبي

ليلى عن شعبة عن أبي وائل به .

(٢) أخرجه ابن المنذر (٢٦٦/٢) ، من طريق عبد الرزاق به .

والمستقة بضم التاء وفتحها : فرو طويل الكمين ، وهي تعريب

(مشته) ، النهاية مادة (مستق) ٢٢٦/٤ .

(٣) أخرجه الطبري في تهذيب الأثار (٢٨٥/٢) ، قال : حدثنا ابن

المثنى قال : حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن محمد

ابن أبي ليلى عن أبي بحر وكان ينزل الكوفة وكان أصله بصرياً -

يحدث عن أبي وائل عن عمر بن الخطاب . وأخرجه البيهقي (٢٤/١)

من طريق شعبة به . ومحمد بن أبي ليلى صدوق في الحفاظ جداً ،

التقريب : ٤٩٣ ، وأبي بحر قد يكون الأحنف بن قيس ، فقد ذكره ابن =

فان كان دبيغا فأتني بطهور ، فرجع اليها فسأله ، فقالت : نعم
فأتاه بطهور فتطهر (١) .

٧- روى عبد الرزاق بسنده عن عبد الله بن أبي مليكة قال : (تبرز (٢)
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أجياد (٣) ثم رجع فاستوهب وضوء
فلم يهبوا له . قالت أم مهزول ، وهي من البغايا التسع اللواتي
في الجاهلية : يا أمير المؤمنين ، هذا ماء ولكنه في علبة (٤)

= سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة ، وقال انه وقد على مصعب
بن الزبير بالكوفة (٩١/٧) ، قال الحافظ في التقریب : مخضرم ثقة
ص ٩٦ ، وقال المعجلي : بصري ثقة ، سير اعلام النبلاء (٨٩/٤) ،
وأبي وائل هو شقيق بن سلمة مخضرم ثقة ، انظر التقریب
ص : (٢٦٨، ٩٦) .

(١) تهذيب الآثار للطبري (٢١٣/٢ ، ٢٨٤) : حدثنا محمد بن عبد الأعلى
الصنعاني قال : حدثنا المعتمر قال : قرأت على الفضيل ، عن
أبي حريز أن عامرا الشعبي حدثه أن عمر بن الخطاب به .
وأبي حريز هو عبد الله بن حسين الأزدي صدوق يخطيء ، (التقریب
ص : ٣٠٠) .

وعامر بن شراحيل الشعبي أرسل عن عمر (التهذيب ٦٦/٥) . قال
المعجلي لا يكاد يرسل إلا صحيحا .

(٢) تبرز : خرج إلى البراز ، أي الفضاء ، القاموس المحيط ، مادة
برز : ص ٦٤٦ ، والراد : خرج لقضاء حاجته .

(٣) سبق تعريفه ص : ٢٠ .

(٤) قال العسكري : العلبة هي قدح الأعراب تتخذ من جلد ، وقال
ابن فارس : قدح ضخم من خشب وقد يتخذ من جلد ، وقيل أسفل
جلد وأعله خشب مدور . فتح الباري (٣٠٤/١١) .

والعلبة لم تدبغ ، فقال عمر لخالد بن طصيل ، هي ، قال نعم ، قال : هلم ، فان الله جعل الماء طهورا (١) .

هذا كل ما وقفت عليه من الاثار المروية عن عمر رضي الله عنه فيما يتعلق بمسألة الدباغ ، وهي متعارضة في دلالاتها في الظاهر ، فبعضها يدل على ان جلد الميتة نجس مطلقا دبغ او لم يدبغ ، وبعضها يدل على ان الدباغ مطهر مطلقا ، وبعضها يخص جلود السباع بالنهي عن الافتراش واللباس الى غير ذلك من الدلالات ، لذلك راينا العلماء قد اختلفوا في تعيين مذهب عمر رضي الله عنه في هذه المسألة .

فقد نسب بعضهم الى عمر رضي الله عنه القول بان جلد الميتة نجس مطلقا سواء دبغ او لم يدبغ ، ومن نسب ذلك الى عمر رضي الله عنه :-

ابن قدامة في المغني (٢) ، والبيهوتي في شرح منتهى الارادات (٣) ، وفي الروض المربع (٤) ، والنووي في المجموع (٥) ، وقبلهم ابن المنذر في الاوسط (٦) .

- (١) عبد الرزاق (٦١/١) رقم ١٨١، وهو مرسل . وقد سبق تخريجه ص ٢١ .
(٢) (٦٦/١) .
(٣) (٢٧/١) .
(٤) (١٠٩/١) .
(٥) (٢٧٠/١) .
(٦) (٢٦٤/١) .

وبعضهم نسب الى عمر رضي الله عنه القول بأن ما كان ظاهرا حال الحياة يظهر جلده بالدباغ . كابن قدامة في المغني (١) ، وصاحب الروض المربع (٢) .

ونقل ابن حزم عن عمر بن الخطاب قوله معلقا : (دباغ الادييم ذكاته) في معرض ذكر القول بأن الدباغ يظهر جلد كل ميتة مأكولة اللحم وغير مأكولة اللحم حتى الكلب والخنزير (٣) .

ونسب نحو هذا القول الى عمر رضي الله عنه ابن جرير الطبري (٤)

ولعل من اسباب اختلاف الأقوال المنسوبة الى عمر رضي الله عنه هو التمسك ببعض الاشار المروية عنه دون بعض .

وخير سبيل للتوصل الى فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأصححه ، هو ضم الروايات بعضها الى بعض ، والتوفيق بينها ان امكن ، أو اعتماد أصحابها سندا وأقواها دلالة ، وأكثرها موافقة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم .

والقدر الذي يمكن الجزم بنسبته الى عمر رضي الله عنه في

(١) (٦٦/١) .

(٢) (١٠٩/١) .

(٣) المحلى (١٥٨/١) .

(٤) تهذيب الاشار (٢٨٤/٢) .

هذه المسألة هو نجاسة جلود الميتة وعدم جواز الانتفاع بها قبل الدباج للأثر الأول الذي تقدم عن زيد بن وهب والذي جاء فيه <ولا تلبسوا إلا ما كان ذكيا> ، والرواية الأخرى عنه <فانظروا ما من ميتة> ، وهذا موضع اتفاق بين العلماء إلا ما حكى عن الزهري من جواز الانتفاع بجلود الميتة قبل الدباج .

إلا أن هذا الأثر يدل بإطلاقه على نجاسة جلود الميتة مطلقا دبغت أو لم تدبغ .

لذلك واعتمادا على هذا الأثر نسب بعض العلماء إلى عمر رضي الله عنه القول بأن الدباج لا يظهر جلود الميتة .

ويؤيده أيضا الأثر الثاني المروي عن ابن سيرين والذي جاء فيه أن عمر رضي الله عنه مزق القلنسوة من جلود الثعالب أو الهر لظنه أنها ميتة ولم ينال هل دبغت أم لم تدبغ ، وعدم سؤاله يدل على أنه لا اعتبار عنده بالدبغ وأنه غير مؤثر في طهارة الجلد ، ولكن جاء في الأثر الخامس عندما سئل عن ميتة أنه قال : <طهورها دبأغها> ، وفي الرواية الأخرى قال في الفراء : <ذكاته دبأغه> ، ففي هذا الأثر ما يدل على أن الدباج مطهر لجلود الميتة .

وكذلك الأثر السادس يدل بمفهومه على ذلك أيضا وهو قوله عن السقاء : (أرجع إليها فسلها أدبيغ هو ؟ فإن كان دبأغا فأتني منه بطهور) .

فعلمنا بذلك أن من جلود الميئات ما يظهر عند عمر رضي الله عنه بالدبغ بدلالة النص في الاثر الخامس ، ويؤيده دلالة المفهوم في الاثر السادس ، ودلالة النص قطعية الدلالة .

وظهر لنا أيضا أن من جلود الميئات ما لا يظهر عند عمر رضي الله عنه بالدبغ بدلالة العموم في الاثر الاول ، وبدلالة الظاهر في الاثر الثاني ، ودلالتا العموم والظاهر ظنيتهما الدلالة .

فان استطعنا أن نوفق بين تلك الدلالات ، بأن نحمل ما دل منها على أن الدبغ مطهر على بعض الحيوانات ونحمل الاخرى على بقية الحيوانات ، كان أولى ، والا أولنا ظني الدلالة بموجب قطعي الدلالة .

ويأتي السؤال هنا ما هي الحيوانات التي يظهر جلد ميئتها بالدبغ ؟

الاحتمال الاول :-

انه يظهر بالدبغ جلد ما كان طاهرا حال الحياة ، كما نسب ذلك الى عمر رضي الله عنه ابن قدامة وغيره . (١)

(١) المغني (١/٦٦) .

ويرد هذا الاحتمال ، تمزيق عمر رضي الله عنه للقلنسوة من جلود
الهرر او الشعالب ، وهى ظاهرة حال الحياة .

ولكن قد يجاب عن ذلك ، بأن الشعالب والهرر من السباع (١) ، وقد
جاء عن عمر رضي الله عنه انه نهى ان تفترش جلود السباع او
تلبس . وتخصيصه جلود السباع بالنهي قد يكون لعله اخرى غير
النجاسة ، وهو رضي الله عنه في ذلك موافق لنهي النبي صلى
الله عليه وسلم عن افتراش جلود السباع (٢) ، والركوب عليها (٣)
. ولا ملازمة بين النهي عن ذلك وبين النجاسة ، كما انه لا ملازمة
بين النهي عن الذهب والحرير وبين نجاستها ، ولذلك قال بعض
العلماء ان النهي لاجل انها مراكب اهل السرف والخيلاء ولانه زي
المجم ، وقيل غير ذلك (٤) ، فيحكم بالطهارة بالدباغ مع منع
الركوب عليها .

ولكن يرد هذا التعليل ان عمر رضي الله عنه عندما مزق القلنسوة
من جلود الشعالب والهرر وقال : (وما يدريك لعله ليس بذكي) ،
اي اظنه ليس بذكي ، وكلمة (لعل) معناها :- التوقع ، او الظن ،

(١) قال في النهاية (٢٣٧/٢) :- السبع هو ما يفترس الحيوان
ويأكله قهرا وقسرا .

(٢) رواه احمد والترمذي وابو داود والنسائي ، انظر المنتقى (٢٣/١) .

(٣) رواه احمد وابو داود ، انظر المنتقى (٢٤/١) .

(٤) نيل الاوطار (٥٩/١) ، والمجموع (٢٧٢/١) .

او التعليل ، او الاستفهام (١) ، وما اشبه من معانيها هو اقربها
بدليل السياق وبدليل الرواية الاخرى (ما أحسبه الاميته) .

فيترجح ان تمزيقه للقلنسوة كان بعلقة النجاسة ، ويسلم
الاعتراض بهذا الاثر على الاحتمال الاول القائل بان عمر رضي الله
عنه يرى انه يظهر بالدبغ جلد ما كان طاهرا حال الحياة .

الاحتمال الثانى :-

انه يظهر بالدبغ جلد ميتة الحيوان مأكول اللحم ولا يظهر جلد
غير مأكول اللحم .

ودليله ان عمر رضي الله عنه مزق القلنسوة من جلود الثعالب او
الهرر وهي غير مأكولة اللحم ، في حين انه عندما سئل عن ميتة ،
كما في الاثر الخامس قال ظهورها دباغها .

و(ميتة) نكرة في سياق الاثبات فلا تعم ، وكذلك (مستقة) كما في
الرواية الثانية ، فتحمل على ما كان مأكول اللحم جمعا بين
الروايات .

ولكن يشكل على ذلك الرواية الثالثة فقد جاء فيها (انه قال في
الفراء : (ذكاته دباغه) ، والفراء يكون من جلود الحيوانات

(١) انظر مغني اللبيب (٢٢٢/١) ، وتهذيب اللغة (١٠٦/١) ، ولسان
العرب (٦٠٦/١١) .

ماكولة اللحم وغير ماكولة اللحم ، وهو اسم جنس محلى بالالف واللام ، فهو من الفاظ العموم (١) ، فدل على ان جلود الميتات غير ماكولة اللحم تطهر بالدبغ .

الاحتمال الثالث :-

انه يطهر بالدبغ جلد ميتة الحيوان مأكول اللحم ، اما غير مأكول اللحم فينظر ، ان كان قد ذكي فان جلده نجس ويطهر بالدبغ ، وان لم يذكي فان جلده نجس ولا يطهر بالدبغ.

دليل ذلك : اما ما يتعلق بمأكول اللحم فقد تقدم ، واما التفصيل في غير مأكول اللحم فدليله ان عمر رضي الله عنه عندما مزق القلنسوة من جلود الثعالب قال : (لعله ليس بذكي) ، اي ليس بمذكي ، فان ذكي تأتي في اللغة بمعنى مذكي (٢) ، وذلك لان الغالب في السباع انها لاتذكي .

وتأتي ذكي بمعنى طاهر ، ولكن يؤيد ما ذكرته ، انه قال في الرواية الثانية : < ما أحسبه الا ميتة > ، اي لم يذبح ذبحا شرعيا ، فلم

(١) روضة الناظر (١٢٣/٢) .

(٢) قال في لسان العرب (٢٨٧/١٤) : التذكية : الذبح والنحر ،

يقال ذكيت الشاة تذكية ، والاسم الذكاة ، والمذبوح ذكي ...

وفي حديث الصيد ، كل ما أمسكت عليك كلابك ، ذكي وغير ذكي

... ، واراد بغير الذكي : ما زهقت روحه قبل ان يدركه فيذكيه

وفي الحديث : ذكاة الارض يابسها ، يريد طهارتها من

النجاسة ، وانظر القاموس المحيط ١٦٥٨.

يلتفت عمر بعد ذلك الى الدبغ ولم يبال عنه لانه لا يطهر جلد الميتة غير مأكولة اللحم .

ودل بمفهومه على انها لو لم تكن ميتة ، لكان لها حكم آخر ، وهو طهارة جلدها بالدباغ كما دل عليه قوله في الفراء : > ذكاته دباغه < ، وبذلك يجتمع شمل الاشار ويحصل التوافق بينها .

ولكن هذا التفصيل يصعب نسبه الى عمر رضي الله عنه ، لانه يحتاج الى مزيد من الادلة ، ولم يقل به احد من العلماء فيما اطلعت عليه على كثرة الاقوال في هذه المسألة ، وهو ايضا مبني على كون الذكاة مؤثرة في غير مأكول اللحم ، وهي مسألة خلافية ، والقائلون بانها مؤثرة ، وهم الحنفية والمالكية (١) ، يقولون بانه يطهر جلد غير مأكول اللحم بالذكاة وان لم يدبغ ، والآخرين وهم الحنابلة والشافعية والمالكية يرون انه لا يطهر ، ولا فرق عندهم بين ما ذكى وبين ما لم يذكى (٢) .

(١) بدائع المنافع (١/٨٦) .

(٢) المجموع (١/٢٧٠) و (١/٣٠١) ، والمغني (١/٧١) ، وقد نسب ابن قدامة الى الامام مالك القول بان جلد ما لا يؤكل لحمه ، يطهر بالدبغ ، والمالكية يفرقون بين محرم الاكل ، ومكروه الاكل ، والاخير اذا ذكى طهر جلده تبعا للحم ، ومن امثلة مكروه اللحم عندهم السبع والهر . انظر : حاشية الدسوقي (١/١٩)

وعلى كل حال ان لم يصح أحد هذه الاحتمالات الثلاثة ، فاننا نتمسك بدلالة النص القطعية المأخوذة من قوله : < ظهورها دباغها > ، ونؤول بقية الدلالات بما يتفق معها ، بأن نحمل الاشار الواردة في النهي عن جلود الميتة على ما لم يدبغ منها ، فيكون رأي عمر رضي الله عنه في هذه المسألة هو ان الدباغ مطهر لجلود الميتة ، والله اعلم .

أقوال العلماء :-

اختلف العلماء في هذه المسألة على عدة اقوال ، اقتصصر على ذكر اهمها واشهرها :-

القول الاول :- لا يظهر بالدبغ جلد الميتة مطلقا ، ويجوز استعماله بعد الدبغ في اليابسات دون الماشعات اذا كان طاهرا حال الحياة ، وهذا رأي الامام احمد في رواية ، وهو المشهور في المذهب (١) ، وهو رواية عن الامام مالك وهو المعتمد عند المالكية (٢) ، الا ان عبد البر قال : انه لم يكرهه الا في خاصة

(١) شرح منتهى الارادات (٢٧/١) ، وحاشية الروض المربع (١٠٩/١) ، والمغني (٦٦/١) .

(٢) جواهر الاكليل (٩/١) ، وحاشية الدسوقي (٥٤/١) .

نفسه وتابعه على ذلك جماعة من اصحابه ، واما اكثر المدنيين على اباحة ذلك وهو اختيار ابن وهب (١) .

وحكى البعض عن الامام مالك انه يطهر ظاهر الجلد دون باطنه (٢) ، وما اشبهه هو المدون في كتب المالكية المعتمدة عندهم .

القول الثاني :-

كل الجلود النجسة بعد الموت تطهر بالدباغ ، الا الكلب والخنزير ، وهو مذهب الشافعي (٣) ، واليه رجع احمد (٤) .

القول الثالث :-

الدباغ يطهر الجلود كلها الا جلد الانسان والخنزير ، ويختلف هذا القول عن الذي قبله بان جلد الكلب يطهر بالدباغ ، وهو قول الحنفية (٥) .

(١) الكافي (١٦٢/١) .

(٢) شرح مسلم للنووي (٥٤/٤) .

(٣) المجموع (٢٦٨/١) .

(٤) حاشية الروض المربع (١٠٩/١) ، وشرح منتهى الارادات (٢٧/١) .

(٥) بدائع الصنائع (٨٥/١) .

القول الرابع :-

الدبـاغ يطهر جميع جلود الميتات حتى الكلب والخنزير ، وهو قول ابي يوسف (١) ، وابن حزم (٢) ، وظاهر قول الحسن (٣) ، ورجحه الشوكاني (٤) .

القول الخامس :-

لا يطهر بالدبـاغ الا ما كان مأكول اللحم .

هذا قول بعض الحنابلة ، وهو مذهب الاوزاعي وابي ثور واسحق وعامة اهل الحديث (٥) .

وهناك اقوال اخرى اشرت عدم ذكرها للاختصار .

(١) بدائع الصنائع (٨٥/١) .

(٢) المحلى (١٥٣/١) .

(٣) الاوسط (٢٦٨/٢) .

(٤) نيل الاوطار (٦٢/١) .

(٥) المغني (٦٩/١) ، وبدائع الصنائع (٨٥/١) ، ونيل الاوطار

(٦١/١) . والاوسط (٢٦٦/٢) .

الادلة :-

دليل القول الاول :-

استدل القائلون بان الدباغ لا يظهر جلد الميتة بما يلي :

١- روى الخمسة عن عبدالله بن عكيم قال :

(قريء علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ارض جهينة وانا غلام شاب : ان لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب) وفي لفظ (اتانا كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر او شهرين) (١) .

وهو ناسخ لما قبله لانه في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولفظه دال على سبق الترخيص وانه متأخر عنه ، فقد جاء في احدى الروايات بلفظ (كنت رخصت لكم) ، وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) .

(١) قال المجد ابن تيمية : رواه الخمسة وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، انظر مسند الامام احمد (٢١١/٤) ، والبيهقي (١٨/١) ، وقال ابن قدامة : وقال احمد : اسناده جيد ، المغني (٦٦/١) ، وقال ابن حزم : هذا خبر صحيح (المحلى ١٥٧/١) ، وضعفه آخرون كما سيأتي في المناقشة .

وله شواهد منها حديث ابن عمر عند الطحاوي (٢٧١/١) ، وحديث

جابر رواه ابن وهب ، انظر نيل الاوطار (٦٥/١) .

(٢) انظر المغني (٦٧/١) .

٢- ولأن الجلد جزء من الميتة فكان محرماً لقوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة)
(١) ، فلم يطهر بالدبغ كاللحم (٢) .

وأما دليل أباحة استعماله بعد الدباغ في يابس فلحديث ابن عباس في
الصحيحين :- (مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على شاة لميمونة ميتة ،
فقال : أفلا انتفعتم باهابها ، قالوا : كيف وهي ميتة يا رسول الله ؟ ، قال :
إنما حرم أكلها) (٣) .

ولأن الدباغ منظف للجلد ، ومطيب له ، لحديث (أيما اهاب دبغ فقد طهر)
(٤) ، فهذا الحديث ونحوه ، فانه محمول عند المالكية على الطهارة اللغوية
وهي النظافة ، لذلك جاز استعماله في اليابسات (٥) .

ولأن الصحابة لما فتحوا فارس انتفعوا بسروجهم وأسلحتهم ، وذبائحهم ميتة
، ولأن نجاسته لا تمنع الانتفاع به ، كالأصطياد بالكلب ، وكركوب البغل
والحمار (٦) .

(١) المائدة (٣) .

(٢) المرجع السابق ، وشرح منتهى الإرادات (٢٧/١) .

(٣) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن ، انظر المنتقى (٣٥/١) ح : ٨٣ .

(٤) رواه البخاري أنظر فتح الباري ، كتاب الزكاة حديث رقم ١٣٩٧

(العالمية) ، ومسلم في كتاب الحيض رقم ٤ ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

رقم ٢٧ ، حديث رقم ٥٤٧ ، (العالمية) ، وابن ماجه في كتاب اللباس ٢٧ ،

باب لبس جلود الميتة اذا دبغت رقم ٢٥ ، حديث رقم ٣٥٩٩ ، (العالمية) .

(٥) الشرح الكبير (٥٤/١) .

(٦) شرح منتهى الإرادات (٢٧/١) .

دليل القول الثاني :-

يشترك القائلون بأن الدباج يطهر جلد ما كان طاهرا حال الحياة ، مع بقية أصحاب الأقوال التالية في الاستدلال على طهارة جلود الميتة بالدباج بأدلة مشتركة ، وإنما يختلفون فيما يستثنى من الميتات من ذلك .

لذلك يحسن بي أن أسوق أدلة الجميع المشتركة في هذا الموضع ، وهي احاديث كثيرة ، قال الشوكاني : قد روى في ذلك - اعني تطهير الدباج للاديم - خمسة عشر حديثا ، عن ابن عباس حديثان ، وعن أم سلمة ثلاثة ، وعن أنس حديثان ، وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي امامة وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر (١) .

واقصر على ذكر بعضها ، وهي :-

١- روى الجماعة عن ابن عباس رضي الله عنه قال :
(تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت ، فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلا أخذتم اهابها فديغتموه ، فانتفعتم به ، فقالوا : انها ميتة ، فقال : انما حرم أكلها) (٢) .

(١) نيل الاوطار (٦١/١) .

(٢) قال المجد ابن تيمية : رواه الجماعة الا ابن ماجه قال فيه :
عن ميمونة ، جعله من مسندها وليس فيه للبخاري والنسائي ذكر الدباج بحال . انظر المنتقى (٣٥/١ ح ٨٢) .

هذا الحديث يدل على طهارة أديم الميتة بالدباغ ، نصر في الشاة المعينة التي هي السبب أو نوعه على الخلاف ، ظاهر فيما عداها ، لأن قوله : إنما حرم من الميتة أكلها ، بعد قولهم أنها ميتة ، يعم كل ميتة (١) .

٢- روى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه قال :
(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (أيما أهاب دب
فقد طهر) (٢) .
وهو عام في كل أهاب .

٣- روى البخاري عن ابن عباس عن سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: (ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، ثم مازلنا ننتبذ فيه حتى صار شنا) (٣) .

٤- روى مالك وأصحاب السنن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها :
(أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن ينتفع بجلود

(١) نيل الاوطار (٦١/١) .

(٢) سبق تخريجه ١٨٣ .

(٣) قال المجد ابن تيمية : رواه أحمد والبخاري والنسائي ، انظر

المنتقى (٣٦/١ ح ٨٧) .

والثن : القرية الخلق الصغيرة . القاموس المحيط ، مادة شن

ص : ١٥٦١ .

الميتة اذا دبغت (١) .

وفي لفظ عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (طهور كل
أديم ذكاته) (٢) .

٥- وروى أبو داود عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه :
(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر في غزوة تبوك فمر
بقربة معلقة ، فاستسقى ، فقليل : انها ميتة ، فقال : < دبا
الأديم طهوره > (٣) .

٦- وروى الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه قال :
قال رسول الله عليه وسلم : (ايما اهاب دبغ فقد طهر) (٤) .

- (١) رواه مالك في الموطأ (٤٩٨/٢) ، والشافعي في الام (٩/١) ،
وأصحاب السنن كلهم ، وابن المنذر (٢٦١/٢) من طريق مالك .
- (٢) رواه الدارقطني (٤٩/١) ، وقال اسناد حسن ، كلهم ثقات ،
وأخرجه بلفظ < دباغ الميتة ذكاته > النسائي ، والطبري في تهذيب
الإشارة (٢٧٦/٢) ، وابن المنذر (٢٦١/٢) ، والدارقطني (٤٤/١) .
- (٣) أخرجه أبو داود والنسائي ، قال النووي : بإسناد صحيح ،
المجموع (٢٧١/١) ، وأخرجه الطبري (٢٧٩/٢) ، وابن المنذر (٢٦٢/٢) ،
وصححه أيضا الحافظ ابن حجر كما في نيل الأوطار (٦٠/١) .
- (٤) أخرجه الدارقطني (٤٨/١) ، وقال اسناد حسن .

٧- وروى الدارقطني عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :- (دبأغ جلود الميتة طهورها) (١) .

وفى المسألة احاديث كثيرة وفيما ذكرت كفاية ، وهذه الاحاديث تدل على طهارة جلود الميتة بالدبأغ وعدم اختصاص هذا الحكم بنوع من انواع الميتة .

وقد استثنى أصحاب القول الثانى وهم الشافعية والحنابلة من ذلك الكلب والخنزير لانهما غير طاهرين حال حياتهما .

ومن ادلتهم التى اختصوا بها على طهارة جلود الميتة بالدبأغ ، ان جلد الميتة كان جلدا طاهرا حال الحياة ، ثم ظهرت عليه نجاسة بسبب الموت ، فجاز ان يطهر ، كجلد المذكاة اذا تنجس (٢) .
واما دليل استثناء الكلب والخنزير ، فلانهما نجسين حال الحياة ، فلا يطهرهما الدبأغ ، لان الحياة اقوى من الدبأغ بدليل انهما سبب لطهارة الجملة ، والدبأغ انما يطهر الجلد ، فاذا كانت الحياة لاتطهر الكلب والخنزير فالدبأغ اولى ، ولان النجاسة انما تزول بالمعالجة اذا كانت طارئة كثوب تنجس ، اما اذا كانت لازمة للعين فلا ، كالعذرة والروث فكذا الكلب (٣) .

(١) رواه الدارقطني (٤٨ / ١) ، والطبرانى ، والحاكم ابى احمد فى

الكنى وفى تاريخ نيسابور كما فى نيل الاوطار (٦١ / ١) .

(٢) المجموع (٢٧٠ / ١) .

(٣) المجموع (٢٧٤ / ١) .

فالدبـاغ انما يؤثر في دفع نجاسة حادثة بالموت ، فيبقى ما عداه على قضية العموم (١) .

دليل القول الثالث :-

اصحاب هذا القول وهم الحنفية يشتركون مع اصحاب القول السابق في القول بطهارة جلود الميتة بالدبـاغ ، لذلك جمعنا ادلتهم في موضع واحد وقد تقدمت .

واختصوا هم بدليل نذكره هنا ، وهو ان نجاسة الميتات تكون بسبب ما فيها من الرطوبات والدماء السائلة وانها تزول بالدبـاغ فتطهر ، كالثوب النجس اذا غسل (٢) .

والحنابلة والشافعية يوافقونهم في النتيجة بان الدبـاغ مطهر ، ولكن يخالفونهم في التعليل ، ومن ثمرات هذا الخلاف ان الحنفية يرون ان ذبح الحيوان غير مأكول اللحم مطهر لجلده فلا يحتاج جلده بعد الذبح للدبـاغ ، في حين ان الحنابلة والشافعية والمالكية يرون ان ذبح غير مأكول اللحم غير مطهر لجلده (٣) .

(١) المغني (٦٩/١) .

(٢) بدائع الصنائع (٨٦/١) .

(٣) المجموع (٣٠١/١) ، والمغني (٧١/١) ، وقد نسب ابن قدامة الى الامام مالك القول بان جلد ما لا يؤكل لحمه ، يطهر بالذبح ، والمسالكية يفرقون بين محرم الاكل ، ومكروه الاكل ، والاخير اذا ذكي طهر جلده تبعاً للحكم ، ومن امثلة مكروه اللحم عندهم السبع والهر . انظر : حاشية الدسوقي (٤٩/١) .

وانه لابد له من الدبـاغ حتى يطهر ، وقد اشرت الى هذه المسألة ، عند ذكر الاحتمال الثالث في رأي عمر رضي الله عنه القاضي بالتفريق بين ما ذكي وما لم يذك من غير مأكول اللحم . وقد استثنى الحنفية الخنزير من جملة الميتات التي يطهر جلدها بالدبـاغ ، لأن نجاسته ليست لما فيه من الرطوبة ، بل هو نجس العين ، فكان وجود الدبـاغ في حقه والعدم بمنزله واحده .

وقيل لأن جلده لا يحتـمل الدبـاغ ، لأن له جلودا مترادفه بعضها فوق بعض كما للآدمي، وجلد الانسان لا يجوز الانتفاع به احتراماً له (١).

دليل القول الرابع :-

اصحاب هذا القول لا يستثنون من الميتات - من حيث طهارة جلودها بالدبـاغ - شيئاً حتى الكلب والخنزير ، - حاشا الانسان ، فقد صح نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلث ، والسلخ اعظم المثلث ، فلا يحل التمثيل بكافر ولا مؤمن (٢) - وتمسكوا بعموم الاحاديث في ذلك، لا سيما قوله صلى الله عليه وسلم : (طهور كل اديم ذكاته) (٣) وقوله صلى الله عليه وسلم : (ايما اهاب دبغ فقد طهر) (٤)

(١) بدائع المنافع (١/٨٦).

(٢) المحلى (١/١٦١).

(٣) تقدم تخريجه ص ١٨٦ .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٨٢ .

فانهما يشملان جلود ما لا يؤكل لحمه ، كالكلب والخنزير شمولاً
ظاهراً ، لذلك كان الدباغ مطهراً لجميع الحيوانات بلا استثناء .

دليل القول الخامس :-

فرق اصحاب هذا القول بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم ،
واحتجوا بما فى الاحاديث من تشبيه الدباغ بالذكاة ، كقوله صلى
الله عليه وسلم < دباغ الادييم ذكاته > ، والذكاة المشبه بها ،
انما تعمل فى مأكول اللحم ، فذلك المشبه وهو الدباغ لا يظهر الا
مأكول اللحم ، ولا يظهر غيره (١) .

واستدلوا ايضا بان جلد ما لا يؤكل لحمه لا يسمى اهاباً ، كما قال
النظر بن شميل ، فيما رواه عنه الترمذى . (٢)

ولهم دليل اخر ، وهو :- (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن جلود السباع) (٣) ، وفى لفظ (نهى عن جلود النمور) ان يركب
عليها (٤) .

(١) انظر نيل الاوطار (٦٢/١) ، والمغنى (٦٩/١) .

(٢) الترمذى (٢٢١/٤) .

(٣) رواه احمد وابو داود والنسائى من حديث معاوية ، ورواه

الترمذى وزاد : ان يفترش . انظر المنتقى (٣٣/١) .

(٤) رواه احمد وابو داود عن معاوية بن ابي سفيان انظر

المنتقى (٣٤/١) .

وفى حديث المقدام بن معد كرب (١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع ، والركوب عليها (١) ، فلو كانت تطهر بالدباغ ، لم ينهاه عن اقتراشها ولبسها ، وما كان ذلك إلا لأنها غير مأكولة اللحم ، فوجب تخصيص الأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر بما كان مأكول اللحم فقط .

المناقشة والترجيح :-

يمكن تقسيم الأقوال من حيث حصول الطهارة بالدباغ وعدمها الى قولين اثنين ، القول الأول فى جهة ، وفى مقابله بقية الأقوال مجتمعة ، فأنهم على اختلافهم مجتمعون على القول بأن الطهارة تحصل بالدباغ .

وعمدة أصحاب القول الأول فيما ذهبوا اليه ، هو حديث عبد الله بن عكيم ، وقد كثرت حوله اعترافات الفريق الآخر وهى كما يلى :-

١- أن حديث عبد الله بن عكيم مرسل ، فهو لم يسمع ذلك من النبى صلى الله عليه وسلم ، وليست له صحة ، إنما روى ذلك عن مشيخة من جهيئة ، لم يسمهم ، ولم يدر من هم (٢) .

(١) رواه أبو داود والنسائي ، انظر المنتقى (١/ ٣٤) .

(٢) الأوسط (٢/ ٢٧٠) ، والمجموع (١/ ٢٧٢) .

وقد اجيب عن ذلك بانه وان اختلف في صحة عبدالله بن عكيم ، فانه ادرك زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال الحافظ :- وقد سمع كتاب النبى صلى الله عليه وسلم الى جهينة (١) واشياخ جهينة هم من الصحابة ، فلا يضر الجهل باسمائهم .

٢- اعل حديث عبدالله بن عكيم بالاضطراب ، فقد جاء في بعض الروايات : (قبل موته بشهر) وفي اخرى : (بشهرين) وفي اخرى : (بأربعين يوما) ، وفي بعض الروايات بدون تقييد .

ودعوى الاضطراب تصح لو تحقق شرطه ، وهو تكافؤ الروايات قوة وكثرة ، وهو غير متحقق ، فان رواية (بشهر) منقطعة (٢) ، فلا تعمل بها الرواية الصحيحة (بشهر أو شهرين) (٣) ، وكذلك الروايات الاخرى غير ثابتة ، وروايته بدون تقييد لا يعارض التقييد لانه زيادة من ثقة .

وقد ورد الحديث من طريق اخرى ليس فيها اضطراب مطلقا مع صحة اسنادها (٤) .

(١) التقريب ص ٣١٤ .

(٢) رواها احمد (٣١٠/٤) من طريق الحكم عن عبد الله بن عكيم فهي منقطعة .

(٣) ارواء الغليل (٧٦/١) . وسبق تخريجها وبيان من صححها ص ١٨٢

(٤) اخرجها الطحاوى والبيهقى (٢٥/١) بسند صحيح كما قال الالبانى في الارواء (٧٨/١) .

٣- لفظ الحديث الدال على سبق الترخيص وهو قوله : (اني كنت رخصت لكم في جلود الميتة ، فلا تنتفعوا من الميتة بجلد ولا عصب) .

اخرجه الطبراني في الاوسط بسند ضعيف ، كما قال الزيلعي (١) فلا يصح الاحتجاج به على انه ناسخ لاحاديث تطهير جلود الميتة بالدباغ وعلى تقدير صحته ، يمكن حمل الترخيص المذكور فيه على الانتفاع بجلود الميتة قبل الدباغ كما ورد في حديث الزهري في قصة ثابة ميمونة ، فقد جاء فيه (انما حرم لحمها) ، وكان الزهري ينكر الدباغ (٢) .

فيكون معنى حديث ابن عكيم ؛ انه قد رخص في جلود الميتة قبل الدباغ ، ثم نهاهم عن ذلك (٣) .

٤- ويجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم جعل دباغ الميتة طهورها قبل موته باقل من شهر ، ولا يكون خبر ابن عكيم لو ثبت ناسخا له (٤) .

(١) قال الزيلعي في نصب الراية (١٢١/١) : وفي سنده فضالة بن مفضل بن فضالة المصري ، قال ابو حاتم لم يكن باهل ان نكتب عنه .

(٢) التمهيد (١٥٤/٤) .

(٣) انظر الفتاوى الكبرى (٤٩/١) .

(٤) الاوسط (٢٦٧/٢) .

هـ- لو صح حديث عبدالله بن عكيم ، فإنه لا يدل على أن الدبغ غير مطهر ، فإن " الَاهاب " هو الجلد ما لم يدبغ ، قال ابوداود في سننه : قال النظر بن شميل : انما يسمى اهابا ما لم يدبغ ، فاذا دبغ ، لا يقال له اهاب ، انما يسمى شنا وقربة (١) .

وهناك تفسير آخر عن النظر بن شميل وهو ما نقله عنه الترمذي انه قال : انما يقال الَاهاب لجلد ما يؤكل لحمه (٢) . قال الشوكاني : ورواية ابوداود عنه أرجح ، لموافقتها ما ذكره اهل اللغة كصاحب الصحاح ، والقاموس المحيط ، والنهاية ، وغيرها .

ولم نجد في شيء من كتب اللغة ما يدل على تخصيص الَاهاب باهاب مأكول اللحم ، والبحث لغوي ، فيرجح ما وافق اللغة (٣) . فيكون معنى الحديث النهي عن الانتفاع بجلود الميتة ما لم تدبغ ، فاذا دبغت ، جاز الانتفاع بها ، وبذلك يزول التعارض بين الاحاديث.

ولا يبقى لهم متمسك بحديث عبدالله بن عكيم ، اما قياسهم الجلد على اللحم في عدم التطهير بالدبغ ، فهو قياس في مقابلة النصوص فلا يلتفت اليه .

(١) (٣٧١/٤) .

(٢) الترمذي (٢٢١/٤) .

(٣) نيل الاوطار (٦٠/١) .

ومن جهة اخرى ، فان الدباغ في اللحم لا يتأتى وليس فيه مصلحة (١) وبذلك يترجح لدى ان الدباغ مطهر لجلود الميتة ، والله اعلم .

وقد استثنى اصحاب القول الخامس من ذلك ميتة غير مأكول اللحم مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم : (دباغ الاديم ذكاته) ، والذكاة انما تعمل في مأكول اللحم ، فذلك الدباغ لا يظهر الا جلد مأكول اللحم .

والجواب انه يحتمل انه اراد بالذكاة التطيب ، من قولهم راحة ذكية : اى طيبة ، ومسك ذكى : اى طاع الرائحة (٢) ، ويدل على هذا انه اضاف الذكاة الى الجلد خاصة ، والذي يفتشم به الجلد هو تطيبه وطهارته ، اما الذكاة التى هى الذبح فتضاف الى الحيوان كله ويحتمل انه اراد بالذكاة الطهارة ، فيكون اللفظ عاما فى كل جلد مأكول اللحم وغير مأكول اللحم (٣) .

وحتى ان لم استدلالهم ، فانه لاينفى ما استفيد من الاحاديث العامة للمأكول وغيره ، وقد تقرر فى الامول ان العام لايقصر على سببه (٤) .

(١) المجموع (٢٧٣/١) .

(٢) القاموس المحيط مادة ذكى ص ١٦٥٨ ، واللسان مادة ذكا

(٣) (٢٨٧/١٤) .

(٤) المغنى (٦٩/١) .

(٤) نيل الاوطار (٦٢/١) .

وأما استدلالهم بأن جلد مالا يؤكل لحمه لا يسمى آهابا ، فقد تقدم الكلام على الآهاب فى مناقشة أصحاب القول الاول ، وتبين أن الآهاب لا يختص بمأكول اللحم ، كما قرره أهل اللغة .

ويسبق احتجاجهم بالنهي عن جلود السباع ، وعلى أنها مخصصة للاحاديث القاضية بأن الدباج مطهر على العموم بناء على أن النهي من أجل النجاسة ، ولا ملازمة بينهما كما أنه لا ملازمة بين النهي عن الذهب والحريير وبين نجاستهما ، فيحكم بالطهارة بالدباج مع منع الركوب عليها ، لاسيما وأن العلماء قد ذكروا علا أخرى وهى أنها زى العجم ، أو لما فيها من الزينة والخيلاء .

والنتيجة التى توصلت اليها فى هذه المسألة هو ترجيح رأى القائلين بطهارة جلد الميتة بالدباج سواء كانت مأكولة أو غير مأكولة اللحم .

وهو الرأى الذى يوافق رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . والله أعلم .

الباب الرابع

في إزالة النجاسة.

وفيه فصلان :-

الفصل الأول :-

فيما اتفق على نجاسته
في نجاستهم

الفصل الثاني :-

فيما اختلف في نجاسته وفيه: اختلف

١ - نجاسة البول والغائط

٢ - نجاسة المذي

٣ - حكم الودي

٤ - حكم الميتة

١ - نجاسة الخمر

٢ - حكم الدم

٣ - حكم المني

٤ - حكم المسك

٥ - حكم الإنفحة

الباب الرابع

> باب ازالة النجاسة وبيان نجاسة بعض الاعيان
وطهارة البعض الآخر<

الازالة التنحية ، تقول : زلت الشيء من مكانه زيلا (١) .
والنجاسة اسم مصدر ، والنجس لغة : ما يستقذره ذو الطبع
السليم . يقال نجس الشيء ينجس ، فهو نجس ، ونجس بالكسر
والفتح ، وعرفا : كل عين حرم تناولها مع امكانه - اي امكان
التناول - لا لحرمتها ، ولا لاستقذارها ، ولا لضرر بها في بدن او
عقل ، وهذه هي النجاسة العينية ، ولا تطهر بحال ، اما النجاسة
الحكمية ، فهي التي تطرا على محل ظاهر فتنجسه ، ويمكن تطهيرها .

والنجس : بفتح الجيم عين النجاسة ، وبكسرها ما لا يكون طاهرا
كالثوب النجس (٢) .

وفي هذا الباب اتتبع الاثار المروية عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه التي تبين رايه رضي الله عنه في نجاسة بعض الاشياء كالخمر
والميتة والمني والمذي وغير ذلك ، وكيفية ازالتها ، واحاول معرفة
رايه فيها كما هو متبع في المسائل السابقة .

(١) تهذيب الصحاح (٦٥٨/٢) ، وقال : زلت الشيء من مكانه ، ازيله
زيلا . قال في الحاشية : قال ابن بري : (سوابه زلته زيلا ، اي
ازلته) . والحق ما ذكر ابن بري ، لان زال يزيل ياشي ، مثل باع
يبيع . واما ازال يزيل فهو واوي ، مثل اخاف يخيف .

(٢) انظر انيس الفقهاء ص : ٨ ، ومعجم مقاييس اللغة (٢٩٣/٥) ،
وكشاف القناع (١٨١/١) .

الفصل الاول : فيما اتفق على نجاسته

وقد نقل الاجماع على نجاسة بعض الاشياء ، مثل بول الانسان وغائطه (١) ، والمذي والودي (٢) ، والخمر وميئة الحيوان ذي الدم الذي ليس بمائى (٣) ، وفي بعضها نظر ، وسياتي البحث في ذلك ان شاء الله .

وروي عن عمر رضي الله عنه ما يفيد نجاستها ايضا ، فلما ما روي عنه فيما يتعلق بنجاسة البول فهو كالتالي :-

المسألة الاولى

< نجاسة البول والغائط >

الرواية عن عمر :-

روى ابن ابي شيبة بسنده عن عمر رضي الله عنه قال : (يغسل البول مرتين) (٤) .

(١) نيل الاوطار (٣٥/١) ، المحلى (٢٣٥/١) ، بدائع المنافع (٦٠/١)

(٢) المجموع (٥٠٧/٢) قال النووي : اجمعت الامة على نجاسة المذي

والودي ، والمغني (٨٦/٢) ، وحاشية الروض المربع (٣٦٢/١) ،

ونيل الاوطار (٥٢/١) .

(٣) بداية المجتهد (٨٩/١) ، مراتب الاجماع ص : ٢٣ ، المجموع (٥١٥/١) .

(٤) ابن ابي شيبة (١٢٥/١) : حدثنا ابو بكر قال حدثنا محمد بن

ابي عدي عن اشعث عن ابن سيرين عن عائشة عن عمر به .

فأمره بفعل البول يدل في الظاهر على نجاسته .

وروى البخاري في التاريخ الكبير بسنده عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه : (أنه رأى عمر يتوضأ وضوء بالماء لما تحت أزاره (١) (٢) .

وروى ابن أبي شيبة بسنده إلى الزهري : (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استطاب بالماء بين راحتين (٣) ، قال : فجعل أصحاب النبي يضحكون ، ويقولون : يتوضؤ (٤) كمثله المرة (٥) .

(١) الأزار : الملحفة ، ويؤنث كالمنذر والأزاراة ، واشتزر به وتآزر به . القاموس المحيط ص : (٤٢٧) .

(٢) التاريخ الكبير (٢٣٧/٦) : قال ابن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن طحان عن عثمان بن عبد الرحمن به . ثم ساق أسنادين آخرين ، وقال والاول أصح .

ورواه ابن المنذر (٣٤٩/١) ث ٣٠٨ : - حدثنا أبو سعيد ثنا سويد أنا عبد الله عن مالك عن يحيى بن محمد بن طحلاء عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي به . قال صاحب الحاشية : رواه مالك عن يحيى بن محمد . المدونة الكبرى (٨/١) .

(٣) سبق تعريفه ص : ١٣١ .

المصنف

(٤) يتوضؤ : هكذا في . والقاعدة الإملائية في الهمزة المتطرفة ،

أنها تكتب على حرف يناسب حركة الحرف الذي قبلها ، فتكتب هنا

على الألف هكذا (يتوضأ) . انظر معجم الأعراب والإملاء ص : (٢٦) .

(٥) ابن أبي شيبة (١٥٣/١) : حدثنا يحيى بن آدم عن ابن مبارك عن

معمر عن الزهري به والزهري لم يسمع من عمر .

وشبت عن عمر رضي الله عنه أيضا الاستنجاء بالحجارة كما سيأتي ان شاء الله في باب الاستنجاء ، وكل ذلك يدل بظاهره على نجاسة البول والغائط والله اعلم .

الأدلة على نجاسة البول والغائط :-

أما الأدلة على نجاسة البول والغائط ، فمن القرآن :-

قول الله تعالى :- (ويحرم عليهم الخبائث)

والطبائع السليمة تستخبث البول والغائط ، والتحریم لا للاحترام دليل النجاسة (١) ، هكذا استدرك به الكاساني ، وهذا المحصر فيه نظر .

ومن السنة :- ما رواه البخاري عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع صوت انسانين يعذبان في قبورهما ، فقال عليه الصلاة والسلام : < يعذبان وما يعذبان في كبير وانه لكبير ، كان أحدهما لا يستتر من البول ، وكان الآخر يمشى بالنميمة > (٢) . وما رواه أحمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :- < أكثر عذاب القبر من البول > (٣)

(١) بدائع الصنائع (١/٦٠) .

(٢) رواه البخاري (١٠/٢٨٧) كتاب الادب ، ومسلم (١/٢٤٠) باب

الدليل على نجاسة البول .

(٣) رواه أحمد (٢/٢٢٦) ، وصححه الالباني وقال: رواه أحمد وابن ماجه

والحاكم وقال: < صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعلم له علة > قال الحافظ

وهو كما قال ، انظر صحيح الترغيب والترهيب (١/٦٦) ح : ١٥٥

واستدل ابن حزم بما رواه ابوداود من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول > لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الاخبثان < (١) يعنى البول والنحو سماهما الاخبثان ، والخبث محرم ، قال تعالى > يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث < (٢) فصح ان كل اخبث وخبث فهو حرام . (٣)

وقد نقل الاجماع على نجاسة بول الادمى وغمائطه وقد تقدم ذكره .
علما بان نجاسة بول وروث غير الادمى موضع خلاف بين العلماء .

(١) رواه مسلم (٣٩٢/١) باب كرامة الملة بحضرة الطعام .

(٢) الاعراف ١٥٧

(٣) المحلى (٢٣٧/١)

المسألة الثانية

نجاسة المذي

أما ما روي عنه رضي الله عنه مما يدل على نجاسة المذي ، فأذكر قبله تعريف المذي فأقول :-

المذي : يسكون الذال ، مخفف الياء ، هو ماء رقيق أبيض لزج يخرج عند شهوة بلا شهوة ولا دفع معه ولا يعقبه فتور ، وربما لا يحس بخروجه . ويقال أيضا المذي بكسر الذال وتشديد الياء ، والمذي بالكسر والتخفيف ، ثلاث لغات (١) .

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يدل على نجاسته وهو: مارواه ابن أبي شيبة : (أن سليمان بن ربيعة تزوج من امرأة من بنى عقيل فرآها ، فلاعبها ، قال فخرج منه ما يخرج من الرجل ، قال سليمان أو قال : المذي ، قال فاغتسلت ثم أتيت عمر ، فقال ليس عليك في ذلك غسل ، ذلك أيسر) (٢) .

ورواه ابن المنذر وزاد : (وأمره أن يغسل فرجه ويتوضأ) (٣) .

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٣/١٣٦) ، والنهاية في غريب الحديث

(٣١٢/٤) مادة : مذي .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١/٩١) : عن ابن علية عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي .

(٣) ابن المنذر في الأوسط (٢/١٤٠) عن ابراهيم بن عبدالله نا يزيد بن هارون

أنا سليمان عن أبي عثمان .

ورواه الطحاوي وزاد: (فاغسل لرجلك وانثييك وتوضأ وضوءك للصلاة) (١).
وروى مالك بسنده الى زيد بن اسلم عن ابيه أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال: (اني لاجده ينحدر مني مثل الخريزة (٢) ، فاذا
وجد ذلك احذكم فليغسل ذكره ، وليتوضأ وضوءه للصلاة ، يعني
المذي) (٣) .

فأمروا رضي الله عنه بغسل الذكر من المذي دليل على نجاسته فيما
يظهر ، وسيأتي إن شاء الله في نواقض الوضوء ذكر ما يوجب خروج
المذي من الوضوء وغسل الذكر أو غسل الذكر والانثيين .

(١) شرح معاني الآثار (٤٧/١) : عن أبي بكرة قال حدثنا أبو عمر
قال أنا حماد بن سلمة قال أنا سليمان التيمي عن أبي عثمان.
وحماد بن سلمة بن دينار ثقة تغير حفظه بآخره التقريب
ص: (١٧٨) ، وتفرد بذكر غسل الانثيين ، فقد روى الاثر كل من ابن
عليه ويزيد بن هارون عن سليمان كما تقدم ولم يذكر غسل
الانثيين .
ويزيد بن هارون ثقة متقن عابد ، وابن عليه ثقة حافظ ، انظر
التقريب .

(٢) الخريزة : قال الزرقاني : < بخاء معجمة شم راء فتحتية فزاي
منقوطة : تصغير خرزة بفتحتين ، وفي رواية مثل الجمانة بضم
الميم وهي اللؤلؤة > شرح الموطأ (٧٨/١) .

(٣) الموطأ (٤١/١) ح ٥٤ ، واخرجه عبد الرزاق عن معمر وابن عيينة
(عن زيد بن اسلم (١٥٨/١) رقم: ٦٠٥ ، واخرجه ابن حزم في المحلى
عن طريق عبد الرزاق (٣١٧/١) ، واخرجه ابن المنذر عن طريق عبد
الرزاق ايضا (١٤٠/٢) .

الأدلة على نجاسة المذي :-

تقدم نقل الاجماع على نجاسة المذي ودليل الاجماع من السنة :-

ما رواه مسلم عن علي رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاء ، وكنت استحي
ان اسأل النبي صلى الله عليه وسلم لمكانة ابنته ، فأمرت المقداد
بن الاسود ، فساله فقال :- < يغسل ذكره ويتوضأ > (١)

وما رواه ابوداود عن عبدالله بن سعد الائمري قال :- سألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم عما يسوجب الغسل ، وعن الماء يكون بعد
الماء ؟ فقال :-

< ذلك المذي ، وكل فحل يمذي ، فتغسل من ذلك فرجك وأنثيك ، وتوضأ
وضوءك للصلاة > . (٢)

فالامر بغسل الذكر دليل على نجاسة المذي . (٣)

(١) مسلم (٢٤٧/١) باب المذي .

(٢) ابوداود (١٤٥/١) ح : ٢١١ ، وصححه النووي في المجموع (١٤٧/٢)

(٣) انظر المجموع (١٤٧/٢)

المسألة الثالثة

نجاسة الودي

الودي هو : ماء أبيض يخرج عقيب البول خائر (١) .
واتفق العلماء على نجاسته كما تقدم ، ولم أقف في المأثور عن عمر رضي الله عنه ما يبين حكمه فيه ، وبما أنه لم يأت عن عمر رضي الله عنه ما يخالف اتفاق العلماء على نجاسته ، فانه يمكننا القول بأن عمر رضي الله عنه يرى نجاسة الودي ، حيث أنه أحد أفراد الاجماع الذي انعقد الاجماع باتفاقهم .
وكان من المناسب ذكر حكم المني هنا مع المذي والودي ، ولكن أود أن أرجئه حتى أستكمل ذكر الأشياء التي نقل الاتفاق على نجاستها ثم أعقبها بالمسائل الخلافية .

(١) المغني (٢/٨٦) ، وحلية الفقهاء ص: ٥٦ . وفي تهذيب الصحاح
١٠٨٤/٣ : الودي بالتسكين ما يخرج بعد البول ، وكذلك الودي بالتشديد ،
وفي تهذيب اللغات للنووي ليس فيه ذكر لصفة الودي

المقالة الرابعة

نجاسة الميتة

ومما نقل الاتفاق على نجاسته : الميتة (١) ، وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يفيد نجاستها وهو ما رواه ابن سعد بسنده عن زيد بن وهب قال : (غزونا اذربيجان (٢) في اماراة عمر ، وفيها يومئذ الزبير بن العوام ، فجاءنا كتاب عمر : بلغني انكم في ارض يخالط طعامها الميتة ولباسها الميتة فلا تاكلوا الا ما كان ذكيا ولا تلبسوا الا ما كان ذكيا) (٣) .

*

(١) الميتة : ما لم تلحقه الذكاة ، انظر مختار الصحاح ص : ٦٣٩ مادة موت .

(٢) اذربيجان : بالفتح ثم السكون وفتح الراء ، وهو صقع يتصل حده من جهة الشمال ببلاد الديلم ، ومن اشهر مدنه تبريز . انظر مراصد الاطلاع (٤٧/١) .

(٣) طبقات ابن سعد (١٠٣/٦) اخبرنا الفضل بن دكين قال حدثنا ابن ابي غنية عن الحكم عن زيد بن وهب به . وهذا سند متصل رجاله ثقات ، وابن ابي غنية هو عبد الملك بن حميد ابن ابي غنية الكوفي . انظر التهذيب (٤٣٢/٢) ، (٤٢٧/٢) ، (٣٩٢/٦)

وروى ابن المنذر من طريق آخر عن زيد بن وهب قال : (كتب الينا
عمر بن الخطاب انه بلغني انكم بارض تلبون ثيابا يقال لها
الغراء (١) ، فانظروا ما من مية (٢) .

هذا الاثر مع اشار اخرى قد ذكرتها في مسألة الدباغ ، دلت فيما
يظهر على نجاسة المية عند عمر رضي الله عنه .

(١) سبق تعريفه ص ١٦٧ .

(٢) الاوسط (٢٦٤/٢) قال : من حديث بNDAR عن محمد بن جعفر قال :
ثنا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن زيد بن وهب ، فهو معلق

الفصل الثانى فيما اختلف فى نجاسته المسالة الاولى

< نجاسة الخمر >

مما نقل الاتفاق على نجاسته : الخمر ، وعند التدقيق يتبين ان
المسالة خلافية كما فى نجاسة الدم .

وقد نقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما يفيد نجاستها :-

فقد ذكر فى منتخب كنز العمال ان ابن عساکر روى عن ابي عثمان
والربيع وابي حارثة قال : (بلغ عمر ان خالد بن الوليد دخل الحمام
فتدلك بعد النورة بخبز عملر معجون بخمر ، فكتب اليه : بلغني انك
تدلكت بخمر ، وانه قد حرم ظاهر الخمر وباطنها ، وقد حرم مس
الخمر كما حرم شربها ، فلا تمسوها اجسامكم ، لانها نجس) (١) .

فقوله (لانها نجس) نص صريح على ان الخمر نجسة عنده رضى الله
عنه ، الا انى لم اقف على سند هذا الاثر .

(١) انظر منتخب كنز العمال (٤٥٢/٣) .

أقوال العلماء :-

اختلف العلماء في نجاسة الخمر على قولين :-

- القول الأول :- أن الخمر نجسة ، وهو قول جمهور العلماء (١) .
القول الثاني :- وهو أن الخمر ليست بنجسة ، وهو قول ربيعة شيخ مالك
و الليث ، والمزني صاحب الشافعي وداود ، ورجحه الشوكاني (٢) .

الادلة :-

دليل القول الأول :-

استدل القائلون بنجاسة الخمر بقول الله تعالى : (يا أيها
الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل
الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) (٣) ، وفهموا من تحريم الخمر ،
واستنبطوا الشرع لها ، واطلاق الرجس عليها ، والامر باجتنابها ،
الحكم بنجاستها (٤) .
والرجس في اللغة :- كل مستقذر تعافه النفس .

- (١) انظر حاشية ابن عابدين (٢٢٥/١) ، وجواهر الاكلیل (٩/١) ،
والمجموع (٥١٦/٢) ، والمغني (٣١٨/٨) .
(٢) انظر تفسير القرطبي (٢٢٨٥/٤) ، والسييل الجرار (٣٥/١) ،
والمجموع (٥١٦/٢) ، وانظر حاشية المحلى لاحمد شاکر (٢٥٥/١) .
(٣) المائدة (٩٠) .
(٤) القرطبي (٢٢٨٥/٤) .

واستدلوا على ذلك أيضا : بمفهوم المخالفة في قوله تعالى : (وسقاهم ربهم شرابا طهورا) (١) ، لأن وصفه لشراب أهل الجنة بأنه طهور يفهم منه أن خمر الدنيا ليست كذلك ، ومما يؤيد هذا أن كل الأوصاف التي مدح الله عز وجل بها خمر الآخرة منفية عن خمر الدنيا ، كقوله عز وجل : (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) (٢) ، وكقوله أيضا عز وجل : (لا يصدعون عنها ولا هم ينزفون) (٣) ، ومن أدلتهم أيضا : حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله : (إن أرضا أرض أهل كتاب ، وإنهم يأكلون الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف نصنع بأنيتهم ، وقدورهم ؟ قال : (إن لم تجدوا غيرها فأرحضوها) (٤) واطبخوا فيها واشربوا) (٥) ، فمنه النبي صلى الله عليه وسلم عن أنيسة أهل الكتاب من أجل نجاسة الخمر ، ولو لم تكن نجسة لم ينها عنها ولم يأمر بأرحاضها (٦) .

(١) الدهر (٢١) .

(٢) الصافات (٤٧) .

(٣) الواقعة (١٩) ، لا يصدعون :- أي لا تتمتع رؤوسهم من شربها ، ولا ينزفون :- أي لا يسكرون فتذهب عقولهم ، انظر زبدة التفاسير ص : (٧١٤) .

(٤) رحضه ، كمنعه : غلبه ، كآرحضه فهو رحيض ومرحوض ، القاموس

المحيط (٨٢٩) ، مادة : رحض .

(٥) رواه أحمد (١٩٤/٤) ، وأبو داود (١٧٧/٤) ، رقم : (٢٨٣٩) ، باب

الأكل في أنيسة أهل الكتاب .

(٦) السيل الجرار (٣٦/١) .

دليل القول الثانى :-

تمسك القائلون بعدم نجاسة الخمر بالبراءة الأصلية ، وقالوا ان حق استصحاب البراءة الأصلية ، وأصالة الطهارة ان يطالب من زعم نجاسة عين من الاعيان بالدليل ، ولم يأت في نجاسة المسكر دليل يملح للتمسك به ، بل قد اتى ما يدل على طهارته ، وهو انه عندما نزل تحريم الخمر ، فكها الصحابة فى طرق المدينة ، ولو كانت نجسة لنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك كما نهى عن التخلي فى الطرق (١) .

المناقشة :-

تدور المناقشة في نجاسة الخمر على مدلول الآية الكريمة : (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) فانها من اقوى الأدلة التي تملك بها الفريق الاول .

واجاب اصحاب القول الثانى ، بان الرجس المذكور في الآية ، ليس المراد منه النجس ، بل الحرام كما يفيد المياق .
والرجس في اللغة :- القذر والمأثم ، وكل ما استقذر من العمل ، والعمل المؤدى الى المذاب والشك والعقاب والغضب (٢) .

(١) القرطبي (٢٢٨٥/٤) .

(٢) القاموس المحيط (٧٠٦) ، مادة : رجس ، وانظر لسان العرب

(٩٤/٦) ، مادة : رجس .

والحكم بالرجسية : هو باعتبار التحريم ، والحرام رجس ، ولا يكون بمعنى النجس الا بدليل .

ومن قال ان الرجس بمعنى النجس لغة ، متمسكا بما في كتب اللغة : ان الرجس : القذر ، فقد استدل بما هو أعم من المتنازع فيه ، فان القذر يشمل كل ما هو مستقذر شرعا ، والأعيان الطاهرة اذا كانت منتنة أو متغيرة مستقذرة طبعاً ، وقد قال ابن عباس في الآية : (رجس) : سخط (١) ، على أن في الآية ما يمنع حملها على أن المراد بالرجس النجس ، وذلك لاقتزان الخمر بالميسر والأنصاب والأزلام وهي طاهرة بالاجماع (٢) .

أما الاستدلال بأمره صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ثعلبة الخشني بغسل آنية أهل الكتاب ، فأجيب بأن المراد بالغسل : أن يزيلوا منها أثر ما يحرم أكله وشربه ، ولا ملازمة بين التحريم والنجاسة ، فليس كل محرم نجس (٣) .

هذا حاصل ما أجاب به أصحاب القول الثاني ، الا أن أدلتهم على طهارة الخمر لم تسلم من الاعتراض الوجيه ، فقد أجيب عن استدلالهم بآراقة الخمر في طرق المدينة ، بأن الصحابة لم يكن لديهم سروب (٤) ولا

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي نقلا عن حاشية أحكام القرآن للطبري

(٢/٢٧٠) ، وانظر المجموع (٢/٥١٧) .

(٢) السيل الجرار (١/٣٦) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) السرب : حفيرة تحت الأرض ، القاموس المحيط (١٢٣) ، مادة : سرب .

أبار يريقونها فيها ، ولم يكن لهم كنف في بيوتهم ، ونقلها الى خارج المدينة فيه كلفة ومشقة ، وايضا فانه يمكن التحرز منها فان طرق المدينة كانت واسعة ، ولم تكن الخمر من الكثرة بحيث تصير نهرا مع ما يحصل في ذلك من فائدة اراققتها ليشيع العمل على مقتضى تحريمها من اتلافها (١) .

وهكذا نرى انه ليس عند الفريقين دليل ناهض على اثبات دعواه ، وان كانت أدلة الفريق الاول اقوى واظهر ، الا ان الفريق الاخر عنده التمسك بالبراءة الاصلية ، وهي في نظري اولى ما يتمك به في مثل هذه المسألة ، والله اعلم .

(١) القرطبي (٢٢٨٥/٤) .

< طهارة الدم >

لازلنا ونحن في باب ازالة النجاسة نتتبع ما ورد عن عمر رضي الله عنه مما يفيد نجاسة بعض الاعيان او طهارتها ، وجاء اوان البحث عن رأي عمر رضي الله عنه في نجاسة الدم .

الرواية عن عمر رضي الله عنه :-

روى عبد الرزاق بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال : لما طعن عمر احتملته أنا ونفر من الأنصار ، حتى أدخلناه منزله ، فلم يسزل في غشية واحدة حتى أسفر ، فقال رجل : انكم لن تفرعوه بشيء الا بالصلاة ، قال : فقلنا : الصلاة يا امير المؤمنين ، قال : ففتح عينيه ثم قال : أصلى الناس ؟ قال قلنا : نعم ، قال : أما انه لاحظ في الاسلام لأحد ترك الصلاة ، فصى وجرحه يشعب (١) دما . (٢)

(١) يشعب:- قال في القاموس : شعب الماء والدم كمنع : فجره فانشعب ، وماء شعب : باثل . ص: (٨٠) ، مادة : شعب .

(٢) رواه عبد الرزاق (١٥٠/١) رقم ٥٨١ ، عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس به ، ورواه برقم : (٥٧٨) ، عن عروة ، وبقم : (٥٧٩) ، عن المسور بن مخرمة ، وبقم : (٥٨٠) عن ابن أبي مليكة .

واخرجه ابن ابي شيبة (٤٧٩/٢) ، والبيهقي (٣٥٧/١) .

هذا الاثر قد يستفاد منه طهارة الدم عند عمر رضي الله عنه ، اذ لو كان نجسا للزم تطهير البدن والثياب منه ولم تصح الصلاة معه ، ولكنه رضي الله عنه عندما صلى وجرحه يشعب دما - ولا شك في اصابة الدم بدنه وثوبه - علمنا بأن الدم طاهر عنده ، ولكننا لائستطيع الجزم بذلك لانه قد يقال ان خروج الدم كان بغير ارادته ، وهو رضي الله عنه لا يملك ان يرقا الدم ، وكان لابد له ان يصلي ، فينقطع عنه ما خرج عن استطاعته من وجوب تطهير بدنه وثوبه من الدم ، قال ابن عبد البر : وحديث عمر هذا ، هو اصل هذا الباب عند العلماء فيمن لا يرقا دمه ولا ينقطع رعاؤه انه لابد له من الصلاة في وقتها ، اذا تيقن انه لا ينقطع قبل خروج الوقت (١).

مع ان بعض العلماء استدل بهذا الاثر على ان خروج الدم غير ناقض للوضوء (٢) ، فيرد عليهم بما ذكرته من احتمال ان يكون الدم خرج بغير ارادته ، وهو لا يملك ان يرقا الدم ، فاذا صح استدلالهم به على ان خروج الدم غير ناقض للوضوء ، فانه يصح الاستدلال به على ان الدم طاهر ، والله اعلم .

(١) الاستذكار (١/٣٥٨).

(٢) انظر فتح الباري (١/٢٢٦).

أقوال العلماء :-

القول الأول :-

ذهب جماهير العلماء على أن الدم نجس ، واستثنى أكثرهم دم السمك ، ويعفى عن الدم اليسير (١) .

القول الثانى :-

وهو أن دم الحيض نجس ، أما ما عداه من الدماء فطاهرة ، وهو قول عبد الله بن مسعود من الصحابة ، فقد ثبت عنه أنه نحر جزورا فتلطخ بدمها وفرشها وصلى ولم يتوضأ (٢) ، ورجحه الشوكاني (٣) ، وصديق حسن خان (٤) .

(١) حاشية ابن عابدين (٣١٩/١) ، وبدائع المنافع (٦٠/١) ، وجواهر الاكلیل (٩/١) ، والاستذكار (٣٦/٢) ، وبداية المجتهد (٩٣/١) ، وحاشية الباجوري (١٠٧/١) ، والمغني (٩٠/٢) ، والمحلّى (١٣٤/١) .

(٢) رواه عبد الرزاق (١٣٥/١) برقم: (٤٦٠، ٤٥٩) ، ومن طريقه الطبراني (٢٨٤/٩) ، برقم: (٩٢١٩ ، ٩٢٢٠) ، ورواه ابن المنذر (١٥٦/٢) اثر رقم ٧١٤ ، وابن أبي شيبة (٣٩٢/١) وقال فى مجمع الزوائد : رجاله ثقات ، وقال الالباني : اناده صحيح ، سلسلة الاحاديث الصحيحة (٥٤٣/١) .

(٣) انظر السيل الجرار (٤٤/١) .

(٤) الروضة الندية (٤٢/١) .

الادلة : -

دليل القول الاول :

احتج جمهور العلماء على نجاسة الدم بقوله تعالى : (قل لا اجد فيما اوحى الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه رجس او فسقا اهل لغير الله به) (١) ، والرجس : النجس ، وهو وصف لكل ما تقدم ذكره في الآية ، ولقوله : (حرمت عليكم الميتة والدم) الآية (٢) ، وتحريم تناول الدم يدل على نجاسته (٣) .

ومن حججهم ايضا امر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الدم كما في الاحاديث الآتية :-

١- روى الطبراني عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال :
(رأني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أسقي رجلين من ركوة (٤) بين يدي ، فتنخمت فأصابته نخامتي ثوبي ، فأقبلت أغسل

(١) الانعام (١٤٥) .

(٢) البقرة (١٧٣) .

(٣) انظر مغني المحتاج (٧٨/١) ، وحاشيتي شرح المنهاج (٧٠/١) :

(٤) ركوة : بفتح الراء المهملة ، وسكون الكاف :- اناء صغير من

جلد يشرب فيه الماء والجمع ركاء . النهاية (٢٦١/٢) ، وانظر

مختار الصحاح ص : (٢٥٦) .

ثوبى من الركوة التي بين يدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا
عمار ما نخامتك ودموع عينيك الا بمنزلة الماء الذي في ركوتك ،
انما تغسل ثوبك من البول والغائط والمنى من الماء الاعظم والدم
والقيء (١) .

فاخبره صلى الله عليه وسلم ان الثوب يغسل من هذه الخمس دليل
على انها نجسة .

ب - روى البخارى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت : (قالت فاطمة
بنتا بى حبيش لرسول الله : يا رسول الله اني لا اظهر ، ا فادع الصلاة ؟
فقال رسول الله : انما ذلك عرق وليس بالحيفة ، فاذا اقبلت
الحيفة فاتركي الصلاة ، فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي) (٢) .

(١) قال فى مجمع الزوائد (٢٨٣ / ١) : رواه الطبراني فى الاوسط والكبير ،
وابو يعلى ، وله عند البزار قال : > رآني رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأنا على بئر ادلو ماء في ركوة لي فقال ما تصنع ، فقلت يا
رسول الله اغسل ثوبى من جنابة اصابته فقال يا عمار : - انما يغسل
الثوب من الغائط ، والبول ، والقيء ، والدم > ومدار طرقه عند
الجميع على ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جدا والله اعلم .

وقال الحافظ : - رواه أيضا ابن عدي فى الكامل ، والدارقطني ، والعقيلي
فى الضعفاء ، وابو نعيم فى المعرفة (التلخيص الحبير ٢٣ / ١) . وقال
البيهقي (١٤ / ١) : هذا باطل لا اصل له ، وانما رواه ثابت بن
حماد عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن عمار ، وعلي بن زيد غير
محتج به ، وثابت بن حماد متهم بالوضع . وقال ابن عدي فى الكامل
(٥٢٥ / ٢) : - لا اعلم روى هذا عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد .

(٢) اخرجه البخاري بشرح فتح الباري (٣٢٤ / ١) .

ج - روى البخاري عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : (سألت امرأة رسول الله فقالت : يا رسول الله أرايت احدا اذا اصاب ثوبها الدم من الحيضة ، كيف تصنع ؟ فقال رسول الله : اذا اصاب ثوب احدا كن الدم من الحيضة فلتقرصه (١) ثم لتنضحه بماء ثم لتغسل فيه) (٢) . فالامر بغسل الدم وقرفه يفيد ثبوت نجاسته ، وهو وان ورد في دم الحيض فانه يفيد بعمومه سائر الدماء ، قال ابن حزم عند قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة : (فاغسلي عنك الدم ثم صلي) :- هذا عموم منه صلى الله عليه وسلم لنوع الدم ، ولا نبالي بالسؤال اذا كان جوابه صلى الله عليه وسلم قاشما بنفسه غير مردود بضمير الى السؤال (٣) .

دليل القول الثاني :-

١- تمسك اصحاب القول الثاني بالبراءة الاصلية ، قائلين ان الاصل الطهارة ، فلا ينقل عنها الا ناقل صحيح لم يعارضه ما يساويه او يقدم عليه ، ولا ريب ان الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم من احكام الشرع والاصل البراءة من ذلك ولا سيما انها من الامور التي تتم بها البلوى ، وقد ارشدنا رسول الله الى المكوث عن الامور التي سكت الله عز وجل عنها وانها عفو . (٤)

(١) فلتقرصه : من القرص ، والقرص : اخذك لحم الانسان باصبعيك حتى تؤلمه ، ولسع البراغيث ، والقبض ، والقطع ، وبسط العجين . القاموس المحيط ص : (٨٠٨) ، والمعنى الأول هو الأقرب .

(٢) أخرجه البخاري بشرح فتح الباري (١/٢٢٥) .

(٣) المطى (١/١٣٤) .

(٤) الروضة الندية (١/٤٢) .

٢- واستدلوا على طهارة الدم بالحديث الآتي :-

روى احمد وابوداود عن جابر رضي الله عنه : (أن النبي نزل بشعب ،

فقال من يحرسنا الليلة فقام رجل من المهاجرين ورجل من الانصار فباتا بفم الشعب فاقتسما الليل للحراسة فنام المهاجري وقام الانصاري يصلي ، فجاء رجل من العدو فرأى الانصاري فرماه بسهم ، فأصابه فنزعه واستمر في صلاته ، ثم رماه بثان فصنع كذلك ، ثم رماه بثالث فانزعه وركع وسجد وقضى صلاته ، ثم أيقظ رفيقه ، فلما رأى ما به من الدماء قال له : لم لا انبهتني أول ما رمى ؟ قال كنت في سورة فأحببت أن لا أقطعها) (١).

فملاة هذا الصحابي والدماء تسيل منه دليل على طهارة الدم ، ومن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بها ، لأنه يبعد أن لا يطلع النبي على مثل هذه الواقعة العظيمة ، ولم ينقل عنه أنه أخبره بأن صلاته بطلت ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (٢).

٢- واستدلوا أيضا بما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه : (أنه نحر جزورا فتلطخ بدمها وفرثها وصلى ولم يتوضأ) وفي لفظ: ولم يغسله (٣).

(١) أخرجه البخاري مختصرا معلقا ، قال الحافظ : وومله ابن اسحاق في المغازي ، وأخرجه احمد وابوداود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، انظر فتح الباري (٢٢٥/١) .

(٢) نيل الاوطار (١٨٩/١) .

(٣) سبق تخريجه ص ٢١٥

المناقشة :-

لا يستقيم الاستدلال بالآية الكريمة : (قل لا أجد فيما أوحى إلي

محرمًا على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس) الآية ، لا يستقيم الاستدلال بها على نجاسة الدم إلا بعد اثبات ثلاثة أمور :-

الأول :- أن الرجس يعني النجاسة .

الثاني :- أن هذا الوصف يعود على كل ما تقدم ذكره من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير .

الثالث :- أن التحريم يلزم منه النجاسة .

وجميع الأمور الثلاثة موضع اعتراض الفريق الآخر .

فالأول : أن الرجس قد يطلق على غير الأعيان النجسة كالانصاب والازلام فإنها غير نجسة بالاتفاق .

والآية مسوقة للتحريم كما هو مصرح به فيها ، والحكم بالرجسية هو باعتبار التحريم ، والحرام رجس ، ولا يكون بمعنى النجس إلا بدليل (١) ، ولم يأت دليل مقنع .

والثاني الضمير في قوله تعالى : (فإنه رجس) ، قالوا إنه يرجع إلى الأقرب وهو لحم الخنزير بدليل أفراد الضمير ، ولو كان رجوعه إلى جميع ما تقدم لقال : (فإنها رجس) .

(١) السيل الجرار (١/٤٤) .

والامر الثالث : ان التحريم والنجاسة غير متلازمين ، فتحريم الشيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضمن ولا التزام ، ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزم لنجاسته ، لكان مثل قوله تعالى : (حرمت عليكم امهاتكم) الآية ، دليلا على نجاسة النساء المذكورات في الآية ، والمسلم لا ينسج حيا ولا ميتا (١) .

قال الصنعاني : ان التحريم لا يلزم النجاسة ، فان الحثيثة محرمة طاهرة ، وكل المخدرات والسمومات القاتلة لادليل على نجاستها ، واما النجاسة فيلزمها التحريم ، فكل نجس محرم ولا عكس ، فانه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجماعا (٢) .

واجابوا عن الاحاديث التي ثبت فيها الامر بغسل الدم بان حديث عمار بن ياسر باطل لا اصل له ، كما تقدم في تخريج الحديث ، واما بقية الاحاديث ، فجميعها وردت في دم الحيض ، فيكون هذا النوع من انواع الدم نجسا ، ولا يمح قياس المخفف على المغلظ ، فيبقى ما عدا دم الحيض طاهرا ، حتى يأتي الدليل على نجاسته .

واما استدلال ابن حزم بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة المتقدم (فاغسلي عنك الدم ثم صلي) ، بان هذا عموم منه صلى الله عليه وسلم لنوع الدم ولا نبالي بالسؤال اذا كان جوابه عليه الصلاة والسلام قائما بنفسه غير مردود بضمير الى السؤال (٣) ، ففيه نظر ،

(١) الروضة الندية ٤٢ .

(٢) المعذر نفسه .

(٣) المحلى (١٣٤/١) .

فان الاظهر ان النسبي اراد دم الحيض ، واللام للعهد الذكري ، اي الذي سبق ذكره (١) ، الدال عليه ذكر الحيضة والسياق ، فهو كعود الضمير سواء .

واقصر ابن حزم على هذا الدليل الوارد في دم الحيض وتعميمه على سائر انواع الدماء مشعر بانه لم يجد غيره .

هذا فيما يتعلق بادلة القول الاول ، اما ادلة القول الثاني ، فقد اشكل حديث الصحابي الذي مضى في صلاته مع وجود الدم في بدنه او ثوبه على القائلين بالنجاة ، فاجاب الخطابي : بانه يحتمل ان يكون الدم جرى من الجراح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه وثيابه ، قال الحافظ وفيه بعد ، وقال : ويحتمل ان الدم اصاب الثوب فقط فنزعه عنه ، ولم يسل على جسمه الا قدر يسير معفو عنه ، وفيه بعد ايضاً .

وقد استدل الجمهور بهذا الحديث نفسه على ان خروج الدم غير ناقض للوفاء ، فيلزمهم ان يأخذوا ببقية دلالات كطهارة الدم ، قال الحافظ : الحجة قسائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ، ولو لم يظهر الجواب على كون الدم اصابه (٢) .

وبهذا اميل الى القول بطهارة الدم لقوة ادلته ورجحانها في نظري ، وهو الراي الذي نسبته الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع التحفظ في نسبته وترجيحه ، والله اعلم .

(١) والعهد نوعان : (ذكرى وذهنى) .

(٢) انظر فتح الباري (١/٢٢٦) .

المسألة الثالثة

< طهارة المنى >

من أكبر المسائل التي كثر حولها بين الفقهاء الجدل ، وظال فيها المقال ، مسألة حكم المنى ، هل هو طاهر أم نجس ؟

وهي مسألة جديرة بالبحث ، لعدم ظهور الدليل ولقوة الخلاف فيها كما سيأتي إن شاء الله ، والذي يهمنا أولا معرفة رأي الفاروق رضي الله عنه في هذه المسألة ، بعد عرض أقواله .

الرواية عن عمر :-

١- روى مالك بسنده عن عبدالرحمن بن حاطب ، أنه اعتمر مع عمر بن الخطاب ، في ركب فيهم عمرو بن العاص . وأن عمر بن الخطاب عرس (١) ببعض الطريق ، قريبا من بعض المياه . فاحتلم عمر ، وقد كاد أن يصبح ، فلم يجد مع الركب ماء ، فركب ، حتى جاء الماء . فجعل يغسل ما رأى من ذلك الاحتلام ، حتى أسفر . فقال له عمرو بن العاص : أصبحت ومعنا ثياب ، فدع ثوبك يغسل . فقال عمر بن الخطاب : وأعجبا لك يا عمرو بن العاص ! لئن كنت تجد ثيابا أفكل الناس يجد ثيابا ؟ ، والله لو فعلتها لكانت

(١) عرس : بتشديد الراء : نزل في آخر الليل للاستراحة .

القاموس المحيط (٧١٨) .

سنة . بل اغسل ما رايت ، وانضح ما لم ار (١) .

٢- وروى مالك بسنده عن زبيد بن الصلت انه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب الى الجرف (٢) ، فنظر فاذا هو احتلم ، وصلى ولم يغتسل . فقال : والله ما اراني الا احتلمت وما شعرت ، وصليت وما اغتسلت . قال : فاغتسل ، وغسل ما راى في ثوبه ، ونضح ما لم ير ، واذن او اقام ، ثم صلى بعد ارتفاع الفحى متمكنا . (٣) وقوله (متمكنا) ، اي في الارتفاع ، واستظهره الزرقاني في شرحه للموطأ ، وقال ايضا " وقال ابو عبد الملك : يريد متمكنا في غسله كله " . (٤)

(١) رواه مالك (٥٠/١) : عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب به ، ورواه الشافعي في الام (٥٣/١) : من طريق مالك به ، ورواه عبد الرزاق (٣٧/١) رقم ١٤٤٥ : عن ابن جريج عن هشام به ، ورواه ايضا برقم ١٤٤٦ - ١٤٤٨ ، ورواه ابن المنذر (١٦١، ١٥٧/٢) : من طريق عبد الرزاق ، ورواه الطحاوي (٥٢/١) : من طريق مالك به .

(٢) الجرف : بضم الجيم المعجمة وسكون الراء المهملة ، على ثلاثة

أميال من المدينة في جانب الشام ، مراصد الاطلاع (٢٢٦/١) .

(٣) أخرجه مالك (٤٩/١) رقم ٨٠ : عن هشام بن عروة ، عن زبيد بن الصلت به ، ومن طريق مالك رواه الشافعي في الام (٥٣/١) ، والبيهقي (١٧٠/١) ، ورواه ابن أبي شيبة (٨٣/١) حدثنا وكيع عن هشام به .

(٤) الزرقاني في شرحه للموطأ (٩٠/١) .

٣- وروى عبدالرزاق بسنده عن سليمان بن يسار قال حدثني من كان مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سفر ، فذكر القصة مع عمرو بن العاص ، وفيها : (اغسل ما رايت وارش ما لم ار) (١) .
وفي رواية أخرى عن سليمان بن يسار ، أن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف ، فوجد في ثوبه احتلاما . فقال : لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمر الناس . فاغتسل ، وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام ، ثم صلى بعد أن طلعت الشمس (٢) .

٤- وروى ابن أبي شيبة بسنده عن خالد بن أبي عزة قال : سأل رجل عمر بن الخطاب فقال : اني احتلمت على طنفسة (٣) ، فقال : ان كان رطباً فاغسله ، وان كان يابساً فاحككه ، وان خفي عليك فارششه (٤) .

هذا ما تحصل لي من الآثار عن عمر رضي الله عنه ، فيما يتعلق في المنى من حيث الحكم عليه بالطهارة أو النجاسة وكيفية التطهر أو التنظف منه . واليك شرح بعض ما ورد في تلك الآثار مما استفدته

(١) عبدالرزاق (٣٧١/١) رقم ١٤٤٧ ، واخرجه البيهقي (٣٩٩/٢) ،
وانظر المذهب (٣٥٨/٢) .

(٢) رواها مالك (٤٩/١) رقم ٨١ ، عن سليمان بن يسار به .

(٣) قال في القاموس المحيط (٧١٥) : الطنفسة : بكر الطاء ، وفتح
الفاء ، وبالعكس : واحدة الطنافس للبط والثياب ، والحصير
من سعف عرضه ذراع .

(٤) ابن أبي شيبة (٨٥/١) ، حدثنا حسين بن علي عن جعفر بن برقان
عن خالد بن أبي عزة به .

من كلام العلماء ، مما يعين على فهمها ، واستنباط الفقه منها .

جاء في الاثر الأول قول عمر رضي الله عنه لعمر بن العاص حين قال له : (دع ثوبك يغسل ، فقال : لو فعلتها لكانت سنة) ، فانما كان ذلك لعلمه بمكانه من قلوب المؤمنين ، ولاشتهار قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم : (عليكم بسنّتي وسنة الخلفاء من بعدي) ، وانهم كانوا يمثلون افعالهم فخشي التضييق على من ليس له الا ثوب واحد . وكان رحمه الله يؤثر التقليل من الدنيا ، والزهد فيها (١) .

واما قوله رضي الله عنه : (اغسل ما ارى ، وانضح ما لم ارى) ، فالنضح هنا الرش ، بدليل قوله (اغسل ما ارى) ، فجعل النضح غير الغسل وهو الظاهر في النضح ، وان كان قد يعبر في مواضع بالنضح عن الغسل (٢) . ويؤيده قوله في الاثر الثالث : (اغسل ما ارى ، وارش ما لم ارى) .

وقوله في الاثر الثالث : (فقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت امر الناس) ، فذلك والله اعلم لاشتغاله بامور المسلمين ليلا ونهارا عن النساء (٣) .

(١) الاستذكار (١/٣٦١) .

(٢) الاستذكار (١/٣٦٠) .

(٣) الاستذكار (١/٣٦١) .

قال ابن عبد البر : (ففي غسل عمر الأحتلام من ثوبه دليل على نجاسته ، لأنه لم يكن ليشغل مع شغل السفر بشيء طاهر) (١).

ولاشك أن مجرد الفعل ، لا يدل على الوجوب لما هو متقرر في أصول الفقه (٢) ، حتى مع ضمنية ما أضافه من كونه لم يكن ليشغل مع شغل السفر بشيء طاهر ، فإنه لا يمتنع أن يشغل المسافر بأمر مستحب كما كان النبي يسبح على الراحلة في السفر .

ثم قال ابن عبد البر : (فمن استيقن حلول المني في ثوبه غسل موضعه منه ، اذا اعتقد نجاسته ، كغسله سائر النجاسات ، وان

(١) الاستذكار (٣٥٨/١) .

(٢) فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج بيانا لقول ، مثل <صلوا> فحكمه حكم ذلك القول ، وكذلك اذا خرج بيانا لمحمل كتاب فحكمه حكم الكتاب ، واذا وضح فيه أمر الجبلة ، أو كان خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فأمره واضح ، وما عرف بقريئة أو دليل أنه واجب ، أو مندوب أو مباح فكذلك أمره واضح ، أما ما لم يكن كذلك فقد وقع الاختلاف فيه والراجح الذي عليه الجمهور أنه ليس بواجب ، هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، أما غير النبي صلى الله عليه عليه وسلم فيتأكد فيه عدم الوجوب . انظر ميزان الأصول ص : ٤٥٦ ، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٤٧٩/١) .

لم يعرف موضعه غسله كله ، فان شك هل اصاب ثوبه شيء منه ام لا .
نفضه بالماء (١) .

وهذا التفصيل هو اللائق بمن رأى نجاسة المني ، فان من خفي عليه
موضع المني - النجس عنده - فعليه ان يغسل الثوب كله كما قال ،
أما عمر فلم يوجب غسل الثوب كله بل قال : (وان خفي عليك
فأرشته) (٢) ، ومعلوم ان الرش لا يزيل النجاسة ، كما ان الحك
كذلك لا يزيل النجاسة ، وقد ورد عنه (وان كان يابساً فاحككه) (٣) ،
وبقاء شيء ولو قليل من النجاسة يمنع من الصلاة ، فان الاصل وجوب
تطهير الثياب من الانجاس قليلها وكثيرها ، فاذا جاز حمل قليل
المني في الصلاة ، جاز حمل كثيره ، وهذا لا يقول به من رأى نجاسة
المني .

فدل ذلك على ان عمر رضي الله عنه لا يرى نجاسة المني ، ويأتي هنا
سؤال :- اذا كان عمر رضي الله عنه لا يرى نجاسة المني فلم كان
يغسله ويأمر بغسله ؟

الجواب والله اعلم :-

انه كان يفعله استحباباً ، فان الثياب قد تغسل من المخاط
والبزاق استقذاراً لا تنجيها ، ولهذا قال ابن عباس :-

(١) الاستذكار (١/٣٦٠) .

(٢) انظر الاثر رقم (٤) عن خالد بن أبي عزة .

(٣) المصدر نفسه .

امطه عنك (يعني المنى) ولو باذخره (١) ، فانه بمنزلة المخاط
والبصاق (٢) .

ولا شك ان هذا الامر باماطة المنى هو للاستحباب لا للوجوب ، بدليل
ان المخاط والبصاق طاهر ولا يجب اماطته ولا غسله ، وعلى ذلك نفهم
فعل عمر رضي الله عنه بغسل المنى بانه للاستحباب من اجل النظافة
وان المنى طاهر والله اعلم .

اقوال العلماء :-

اختلف العلماء في هذه المسألة الى ثلاثة اقوال :-

القول الاول :

ان المنى نجس كالبول ، ولا يجزئ فيه ولا في سائر النجاسات
الا الغسل بالماء ، سواء كان رطبا او يابسا . وهذا قول مالك
واصحابه والاوزاعي والثوري (٣) .

القول الثاني :

يتفق اصحاب هذا القول مع اصحاب القول الاول على ان المنى

(١) الاذخر ، بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة :- حشيش طيب

الرائحة . القاموس المحيط ص: (٧٠٦) .

(٢) رواه الدارقطني (١٢٥/١) .

(٣) حاشية الدسوقي (٥٦/١) ، والاستذكار (٣٥٩/١) .

نجس ، الا انهم يختلفون معهم في طريقة تطهيره ، فيقولون ان كان رطباً فيجب غسله ، فاذا جف على الثوب اجزا فيه الفك . وهذا قول ابي حنيفة واسحق ورواية عن احمد (١) .

القول الثالث :

وهو ان المنى طاهر ولكنه مستقذر يستحب غسله او فركه او حتمه . وهو قول الشافعي ، واحمد في المشهور عنه ، وابن المنذر وغيرهم (٢) .

الادلة :-

دليل القول الاول :

يشترك اصحاب القول الاول والثاني في الاستدلال على نجاسة المنى بكثير من الادلة ، لذا يحسن بي ان اسوقها هنا مساقا واحدا ، ومن اهم هذه الادلة ما يلي :-

١- حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : (اذا رايت المنى في ثوبك ، فان كان رطباً فاغسله ، وان

- (١) الهداية مع فتح القدير (١٩٦/١) ، ومجموع الفتاوى (٥٨٧/٢١) .
- (٢) المجموع (٥٠٧/٢) ، ومغني المحتاج (٨٠/١) ، والمغني (٩٢/٢) ومجموع الفتاوى (٥٨٧/٢١) ، وحاشية الروض المربع (٣٦٢/١) ، والاوسط (١٦٠/٢) .

كان يابسا فحتيه (١) .

ومطلق الأمر محمول على الوجوب ، ولا يجب الا اذا كان نجسا (٢) .
ومن اقر منهم بأن الأمر في هذا لم يصح ، انما هو من فعل عائشة
رضي الله عنها قال : لكن الظاهر ان ذلك يعلم النبي صلى الله
عليه وسلم ، وقد اقرها عليه فلو كان ظاهرا لمنعها من اتلاف الماء
لغير حاجة ، فانه حينئذ سرف في الماء ، اذ ليس السرف في الماء

(١) الحديث بهذا اللفظ لا اصل له ، قال الحافظ في تلخيص الحبير :
(٢٢/١) : (واما الأمر بغسله فلا اصل له ، ونقل عن ابن الجوزي
قوله : - هذا الحديث لا يعرف بهذا السياق ، وانما نقل انها
كانت تفعل ذلك) . انتهى
وقد روى البخاري ومسلم وغيرهم حديث عائشة هذا من فعلها
بلفاظ متعددة ، منها : -
> كنت اغسل الجنابة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيخرج الى الصلاة وان بقع الماء في ثوبه < .
وفي رواية في الصحيحين : > ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يغسل المنى ، ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب ، وانا
انظر الى اثر الغسل فيه < .
ولمسلم : > كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فركا فيطلى فيه < . انظر جامع الأصول (٩٠/٧) .

(٢) بدائع المنافع (٦٠/١) .

الا صرفه لغير حاجه (١) .

٢- روى الطبراني عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال :

(راني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اسقي رجلين من ركوة (٢) بين يدي ، فتنخمت فاصابت نخامتي ثوبي ، فاقبلت الغسل ثوبي من الركوة التي بين يدي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

(يا عمار ما نخامتك ودموع عينيك الا بمنزلة الماء الذي في ركوتك انما تغسل ثوبك من البول والغائط والمنى من الماء الاعظم والدم والقيء) (٣) .

(١) فتح القدير (١٩٧/١) .

(٢) ركوة ، بفتح الراء المهملة ، وسكون الكاف :- اناء صغير من جلد يشرب فيه الماء والجمع ركاء . النهاية (٢٦١/٢) ، وانظر مختار الصحاح ص : (٢٥٦) .

(٣) قال في مجمع الزوائد (٢٨٣/١) :- رواه الطبراني في الاوسط والكبير ، وابو يعلى ، وله عند البزار قال :- > راني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بثر ادلو ماء في ركوة لي فقال ما تمنع ؟ فقلت يا رسول الله اغسل ثوبي من جنابة اصابته فقال يا عمار :- انما يغسل الثوب من الغائط ، والبول ، والقيء ، والدم . > ومدار طرقة عند الجميع على ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جدا والله اعلم .

وقال الحافظ :- رواه ايضا ابن عدي في الكامل ، والدارقطني ، والبيهقي ، والعقيلي في الضعفاء ، وابو نعيم في المعرفة ، التلخيص الحبير (٣٢/١) .

فاخباره صلى الله عليه وسلم ان الثوب يغسل من هذه الخمس دليل على انها نجسة (١) .

٣- لم يختلف العلماء في ان كل ما يخرج من الذكر ما عدا المنى انه نجس ، وفي اجماعهم على ذلك ما يدل على نجاسة المنى لاشتراكه معها في خروجه من مخرج واحد (٢) .

٤- ولان الواجب بخروج المنى التطهير ، قال تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) (٣) .

وكل خارج من الانسان يجب بخروجه الوضوء او الغسل فهو نجس قال تعالى في آخراية الوضوء : (ولكن يريد ليظهركم) (٤) ، وقال في الغسل من الحيض : (ولا تقربوهن حتى يطهرن) (٥) ، والطهارة لا تكون الا عن نجاسة (٦) .

٥- ولان المنى يمر بميزاب نجس ، وهو مجرى البول فتنجس بمجاورته (٧) .

(١) بدائع الصنائع (٦٠/١) .

(٢) الاستذكار (٣٥٨/١) .

(٣) المائدة (٦) .

(٤) المائدة (٦) .

(٥) البقرة (٢٢٢) .

(٦) بدائع الصنائع (٦٠/١) .

(٧) بدائع الصنائع (٦٠/١) .

فهذه الأدلة المتقدمة متضافرة على اثبات نجاسة المني ، فإذا كان نجسا وجب غسله ولا يظهر الا بذلك كغيره من النجاسات ، ولا يجزيء فيه الفرق ولا الحث .

دليل القول الثاني :-

تقدمت الأدلة على نجاسة المني ، الا ان اصحاب القول الثاني وهم الحنفية يقولون : انه يجزيء في تطهير المني اذا كان يابسا الفرق والحك والحث (١) .

لما ورد من الاحاديث الدالة على حصول الطهارة بذلك ، مثل قول عائشة : (فلقد رأيته افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي فيه) (٢) .

(١) والاصل عند الحنفية جواز ازالة النجاسة بغير الماء ، لانهم يرون ان الطهارة بالماء معلولة بعلّة كونه قالعا لتلك النجاسة ومزيلا لها ، ولذلك فكل مائع طاهر تحصل به الطهارة اذا كان قالعا للنجاسة مزيلا لها ، وان كان ذلك في الماشعات فقط الا ان عندهم ايضا انه اذا اصاب الخف نجاسة لها جرم ، فجفت فان تطهيره بالدلك بالأرض ، والمني اذا اصاب الثوب فجف اجزا فيه الفرق استحسانا ، والقياس ان لا يطهر شيء من ذلك عندهم . انظر فتح القدير (١ / ١٩٦) .

(٢) رواه مسلم (٢٣٨ / ١) باب حكم المني .

وفي رواية أخرى : (لقد رأيتني وأنا في لاحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري) (١) .
أما إذا كان رطباً فلا يجزيء فيه إلا الغسل .

دليل القول الثالث :-

١- استدلل القائلون بطهارة المني بأن الأصل وجوب تطهير الثياب من الاتجاس قليلها وكثيرها ، فإذا ثبت جواز حمل قليله في الصلاة ، ثبت ذلك في كثيره . فإن القياس لا يفرق بينهما ، وقد وردت الأحاديث الدالة على الاجتزاء بفرك المني وحكه وحته وقد تقدمت ، وورد أيضاً سلت المني رطباً من الثوب ، فقد روى الإمام أحمد عن عائشة قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم يسلمت (٢) المني من ثوبه بعرق الاذخر (٣) ، ثم يصلي فيه ، ويحته يابساً ثم يصلي فيه) (٤) .

- (١) رواه مسلم (٢٣٩/١) باب حكم المني .
(٢) يسلمت : يمسح ، انظر القاموس المحيط ص : (١٩٧) ، مادة : سلت .
(٣) عرق ، بكسر العين ، وسكون الراء :- مفرد عروق ، والاذخر ، بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة :- حشيش طيب الرائحة .
القاموس المحيط ص : (٥٠٦) ، مادة : ذخر
(٤) رواه أحمد ، انظر الفتح الرباني (٢٥٠/١) ، ورواه ابن خزيمة (١٤٩/١) ، وقال الاعظمي محقق صحيح ابن خزيمة :- اسناده حسن ، وقال ابن تيمية في الفتاوى (٥٨٩/٢١) :- اسناده صحيح ، وله شاهد عند الطبراني من حديث ابن عباس : (لقد كنا نسلته بالاذخرة والصوفة) ، قال الهيثمي :- رجاله ثقات . انظر مجمع الزوائد (٢٨٠/١) .

وفي ذلك دلالة على طهارة المنى ، إذ fark والسلت والحت لا يزيله بالكلية ، ولو كان نجسا لم يكف فركه كالدم والمذي وغيرهما (١) .

٢- ورد حديث عائشة رضي الله عنها :-

(أنها كانت تحت المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي) (٢) .

والواو واو الحال ، أي حال صلاته ، ولو كان نجسا لما صح شروعه في الصلاة معه ، ولنزل عليه الوحي بذلك كما نزل عليه الوحي بنجاسة النعال الذي صلى فيه ، فينبغي أن يعيد ولم ينقل إلينا الإعادة (٣) .

٣- ومن أدلة طهارة المنى :-

حديث ابن عباس رضي الله عنه قال : (سئل النبي صلى الله عليه

وسلم عن المنى يصيب الثوب ، فقال : (إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق . وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بأذخره) (٤) .

(١) المجموع (٥٠٩/٢) .

(٢) رواه ابن خزيمة (١٤٧/١) ، قال الحافظ في التلخيص (٣٢/١) :-

وروى أنها كانت تفركه وهو في الصلاة :- ابن خزيمة ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن الجوزي . انتهى ، وهم الشوكاني في السيل الجرار (٣٤/١) فعزاه لمسلم .

(٣) السيل الجرار (٣٤/١) ، وبدائع الصنائع (٦٠/١) .

(٤) قال في المنتقى (٦٦/١) : رواه الدارقطني ، وقال لم يرفعه إلا

إسحاق الأزرق عن شريك ، قلت وهذا لا يضر لأن إسحاق إمام مخرج له في الصحيحين ، فيقبل رفعه وزيادته . انتهى ، وقال الهيثمي في المجمع (٢٧٩/١) : رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد بن عبد الله العزمي وهو مجمع على ضعفه . انتهى ، ورواه أيضا البيهقي (٤١٨/٢) .

وتشبيهه بالمخاط دليل على عدم نجاسته ، وبه تبين ان الامر بمسحه ، لا لنجاسته ، بل لقذارته .

١- ان الاصل في الاتيئاء الطهارة ، فلا ينقل عنها الا ناقل صحيح لم يعارضه ما يباويه او يقدم عليه (١) .

هذه هي اهم الادلة على طهارة المنى ، وهناك ادلة اخرى كثيرة اعرضت عنها طلبا للاختصار واكتفاء بالاهم والاصح .
اما الدليل على استحباب غسله او فركه فهو ما تقدم من حديث عائشة وابن عباس وفيهما غسل المنى وفركه وحته ، والله اعلم .

المناقشة والترجيح :-

ان حديث عائشة المتقدم ، والفاظه العديدة ، هو الاصل في هذه المسألة وعليه مدار بحث العلماء . وقد تعددت الفاظه ، وتغايرت معانيه ، ففي بعضها انها كانت تغسل المنى ، وفي ثانية انها كانت تفركه ، وفي اخرى انها كانت تحته ، مما قد يوهم انها متعارضة ولذلك اجاب العلماء بما ينفي التعارض بينها ، فقالوا انها كانت تفعل هذا تارة ، وهذا تارة ، وكله جائز ، وهذا على القول بطهارة المنى (٢) ، وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته ، بان يحمل

(١) مجموع الفتاوى (٥٩١/٢١) .

(٢) مجموع الفتاوى (٥٨٩/٢١) .

الغسل على ما كان رطباً ، والفرك على ما كان يابساً ، كما جاء
مفصلاً في رواية الدارقطني (١) ، وهذه طريقة الحنفية ، إلا أن
طريقة الحنفية مخالفة للقياس والخبر معا ، لأنه لو كان نجساً لكان
القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه ، كالدّم وغيره ، وأما
مخالفتها للخبر فهو ما رواه ابن خزيمة عن عائشة رضي الله عنها

قالت: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمت المني من
ثوبه بعرق الأذخر ثم يصلي فيه ، ويحته يابساً ثم يصلي) (٢) .
فانه تضمن ترك الغسل في الحالتين .

أما أصحاب القول الأول القائلين بنجاسة المني ، ولا يجوزون
تطهيره إلا بالماء ، رطباً كان أو يابساً ، فانه يشكل عليهم
روايات حديث عائشة التي ورد فيها فرك الثوب من المني ، وحتّه ،
وحكه ، ولا يتنى لهم الجمع بينها بما يتفق مع مذهبهم ، إلا بنوع
من التعسف . فقد حمل بعضهم الفرك على ذلك بالماء ، وهو مردود
بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة رضي الله عنها : (لقد
رأيتني وأنا ني لا حكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً
بظفري) (٣) .

(١) الدارقطني (١/١٢٥) ، ولفظه : - (كنت أفرّك المني من ثوب
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً ، وأغسله
إذا كان رطباً) .

(٢) اسناده حسن ، ولقد تقدم تخريجه ص : (٢٣٥) .

(٣) قال في جامع الأصول : رواه مسلم (٧/٩١) .

ومردود أيضا بما رواه الترمذي : أن عائشة رضي الله عنها أنكرت على
ضعيفها غسله الثوب من الجنابة ، فقالت : (لم أفسد علينا ثوبنا ، إنما كان
يكفيه أن يفركه بأصابعه ، فرمما فرckte من ثوب رسول الله صلى الله عليه
وسلم) (١) .

وحاول بعضهم رفع الاشكال الوارد عليهم من روايات الفرق ، بأن حملها
على أنها في ثوب النوم ، وأما الثوب الذي غسلته فهو ثوب الصلاة ، وهو
مردود أيضا ، بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة رضي الله عنها :-
(لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي
فيه) (٢) .

وهذا التعقيب بالفاء ينفي احتمال تثلل الغسل بين الفرق والصلاة ، وأصرح
منه رواية ابن خزيمة : (انها كانت تحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يصلي) (٣) .

وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك ، فإن غاية ما في فعل عائشة رضي الله
عنها من غسل الثوب ، أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بفعلها وأقرها ،
وذلك لا يدل على الوجوب (٤) .

- (١) أخرجه الترمذي ، كتاب الطهارة ، باب رقم ١٠ ، حديث رقم ١٠٨ .
- (٢) أخرجه مسلم ، كتاب الطهارة ، حديث رقم ٤٣٤ .
- (٣) تقدم تخريجه ص : (٢٣٦) ، وانظر فتح الباري (١ / ٢٦٥) .
- (٤) نيل الأوطار (١ / ٥٥) .

أما قول ابن الهمام : ان المنى لو كان طاهرا ، لمنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتلاف الماء لغير حاجه ، فهو حينئذ سرف بالماء (١) ، فهو غير مسلم ، فان المنى مستقذر ، وغسله نظافة ، وليس في النظافة اسراف ، لذلك قال ابن عباس رضي الله عنه : (انما هو بمنزلة النخامة والبصاق ، امطه عنك باذخره) (٢) ، فأمره باماطته للنظافة لا لنجاسته ، بدليل تشبيهه بالمخاط والبزاق الطاهرين .

ويبقى الاعتراض على الاستدلال بحديث الفرك على طهارة المنى ، بأن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، فان منيه صلى الله عليه وسلم كجميع فضلاته طاهر .

والجواب انه لا تثبت الخصوصية الا بدليل ، وليس هناك دليل ، بل الدليل قائم على نقيض ذلك ، وهو أن منيه صلى الله عليه وسلم كان من جماع فيخالط منى المرأة ، فلو كان نجسا لم يكتف فيه بالفرك (٣) .

وهناك احاديث في المسألة واضحة في تبين حكم المنى ، وقوية الدلالة لو انها صحت ، ولكنها ضعيفة واليك بيانها :-

(١) فتح القدير (١/١٩٧) .

(٢) الدارقطني (١/١٢٥) .

(٣) فتح الباري (١/٢٦٥) .

١- حديث ابن عباس مرفوعاً: (انما هو بمنزلة المخاط والبزاق) (١).
هذا الحديث رواه اسحق الأزرق عن شريك عن محمد ابن عبدالرحمن عن
عطاء عن ابن عباس .

قال الدارقطني : لم يرفعه غير اسحق الأزرق عن شريك (٢) . وهذا
تضعيف من الدارقطني للحديث ، وعلّة الضعف هو تفرد اسحق برفعه ،
واجيب عن ذلك بما قاله المجدد في المنتقى (٣) : وهذا لا يضر ، لأن
اسحق امام مخرج له في الصحيحين ، فيقبل رفعه وزيادته ، وكذلك
قال ابن الجوزي في التحقيق (٤) .

قال ابن تيمية (٥) : (اما الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس ... ،
واما رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فمكرر باطل لا اصل
له ، لأن الناس كلهم رواه عن شريك موقوفاً ، ثم شريك ومحمد بن
عبدالرحمن - وهو ابن ابي ليلى - ليما في الحفظ بذاك ، والذين هم
اعلم منهم بعطاء ، مثل ابن جريج الذي هو اشبه فيه من القطب ،
وغيره من المكيين لم يروه أحد الا موقوفاً ، وهذا كله دليل على وهم
تلك الرواة .) اهـ

ولا يقال ان زيادة العدل مقبولة ، فان هذا مع تكافؤ المحدثين
المخبرين وتعادلهم ، واما مع زيادة عدد من لم يزد ففيه نظر (٦).

(١) تقدم تخريجه ص: (٢٢٦) .

(٢) الدارقطني (١٢٤/١) ، فتح القدير (١٩٧/١) .

(٣) المنتقى (٦٦/١) .

(٤) انظر فتح القدير (١٩٧/١) .

(٥) مجموع الفتاوى (٥٩٠/٢١) .

(٦) مجموع الفتاوى (٥٩٠/٢١) .

ب- حديث عمار بن ياسر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (انما تغسل ثوبك من الغائط ، والبول ، والمني ، والدم ، والقي...) (١).

وهذا الحديث صريح في نجاسة المني الا انه لا يصح . قال البيهقي : هذا باطل لا اصل له ، وانما رواه ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن عمار . وعلي بن زيد غير محتج به ، وثابت بن حماد متهم بالوضع (٢) .

قال الحافظ : وقال اللالكائي : اجمعوا على ترك حديثه ، قال الطبراني : تفرد به ثابت بن حماد (٣) .

واذا تبين لنا ضعف هذين الحديثين ، بقي حديث عائشة رضي الله عنها هو العمدة في هذه المسألة ، وعليه ينبغي حكمها ، وفيما يتعلق ببقية الأدلة المذكورة ، فقد اجيب عن قولهم : الاصل الطهارة ، فلا ينتقل عنها الا بدليل ، بأن التعبد بالازالة غلا او مسحا او

(١) سبق تخريجه ص : (٢٢٢) .

(٢) البيهقي (١٤/١) .

(٣) التلخيص (٢٣/١) . وقد حاول ابن الهمام تقوية الحديث بايجاد

متابع عند الطبراني من طريق ابراهيم بن زكريا عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد . فتح القدير (١٧٧/١) ، ولكن قال الحافظ : ابراهيم بن زكريا ضعيف وقد غلط فيه ، انما يرويه ثابت بن حماد . انتهى ، لذلك قال الطبراني الذي خرج هذه المتابعة :- تفرد به ثابت بن حماد . وقال الهيثمي (٢٨٣/١) : ومدار طريقه عند الجميع على ثابت بن حماد وهو ضعيف جدا . والله اعلم .

فركا أو حتا شابت ، ولا معنى لكون الشيء نجسا ، الا انه مأمور
بإزالته بما أحال عليه الشارع ، وشبوت fark والحت ... ، انما
يدل على كيفية التطهير ، فغاية الامر انه نجس ، خفف تطهيره ، والا
لزم طهارة العذرة التي في النعل لان النبي صلى الله عليه وسلم
أمر بمسحها في التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها (١) ، وهذا
الكلام انما يستقيم لو صح ان المنى مأمور بإزالته ، ولكن هذه
دعوى لا تصح ، فقد تقدم ان الامر بالغسل لا اصل له انما هو فعل ،
وغايته النذب ، وما ورد من أمره صلى الله عليه وسلم بالحت في
حديث عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا
بجته) (٢) ، فقد قال الحافظ : وهذا الحديث قد رواه مسلم من هذا
الوجه بلفظ : (ولقد رأيته يحكه من ثوب رسول الله صلى الله
عليه وسلم) ، ولم يذكر الامر (٣) . واجيب عن الدليل الثالث -
وهو قياس المنى على جميع الخارجات من الذكر أو من القبل بجامع
اشتراكهن بالمخرج - بأنه منقوض بالفم ، فإنه مخرج النخامة
والبصاق الطاهرين ، والقيء - النجس عندهم - ، وكذلك الدبر مخرج
الريح الطاهر ، والغائط النجس (٤) .
كما ان المنى مخالف لجميع ما يخرج من الذكر في خلقه ولونه
وصفاته . وقد جعله الله أصلا لجميع أنبيائه ، وعباده الصالحين ،

(١) نيل الاوطار (٥٥/١) .

(٢) قال في التلخيص (٢٣/١) : رواه ابن الجارود في المنتقى .

(٣) قال في التلخيص (٢٣/١) : رواه ابن الجارود في المنتقى .

(٤) مجموع الفتاوى (٥٩٧/٢١) .

والإنسان مكرم فكيف يكون أصله نجسا . والحقيقة ان هذه حجة ليست بالقوية ، وقد اجيب عنها بان العلة نجسة وان المنى نفسه أصله دم ، فيصدق ان أصل الإنسان دم وهو نجس (١) ، واجيب بان الدم قبل بروزه ليس بنجس ، وذكر ابن تيمية على طهارته دليلين (٢) ، وهذا يجرنا الى الدليل الخامس للمنجسين - وهو انه يمر بميزاب نجس فيستنجز بالمجاورة ، فقد قيل فيه كما قيل في الدم : انه لا يعلم انه قبل ظهوره يكون نجسا ، فان المماسة في باطن الحيوان غير موجبة للتنجيس ، ويؤيد هذا قوله تعالى : (من بين فرث ودم لبنا خالصا تئلفا للشاربين) (٣) ، ولو كانت المماسة في الباطن موجبة للنجاسة لنجس اللبن .
على انه قد نوزع في كون ممر البول والمنى واحد (٤) .

واجيب عن الدليل الرابع - وهو ان الواجب بخروجه مسمى التطهير - بان الطهارة تكون طهارة حدث او خبث ، وخروج المنى انما يوجب طهارة الحدث ، واسباب طهارة الحدث ليست منحصرة بالنجاسات ، فان الصغرى تجب من الريح ومن مس الفرج ومن لحوم الأبل ومن الردة ، وكل هذه الاسباب غير نجسة . واما الكبرى فتجب بالايلاج اذا التقى الختانان ولا نجاسة ، وتجب بالموت ولا يقال هو نجس .

(١) فتح القدير (١/١٩٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (٢١/٥٩٨) .

(٣) النحل (٦٦) .

(٤) انظر المجموع (٢/٥٠٩) ، ومجموع الفتاوى (٢١/٦٠٢) .

فقولهم : ان ما اوجب طهارة الحدث ، او اوجب الاغتسال نجس ، منتقض
بهذه الصور الكثيرة ، فيبطل طرده (١) .

ومن المعلوم ان الصحابة كانوا يحتلمون ، وكان المنى يصيب بدن
احدهم وشيابه ، وهذا مما تعم به البلوى ، ولو كان ذلك نجسا لكان
يجب على النبي صلى الله عليه وسلم امرهم بازالة ذلك من ابدانهم
وشيابهم ، كما امر الحائض ان تغسل دم الحيض من ثوبها ، بل
اصابة المنى الناس ، اعظم بكثير من اصابة دم الحيض بثوب
الحيض ، ولم ينقل احد ان النبي صلى الله عليه وسلم امر احدا
من الصحابة بغسل المنى من ثوبه ، او بدنه كما تقدم ، فعلم من
ذلك ومن الادلة التي تقدمت ان ذلك لم يكن واجبا عليهم ، وان المنى
ظاهر ، وهو الراي الذي نسبته الى عمر رضي الله عنه ، والله
اعلم .

(١) مجموع الفتاوى (٥٩٥/٢١) .

المسألة الرابعة <طهارة المسك>

من الأعيان التي نقل الاتفاق على طهارتها المسك ، فقد حكى النووي إجماع المسلمين على طهارتها وجواز بيعها (١) .

والمسك : هو ضرب من الطيب ، قال الجوهري : وهو فارسي معرب ؛ قال : وكانت العرب تسميه الشموم (٢) .

والمسك إفراز غدة بطنية موجودة في أيل المسك الذكر البالغ . ويحصل على مادة شبيهة بالمسك من فاز المسك الأمريكي (٣) .

فهو إذن إفراز غدة ، وليس دما مستحيلا كما هو مشهور عند الفقهاء ، والمعمول عليه في ذلك هم أهل الاختصاص من الخبراء في علم الحيوان ، وبناء على الظن بأنه دم مستحيل ورد كراهته عن بعض المؤلف ، وتكلف بعض الخلف تعليل طهارته بالاستحالة (٤) .

(١) المجموع (٥٢٥/٢) .

(٢) لسان العرب (٤٨٧/١٠) ، مادة : مسك

(٣) الموسوعة العربية الميسرة ص : ١٧٠٠ .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين (٢٠٩/١) .

ولا يقال ان السمك وجلدته جزء من الحيوان ، فما اخذ من ميتة فهو نجس ، لانه جزء من الميتة ، وما اخذ من حي فهو ميتة لحديث : (ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت) (١) ، وذلك لانه جزء منمفمل عن الميتة ، طاهر ، كالولد ، والبيضة اذا صلب قشرها والصوف ونحوه (٢) .

وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يفيد كراهة السمك ، وهو ما يلي :

الرواية عن عمر رضي الله عنه :-

١- روى ابن ابي شيبة بسنده عن ابن مغفل قال : قال عمر رضي الله عنه : (لا تحنطوني بمسك) (٣) .

٢- وفي رواية اخرى عند ابن المنذر :-

(ان عمر رضي الله عنه اوصى في غسله ان لا تقربوه بمسك) (٤) .

(١) قال الحافظ : اخرجه ابو داود والترمذي وحسنه ، (بلوغ

المرام ص : ٤) . وحسنه الالباني في غاية المرام ص : ٤١ .

(٢) كشف القناع (٥٧/١) .

(٣) ابن ابي شيبة (٢٥٧/٢) قال : حدثنا عباد بن العوام عن حجاج

عن فضيل عن ابن مغفل به .

(٤) ابن المنذر (٢٩٧/٢) ، ث ٨٩٦ : قال حدثنا يحيى بن محمد ثنا

ابو عمر الحوضي ثنا شعبة بن الحجاج عن فضيل عن عبد الله بن

معقل - بالميم ثم عين مهمل ثم قاف - والذي ورد في سند ابن

ابي شيبة : ابن مغفل ، والله اعلم بالصواب .

وهذه الرواية ، تفيد كراهة عمر رضي الله عنه للمسك ، وعلّة كراهته هي النجاسة في الأظهر ، وقد تكون للتقشف والزهد ، ولكن هذا الرأي غريب ، ومخالف لما نقل من الإجماع على طهارته ، لذلك قال ابن المنذر راوي هذا الأثر: - على أن حديث عمر لا أحسبه يصح ، ولا تعلم الكراهة لاستعمال المسك عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

ومدار هاتين الروايتين على الحجاج ، وهو ابن أرملة ، وهو صدوق كشيير الخطأ والتدليس ، وقد عنعنه ، مما يجعلنا نتوجس من هذه الرواية ، ونستوقف عن نسبة ما دلت عليه من فقه إلى عمر رضي الله عنه ، والله أعلم (١) .

قال ابن المنذر : وقد روينا عن عمر بن عبدالعزيز ، ومجاهد ، والحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح أنهم كرهوا المسك ، ولا نعلم تمتح كراهة ذلك إلا عن عطاء ، وروينا عن مجاهد أنه كان يحب المسك ويعجبه ، ويكرهه للميت (٢) .

(١) الذي جعلني أقرر أن الحجاج هنا هو ابن أرملة ، أن الراوي عنه في السند الأول هو شعبة ، وفي السند الثاني عباد بن العوام ، وكلامهما تلميذان للحجاج ابن أرملة ، قد رويا عنه ، انظر التهذيب (٤٥٨/١) ، كما أنه أشهر الحجاجين ، فيتبادر إلى الذهن عند عدم نسبته والله أعلم .

(٢) الأوسط (٢٩٦/٢) .

وقد ورد في السنة ما يبين طهارة المسك بل واستحباب التطيب به ،
من ذلك :-

١- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : (طيب الطيب المسك) (١) .

٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : (كنت أطيب النبي صلى الله
عليه وسلم قبل أن يحرم ، ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب
فيه مسك) (٢) .

وعن عائشة أيضا :
(كاني أنظر إلى بياض المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو محرم) (٣) .

(١) رواه أحمد (٣٦/٣) ، وأبو داود (٥٤٠/٣) ح : ٣١٥٨ ، والترمذي

(٣٠٨/٣) ح : ٩٩١ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(٢) رواه أحمد (١٨٦/٦) ، ومسلم (٨٤٩/٢) .

(٣) مسلم (٨٤٩/٢) .

المسألة الخامسة < طهارة الأنفحة >

أختتم باب إزالة النجاسة بمسألة حكم الأنفحة من حيث الطهارة ،
وتأتي أهمية هذه المسألة من استخدام الأنفحة في صناعة الجبن ،
وما يترتب على ذلك من تحريم أو تحليل أكل الجبن المصنوع من أنفحة
الميتة .

ولا شك أن أنفحة الحيوانات مأكولة اللحم المذكاة طاهرة بلا خلاف ،
وانما البحث في أنفحة الميتة ، كالتى ماتت حتف أنفها ، أو زهقت
روحها بغير الذبح أو النحر المشروع ، أو ذبحها غير مسلم أو
كتابي .

قال الفيروزآبادي : (والأنفحة : بكسر الهمزة ، وقد تشدد الحاء ،
وقد تكسر الفاء ، والمنفحة ، والبنفحة : شيء يستخرج من بطن
الجدى الراضع ، أصفر ، فيعصر في صوفة فيغلظ به كالجبين ، فإذا
أكل الجدي فهو كرش) (١) .

وأزيد التعريف بالأنفحة وضوحاً فأقول :-

الأنفحة هي جزء من أجزاء الجهاز الهضمي لدى الحيوانات المجترة ،
كالبقرة والغنم ، حيث تتكون المعدة لهذه الحيوانات من أربع حجرات :
المريء (الكرش) ثم القلنسوة ثم أم التلافيف ، ومنها ينتقل

(١) القاموس المحيط ص : ٣١٢ ، مادة : نفح

الطعام الى الحجرة الرابعة ، وهي الانفحة الغنية بالغدد المعدية ، التي تعطي الطعام افرازها فيتم الهضم المعدي ، وتحتوي الانفحة على مادة الانفحين وهو انزيم يجبن اللبن ، ولذلك فهي تستخدم في صناعة الجبن (١) ، فالانفحة تطلق ويراد بها تلك العمارة او اللبن الموجود في احدي حجرات المعدة للحيوان الرضيع ، وهي موضوع بحثنا هنا ، وتطلق الانفحة ويراد بها تلك الجلدة او الحجرة التي هي جزء من المعدة ، وهذه لا شك انها تتنجس بموت الحيوان وليس الخلاف فيها ، ولكن بما تحويه من لبن (٢) .

وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعض الاثار تتعلق بهذا الموضوع وهي كالتالي :-

الرواية عن عمر رضي الله عنه :-

١- اخرج عبدالرزاق بسنده عن شقيق انه قيل لعمر رضي الله عنه :
(ان قوما يعملون الجبن فيضعون فيه انافيح الميتة ، فقال عمر رضي الله عنه : سمو الله وكلوا) (٣) .

(١) الموسوعة الميسرة : مادة انفحة (٢٤٨/١) ، ومادة اجترار (٥٤/١) .

(٢) حاشية ابن عابدين (٢٠٦/١) : قال : ان نفس الوعاء نجس بالاتفاق ، وانظر مغني المحتاج (٨٠/١) .

(٣) عبدالرزاق (٥٣٨/٤) ، رقم = ٨٧٨٢ : عن معمر عن الاعمش - حسبت انه ذكره - عن شقيق به .

٢- وروى عبدالرزاق بسنده عن كثير بن شهاب قال : (سألت عمر بن الخطاب عن الجبن ، فقال : اذكر اسم الله وكل) .
وفي رواية ثانية : (كلوا ، فانما هو لبن أو لبأ) . وفي رواية ثالثة عند ابن المنذر : (اللبن لا يموت) (١) .

(١) عبدالرزاق (٥٣٩/٤) ، رقم = ٨٧٨٣ : عن اسرائيل عن سماك بن حرب عن رجل عن كثير بن شهاب به .
والرواية الثانية أخرجها عبدالرزاق (٥٣٩/٤) ، برقم = ٨٧٨٧ : عن اسرائيل عن أبي اسحق عن قرظة بن أرطاة عن عبد خير عن كثير بن شهاب به .
والبيهقي (٦/١٠) : من طريق قرظة يحدث عن كثير بن شهاب بلفظ : -
ان الجبن من اللبن ... ، فكلوا واذكروا اسم الله عليه ولا يغرنكم أعداء الله .

والرواية الثالثة أخرجها ابن المنذر (٢٨٩/٢) : من حديث يحيى بن يمان عن محمد بن عجلان عن أبي اسحق عن قرظة قال : قال عمر ...

٣- وروى البيهقي بسنده عن شور بن قدامة قال : (قريء علينا كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ان كلوا الجبن مما صنعه اهل الكتاب) .

وفي رواية : (ان لا تأكلوا من الجبن الا ما صنع اهل الكتاب) (١) .

هذه الاشارة ^{المثلية} هي كل ما وقفت عليه في ما روي عن عمر رضي الله عنه فيما يتعلق بحكم الانفحة من حيث الطهارة ، ولا يخفى ما بين ^{الأثرين الأولين} والاثر الاخير من التعارض ، فقد جاء في الاثر الاخير : (ان كلوا الجبن مما صنعه اهل الكتاب) ، فهو يدل بمفهومه على النهي عن اكل الجبن الذي صنعه غير اهل الكتاب ،

(١) البيهقي (٦/١٠) : من طريق شعبة عن رجل من بني عقيل عن عمه قال قريء علينا كتاب عمر رضي الله عنه ... ، قال الشيخ - يعني البيهقي - هو ابراهيم العقيلي وعمه شور بن قدامة ، رواه سفيان الثوري عنه ، ثم باق اسناده الى سفيان حدثني ابراهيم العقيلي حدثني عمي شور بن قدامة قال جاءنا كتاب عمر ... انتهى .

وابراهيم العقيلي وعمه شور بن قدامة لم يوثقهما أحد ، وليس لهما رواية في شيء من الكتب ، حسب ما اطلعت عليه ، غير هذه ، فالحديث يكون بذلك ضعيفا بهذا الاسناد ، والله اعلم ، انظر الجرح والتعديل (٢/١٢٢، ٤٦٧) ، والشقات لابن حبان (١٠٠/٤) ، (٢٢/٦) ، والتاريخ الكبير (٣١١/١) .

يعني من المجوس وغيرهم من المشركين (١) ، وجاء التصريح بهذا المفهوم في الرواية الأخرى حيث جاء فيها : (ان لا تاكلوا من الجبن الا ما صنعه اهل الكتاب) ، الا ان هذا الاثر يفتقر الى صحة الاسناد من جهة ، ومن جهة أخرى يعارض ما ثبت عن عمر رضي الله عنه من جواز اكل الجبن المصنوع من انايح الميتات ، وهو ما دل عليه الأثران الأولان بوضوح ، ففي الاثر الاول سئل عن الجبن الذي يوضع فيه انايح الميتة ، فقال : (سموا وكلوا) ، وهو صريح في طهارة انفحة الميتة ، وكذلك الاثر الثاني يدل على طهارة الانفحة ، وقوله : (ان اللبن لا يموت) ، اي ان لبن الانفحة ، ويسمى ايضا انفحة ، لا يموت بموت الحيوان ، اي لا يتنجس .

فالفقه الذي ينبغي ان ينسب الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذه المسألة هو ان انفحة الميتة طاهرة لا تتنجس بموت الحيوان والله اعلم .

أقوال العلماء :-

اختلف العلماء في نجاسة انفحة الميتة الى قولين :-

(١) قال الشوكاني في فتح القدير (١٤/٢) ، عند الآية (وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم) : الطعام اسم لما يؤكل ، وذهب اكثر اهل العلم الى تخصيصه هنا بالذبايح .

القول الأول :-

وافق أصحاب هذا القول عمر رضي الله عنه في القول بطهارة انفحة الميتة ، وممن قال بذلك : أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد ، وقال به داود (١) .

القول الثاني :-

وهو أن انفحة الميتة نجسة ، وهو قول مالك ، والشافعي ، ورواية عن أحمد (٢) .

الأدلة :-

دليل القول الأول :-

١- الانفحة عند القائلين بطهارتها ، هي جزء منفصل عن الميتة ، كالبيضة ، واللبن في الفرع ، فلا يموت بموت الحيوان ، فكما كان طاهرا حال الحياة ، فإنه يبقى طاهرا بعد الممات . (٣)

٢- ولأن الصحابة رضي الله عنهم أكلوا الجبن لما دخلوا على المجوس المداخن ، وهو يعمل بالانفحة ، وذبائحهم ميتة (٤) ،

(١) بدائع الصنائع (١/٦٣، ٧٦) ، حاشية ابن عابدين (١/٢٠٦) ،
المغني (١/٧٤) .

(٢) انظر حاشية الدسوقي (١/٥٠) ، مغني المحتاج (١/٨٠) ، كشاف
القناع (١/٥٦) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (١/٢٠٦) .

(٤) المغني (١/٧٤) .

قال ابن تيمية : وكان هذا ظاهرا باثغا بين الصحابة ، وما ينقل عن بعض الصحابة من كراهة ذلك ففيه نظر ، فانه من نقل بعض الحجازيين وفيه نظر ، واهل العراق كانوا اعلم بهذا ، فان المجوس كانوا ببلادهم ولم يكونوا بأرض الحجاز (١) .

وجدير بالذكر ، ان المجوس وان ورد فيهم قوله صلى الله عليه وسلم : (سنوا بهم سنة اهل الكتاب) (٢) ، فان ذلك ليس فيما يتعلق بالذباح ، قال ابن كثير (٣) : (واما المجوس فانهم وان اخذت منهم الجزية ، تسبوا والحاقا لاهل الكتاب ، فانهم لا تؤكل ذبائحهم ، ولا تنكح نساؤهم) .

٣- واستدلوا ايضا بحديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السمن والجبن والفراء فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرم

(١) الفتاوى الكبرى (٥٠/١) ، وقد روى البيهقي جملة كبيرة من هذه الاشار في السنن (٧،٦/١٠) .

(٢) رواه مالك في الموطأ (٢٧٨/١) ، وقال ابن كثير في التفسير (٢٧/٣) : روي مرسل ، ولكن لم يثبت بهذا اللفظ ، وانما الذي في صحيح البخاري عن عبد الرحمن بن عوف ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر .

(٣) تفسير ابن كثير (٢٧/٣) ، وفتح القدير (١٤/٢) .

الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه (١) .
وقد ثبت هذا الحديث موقوفا من قول سلمان رضي الله عنه ، حين كان
ناثب عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المدائن ، ومعلوم انه لم
يكن السؤال عن جبن المسلمين واهل الكتاب ، فان هذا امر بين ،
وانما كان السؤال عن جبن المجوس ، فدل ذلك على ان سلمان كان
يفتي بحلها .

دليل القول الثاني :-

احتج اصحاب القول الثاني بالادلة الدالة على تحريم الميتة دون
تفريق بين اجزائها ، وان كان كثير منهم يرى ان الانفحة هي جزء
منفصل عن الحيوان ، فهي طاهرة لا تموت بموت الحيوان ، الا انها
ماثع في وعاء نجس ، فتتنجس لمجاورتها للنجس (٢) .
ولانها لو اصاب الميتة بعد فصلها عنها لكانت نجسة ، فكذلك قبل
فصلها (٢) .

(١) رواه الترمذي (٢٢٠/٤) : وقال هذا حديث غريب لانعرفه مرفوعا الا
من هذا الوجه ، يعني من طريق سيف بن هارون البرجمي ، قال في
التقريب ص : ٢٦٢ : ضعيف .

ورواه مرفوعا الحاكم (١١٥/٤) ، من طريق سيف بن هارون .

قال الذهبي : ضعفه جماعة .

ورواه ايضا ابن ماجة (١١١٧/٢) ، ورجح الترمذي والبخاري
الموقوف . فالصواب انه من قول سلمان .

(٢) المغني (٧٤/١) ، كشف القناع (٥٦/١) ، بدائع الصنائع (٦٣/١) .

(٣) المغني (٧٤/١) .

المناقشة و الترجيح :-

لقد وقع الاختلاف بين العلماء فيما ينسب من اجزاء الميتة بالموت ، والسبب في ذلك اختلافهم في ما يطلق عليه اسم الحياة من افعال الاعضاء ، فمنهم من قال ان النمو والتغذي هو من افعال الحياة ، وفيهم من قال انه لا يطلق اسم الحياة الا على الحس ، والذي لا احساس فيه لا يسمى حياً ، فلا يسمى ميتاً ، ولا يموت بموت الحيوان كالشعر والصوف ، بدليل ان الجميع اتفقوا على ان ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت لورود ذلك في الحديث (١) ، واتفقوا على ان الشعر اذا قطع من الحي فانه طاهر فدل على ان ما لا احساس به من اجزاء الحيوان لا يموت بموت الحيوان ، لانه لا يسمى حياً (٢) ، ومع ذلك فان كثير ممن جعل النمو والتغذي من افعال الحياة ، ورتب على ذلك نجاسة الاعضاء المتصفة بذلك وان لم يكن فيها احساس كالشعر والصوف والقرن ، فانه يخرج الانفة من حكم ذلك لانها جزء منفصل عن الحيوان ، ويكتفي للحكم عليها بالنجاسة

- (١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت) ، قال الحافظ : أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه ، واللفظ له . بلوغ المرام ص : (٤) .
- (٢) انظر بداية المجتهد (٩١/١) .

بأنها مائع لاقت وعاء نجسا فتنجست بالمجاورة (١) .

فالتنجس مبني على مقدمتين :- على أن المائع لاقي وعاء نجسا ، وعلى أنه اذا كان كذلك صار نجسا (٢) .

وهذا غير مسلم ، قال ابن تيمية :- (لا نسلم أن المائع ينجس بملاقاة النجاسة) ، ويقال ثانيا :- الملاقاة في الباطن ، لا حكم لها ، كما قال تعالى :- (نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين) (٣) ، وصف اللبن مطلقا بالخلوص والسيوغ مع خروجه من بين فرث ودم ، وذا آية الطهارة . ولهذا يجوز حمل الصبي الصغير في الصلاة مع ما في باطنه (٤) .

ومن أقوى أدلة القائلين بالطهارة فعل الصحابة ، وأكلهم من جبن المجوس ، وقد أجيب عن ذلك بأن المجوس لم يكونوا يتولون الذبح بأنفسهم ، وكان جزاروهم اليهود والنصارى ، وقد روي أن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم الذين قدموا العراق مع خالد ، كسروا جيشا من أهل فارس ، بعد أن نصبوا الموائد ، ووضعوا طعامهم ليأكلوا ، فلما فرغ المسلمون منهم ، جلسوا فأكلوا ذلك الطعام ،

(١) وقد كره بعض العلماء أجزاء الميتة المنفصلة حتى الصلبة ، فقد نقل كراهة البيضة التي قد صلب قشرها ، تخرج من بطن الدجاجة الميتة ، عن علي بن أبي طالب ، وربيعه ، ومالك ، وبعض الشافعية ، لأنها جزء من الدجاجة ، المغني (٧٥/١) .

(٢) الفتاوى الكبرى (٥٠/١) .

(٣) النحل (٦٦) .

(٤) بدائع الصنائع (٦٣/١) ، الفتاوى الكبرى (٥٠/١) .

والظاهر انه كان لحما ، فلو حكم بنجاسة ما ذبح ببلدهم لما اكلوا من لحمهم شيئا ، فاذا حكموا بحل اللحم ، فالجبن اولى (١) .

وبالرجوع الى القصة ، يتبين ان هذا الطعام لم يذبح ببلد المجوس ، وانما هو طعام بكر بن وائل من نصارى العرب ، فقد قتل منهم خالد يوم الولجة طائفة ، ممن كان مع الفرس ، فاجتمعوا وكاتبوا الاعاجم ، فأرسل اليهم اردشير جيشا ، فبينما هم قد نصبوا لهم سماطا فيه طعام ، اذ غافلهم خالد بجيشه ، وقاتلهم ، ولما هزم خالد الجيش ، عدل الى الطعام الذي كانوا قد وضعوه ليأكلوه ، فقال للمسلمين : هذا نفل فانزلوا فكلوا (٢) .

فلا يصح الاحتجاج بهذه القصة على اباحة الصحابة لطعام المجوس وما ذبح ببلادهم حتى يكون الجبن اولى ، فيبقى الاستدلال بأكل الصحابة لجبن المجوس على طهارة انفحة الميتة قاثما والله اعلم .

وبذلك يترجح لي قول من قال بطهارة انفحة الميتة ، وهو الراي الذي نسبته الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وبهذه المسألة نأتى على نهاية باب ازالة النجاسة ، لننتقل منها الى باب آخر وهو باب

الوضوء .

(١) المغني (٧٥/١) .

(٢) البداية والنهاية (٢٤٦/٦) ، وكانت هذه الوقعة تسمى وقعة

اليس .

الباب الخامس في الوضوء

وفيه المسائل التالية :-

- ١- وجوب الوضوء
- ٢- نية الوضوء
- ٣- التسمية عند الوضوء
- ٤- الجمع بين المضمضة والاستنشاق
- ٥- مسح الأذنين
- ٦- غسل القدمين
- ٧- تخليل الأصابع
- ٨- الموالاة في الوضوء
- ٩- تجديد الوضوء
- ١٠- تكرار أفعال الوضوء
- ١١- الاستعانة في الوضوء
- ١٢- الذكر المستحب بعد الوضوء
- ١٣- وضوء الجنب لمعاودة الجماع
- ١٤- وضوء الجنب للنوم
- ١٥- وضوء الجنب اذا أراد الأكل
- ١٦- بقاء الجنب على الجنابة اذا توضأ
- ١٧- استحباب الوضوء لمن أراد النوم
- ١٨- فصل أماكن وضوء الرجال
- عن أماكن وضوء النساء
- ١٩- جواز الوضوء في المسجد
- ٢٠- قراءة المحدث للقرآن
- ٢١- قراءة الجنب والحائض للقرآن

~~١٢- الذكر المستحب بعد الوضوء~~

الباب الخامس

< باب الوضوء >

(مقدمة باب الوضوء)

الوضوء في اللغة :- مأخوذ من الوضأة ، وهو الحن والنظافة والنقاوة .

وهو بضم الواو : مصدر ، وبفتحها : الماء الذي يتوضأ منه .

وفي الشرع :- غسل ومسح في اعضاء مخصوصة ، وفيه معنى لغوي لانه يحسن الاعضاء التي يقع عليها الغسل (١) .

واهل العلم لم يسلكوا في ترتيب مسائل الوضوء ملكا واحدا ، ففي بعض الكتب تقم مسائل الوضوء الى شروط وفرائض وسنن ومكروهات ، وفي بعضها الى اركان وسنن وآداب ، وفي بعضها يجمعون بين المستحبات والواجبات تحت باب صفة الوضوء ، ويقدمون عليه نية الوضوء مثلا ، وهكذا ، ونظرا لقلة المسائل التي سوف اتناولها بالبحث هنا ان شاء الله ، لعدم ورود ما يبين رأي عمر رضي الله عنه في غيرها ، فاني اشرت ان اسوقها متتابعة بدون تقسيم مراعيها في ترتيبها تقدم بعضها على بعض في افعال الوضوء وهي :

(١) انيس الفقهاء ص: ٥٠ ، وشرح منتهى الارادات (٤٤/١) ، والمصباح

المنير ص: ٢٥٤ .

- ١- وجوب الوضوء .
- ٢- نية الوضوء .
- ٣- التسمية عند الوضوء .
- ٤- الجمع بين المضمضة والاستنشاق .
- ٥- مسح باطن الاذنين وظاهرهما .
- ٦- غسل القدمين .
- ٧- تخليل الاصابع .
- ٨- الموالاة .
- ٩- تجديد الوضوء .
- ١٠- تكرار افعال الوضوء .
- ١١- الاستعانة في الوضوء .
- ١٢- الذكر بعد الوضوء .

ثم اذكر بعد ذلك ان شاء الله الاشار الدالة على استحباب الوضوء في بعض الاوقات والاحوال ، وبعض المستحبات في الوضوء ، ثم اختتم الباب بنواقض الوضوء .

المسألة الأولى
< وجوب الوضوء >

اتفق العلماء على وجوب الوضوء ، وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يفيد ذلك وهو ما يلي :-

الرواية عن عمر :-

روى ابن أبي شيبة بسنده عن المستورد بن الأحنف قال : قال عمر رضي الله عنه : (لا تقبل صلاة بغير طهور) (١) .

والطهور ، والطهارة : النظافة لغة ، ورفع الحدث وإزالة النجاسة أو ما في معناهما شرعا (٢) ، فيدخل في معناه الوضوء ، والآخر صحيح الدلالة على اشتراط الوضوء لصحة الصلاة ، وهذا الاشتراط يتضمن الوجوب ، وقدرا زائدا عليه .

وما روى عن عمر رضي الله عنه وغيره من أهل العلم من وجوب الوضوء قد قام الدليل من الكتاب والسنة والاجماع على تأييده واعتباره .

(١) ابن أبي شيبة (٥/١) : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن

أبي حمزة عن المستورد بن الأحنف به .

(٢) انظر ص : ١ .

الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق (الآية (١) .

وأما السنة : فقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه مسلم :
(لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول) (٢) ، وقوله عليه
الصلاة والسلام فيما رواه الشيخان (لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى
يتوضأ) (٣) .

وأما الاجماع ! فقد قال ابن رشد : لم ينقل عن أحد من المسلمين في
ذلك خلاف (٤) .

(١) الماشدة ٦ .

(٢) رواه أحمد كما الفتح الرباني (٢٩٩/١) ، ومسلم (٢٠٤/١) ،

ح: (٢٢٤) ، باب وجوب الطهارة للصلاة .

(٣) متفق عليه كما في اللؤلؤ والمرجان ص: ٥٧ .

(٤) بداية المجتهد (٩/١) .

المسألة الثانية

< اشتراط النية للوضوء >

ذكرت في المسألة الأولى وجوب الوضوء ، أما هذه المسألة فهي في النية ،

والنية لغة : من نوى الشيء ينويه نية :- إذا قصد (١) .

قال البيضاوي :- النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع ، أو دفع ضرر حالا أو مالا ، والشرع خصه بالارادة المتوجهة نحو الفعل لابتغاء رضا الله ، وامتنال حكمه . (٢)
وارتباط النية بالعبادات ، ومنها الوضوء امر مسلم .
وأحاول في هذه المسألة التعرف على رأى عمر رضي الله عنه في اشتراط النية للوضوء .

الرواية عن عمر :-

أخرج الشيخان بسنديهما عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال : (إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى) الحديث (٣) .

وعمر رضي الله عنه هو راوى هذا الحديث ، فيجوز لنا أن ننسب اليه

(١) القاموس المحيط ص : ١٧٢٨ .

(٢) نيل الأوطار (١/١٣٢) .

(٣) متفق عليه ، كما في اللؤلؤ والمرجان ص : (١٩٦) ، كتاب الامارة .

موجبه . وموجب هذا الحديث موضع خلاف بين العلماء ، ولا شك ان المراد بالاعمال فى قوله : (انما الاعمال بالنيات) ، ليس صورة العمل ، فانها توجد بلا نية ، وانما المراد حكم العمل لا يثبت الا بنية ، فلا بد فيه من حذف مضاف .

وهذا المحذوف اما ان نقدره :- صحة الاعمال بالنيات او ما يقاربه ، واما ان نقدره :- كمال الاعمال بالنيات او ما يقاربه .

فعلى التقدير الاول تكون النية شرطا فى العمل ، وعلى التقدير الثانى لا تكون شرطا فيه . وقد رجح الاول بان الصحة اكثر لزوما للحقيقة من الكمال فالحمل عليها اولى (١) ، وبعبارة اخرى : هذا التركيب < انما الاعمال بالنيات > من المقتضى المعروف فى الاصول - على طريقة الاحناف فى تقسيم دلالات اللفاظ - وهو ما استلزم احد تقديرات لاستقامة الكلام ، ولا عموم له ، فلا بد من دليل فى تعيين احد هذه التقديرات ، ودليل تقدير الصحة ، انها اقرب الى الحقيقة - التى هى نفى صورة العمل - من الكمال .

وجدير بى ان اذكر ان الاختلاف فى اشتراط النية انما هو فى الوسائل ، اما المقاصد فلا اختلاف بينهم فى اشتراطها (٢) .

(١) احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام (١٠/١) ، وفتح البارى (٩/١) .

(٢) نيل الاوطار (١٣٢/١) .

والمقاصد : هي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها ، مثل الصلاة .
وأما الوسائل : فالمشهور في الاصطلاح عند المالكية التعبير عنها
بالمذرائع ، وهي الطرق المفضية الى المقاصد ، كالوضوء . (١)

وممن ذهب الى ان النية شرط في الوضوء الشافعي وأحمد ومالك (٢) ،
وذهب الحنفية الى ان الحديث لا يدل على ذلك ، وإنما يدل على ان كل
عبادة بنية ، والوضوء لا يقع عبادة بدونها ، وليس الكلام في هذا ،
بل في انه اذا توضحا ولم ينو حتى لم يقع هذا الوضوء عبادة سببا
للثواب ، فهل يقع الشرط المعتبر للصلاة حتى تصح به أو لا ، ليس في
الحديث دلالة على نفيه ولا اثباته .

يقول الحنفية : نعم يقع الشرط المعتبر للصلاة لان الشرط مقصود
التحصيل لغيره لا لذاته فكيف حصل المقصود وصار تحقق المطلوب كستر
العورة وباقى شروط الصلاة لا يفتقر اعتبارها الى ان تنوى ، فمن
ادعى ان الشرط وضوء هو عبادة فعليه البيان (٣) .

والفريقان لهم أدلة أخرى ، والمقصود هنا التعرف على دلالة هذا
الحديث الذي رواه عمر رضي الله عنه حتى نشبته رأيا له ، وكما

(١) تهذيب الفروق والقواعد السنية (٤١/٢) بتصرف .

(٢) انظر جواهر الاكلیل (١٥/١) ، والمجموع (٣٥٥/١) ، شرح منتهی

الارادات (١٤٧/١) .

(٣) فتح القدير (٣٢/١) .

تقدم فان الامر محتمل ويصعب الجزم بان عمر رضى الله عنه يرى ان
النية شرط فى صحة الوضوء او عكس ذلك اعتمادا على هذا الحديث
والله اعلم .

المقالة الثالثة

< استحباب التسمية عند الوضوء >

يكاد يتفق العلماء على شرعية التسمية عند الوضوء لولا رواية ضعيفة عن مالك أنها بدعة (١)، ويكاد يتفقون كذلك على أنها مستحبة لولا بعض الروايات عن أبي حنيفة ومالك أنها مباحة لا فضيلة في فعلها (٢) .

وانما اختلافهم في وجوبها ، وهل تبطل صلاة من تركها عمدا ؟ وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أثر في التسمية عند الطهارة وهو ما يلي :-

الرواية عن عمر :-

أخرج ابن المنذر بسنده عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال : (بينما عمر يغتسل إلى بعير ، وأنا أستر عليه بثوب يعلى الساتر قال :- بسم الله) (٣) .

(١) حاشية الدسوقي (١/١٠٣) ، والمجموع (١/٢٨٧)

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن المنذر (١/٣٦٨) : حدثنا موسى بن هارون ثنا أبي ثنا محمد بن

بكير ثنا ابن جريج قال : أخبرني عطاء قال أخبرني صفوان بن

يعلى بن أمية به .

هذا الأثر نستفيد منه أن عمر رضي الله عنه يرى التسمية عند الطهارة بدون تعيين أن ذلك على الوجوب أو الاستحباب ، لأنه فعل منه رضي الله عنه والفعل يحتمل كل ذلك .

ثم ان هذا الأثر وارد في الاغتسال ولعدم الفارق بين الغسل والوضوء من حيث التسمية اذ كلها طهارة ، عممت الحكم ، فالعلماء يسوون بينهما في هذا الحكم حسب ما اطلعت عليه ، وقد قاس الحنابلة التسمية في الغسل على الوضوء . (١)

وقد اختلف العلماء في حكم التسمية على مايلي :-

أقوال العلماء :-

القول الأول :-

أن التسمية واجبة ، فان تركها سهوا صحت صلاته ، وهو قول أحمد واسحاق (٢) ، وحكاه النووي - نقلا عن المحاملي (٣) - عن أهل الظاهر (٤) ، والذي قرره ابن حزم أنها مستحبة (٥) .

(١) كشف القناع (٩١/١) .

(٢) شرح منتهى الارادات (٤٥/١) ، والمغني (١٠٢/١) .

(٣) المحاملي هو : أحمد بن محمد بن القاسم ، أبو الحسن الضبي ، من رفقاء أصحاب الشيخ أبي حامد ، توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة . انظر طبقات الشافعية (٤٨/٤) ، وسير أعلام النبلاء (٤٠٣/١٧) .

(٤) المجموع (٣٨٧/١) .

(٥) المحلى (٦٨/٢) .

القول الثاني :-

ان التسمية مستحبه ، وهو قول جمهور العلماء ابي حنيفة ومالك والشافعي ، وغيرهم ، ورواية عن احمد (١) .

الادلة :-

دليل القول الاول :-

استدل القائلون بوجوب التسمية بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :- < لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه > (٢) .

(١) فتح القدير (٢١/١) ، حاشية الدبوقي (١٠٣/١) ، المجموع (٣٨٧/١) ، المغني (١٠٢/١) .

(٢) قال في المنتقى (٨٢/١) : رواه احمد وابوداود وابن ماجه .

قال الحافظ في التلخيص (٧٣/١) : وفي الباب عن ابي سعيد ، وسعيد بن زيد ، وعائشة ، وسهل بن سعد ، وابي سبرة ، وام سبرة ، وعلي ، وانس ، ثم خرج هذه الاحاديث وبين ضعفها ، وقال الترمذي (٣٨/١) والبيهقي (٤٣/١) : اسانيد هذه الاحاديث كلها ضعيفة ، وقال احمد : لا علم في هذا الباب حديثا له اسناد جيد ، قال الحافظ : والظاهر ان مجموع هذه الاحاديث يحدث منها قوة تدل على ان له أصلا ، وقال ابو بكر ابن ابي شيبة : ثبت لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله ، وفي نيل الاوطار (١٣٤/١) : وقال ابن سيد الناس في شرح الترمذي : ولا يخلو هذا الباب من حديث حسن صريح ، وصحيح غير صريح .

ف قوله صلى الله عليه وسلم : < ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه > نفي في نكرة يقتضي أن لا يصح وضوؤه بدون التسمية (١) . وبعبارة أخرى ؛ هذه نكرة في سياق النفي فتعم كل وضوء ، الوضوء المجزي ، والوضوء الكامل .

واحتجوا أيضا بحديث أنس رضي الله عنه قال :- طلب بعض أصحاب النبي وضوءا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :- < هل مع أحدكم ماء ؟ فوضع يده في الماء ، وقال توضع بسم الله > قال فرايت الماء يخرج من بين أصابعه حتى توضع من عند آخرهم ، قال قلت لأنس : كم تراهم ؟ قال نحو من سبعين (٢) .

ف قوله صلى الله عليه وسلم < توضع بسم الله > أمر بالتسمية ، والأمر في ظاهره للوجوب .

(١) المغني (١/١٠٣) .

(٢) قال في نصب الراية (٧/١) : رواه ابن خزيمة والنسائي والدارقطني ثم البيهقي وقال : هذا أصح ما في التسمية ، وقال النووي في المجموع (٣٨٥/١) : إسناده جيد .
واصل الحديث عن أنس متفق عليه .

دليل القول الثانى :-

احتج أصحاب القول الثانى على استحباب التسمية بحديث انس المتقدم فى أدلة القول الاول وهو يفيد الاستحباب فقط .

ويمكن ان يحتج فى المسألة بحديث :- (كل امر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع) ، وفى رواية (أجزم) وفى رواية (لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم) (١) .

أما دليلهم على عدم الوجوب قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذ قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق) الآية (٢) ، فلم يأمر الله تعالى بالتسمية .

(١) رواه ابن ماجه رقم : (١٨٩٤) ، وأبو داود رقم : (٤٨٤٠) وقال :

رواه يونس وشعيب وسعيد بن عبدالعزيز عن الزهري مرسل ، يشير إلى الصحيح فيه المرسل ، والذي وصله هو قره بن عبد الرحمن المعافري ، قال الدارقطني (٢٢٩/١) : وقره ليس بالقوي فى الحديث والمرسل هو الصواب .

(٢) المائدة (٦) .

وقال صلى الله عليه وسلم في حديث المييء صلاته : (فتوضاً كما أمرك الله) (١) ، وليس فيما أمر الله التسمية .

واستدلوا أيضا بحديث ابن مسعود ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (اذا تطهر أحدكم فليذكر اسم الله عليه فانه يظهر جسده كله ، فان لم يذكر أحدكم اسم الله على طهوره لم يظهر الا ما مر عليه الماء) (٢) .

(١) رواه ابوداود (٥٢٧/١) ح : ٨٥٨ ، من طريق علي بن يحيى بن خالد عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع ، بمعناه ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل : فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ، ثم يكبر الله عز وجل ويحمده ، ثم يقرأ من القرآن ما اذن له فيه وتيسر) .
ورواه أيضا الترمذي (١٠٠/٢) ح : ٣٠٢ ، وقال : حديث حسن ، وابن ماجه (١٥٦/١) ح : ٤٦٠ ، والطحاوى في شرح معاني الاشار (٣٥/١) ، والدارقطني (٩٥/١) ، والبيهقي (٤٤/١) ، كلهم من طريق يحيى ، وصححه النووي في المجموع (٣٩٣/١) .
قال في نصب الراية (٣٧٩/١) ، ذكر ابن القطان أن يحيى لا يعرف له حال ، - قال في التقريب ص : (٥٩٠) : مقبول - وحديث المييء صلاته في الصحيحين عن أبي هريرة .

(٢) رواه البيهقي (٤٤/١) : وقال هذا ضعيف ، لا علم رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم وهو متروك الحديث ، ثم اخرج نحوه عن أبي هريرة وابن عمر وضعفهما ، قال النووي في المجموع (٣٨٤/١) : وهو حديث ضعيف عند ائمة الحديث .

المناقشة :-

تلك هي اقوال اهل العلم ، وادلتهم ، وقد ناقش كل منهم الآخر ، فعمدة القائلين بوجوب التسمية هو حديث : (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) ، ولا شك انه ظاهر في الوجوب ، ولا بد للفريق الثاني ان يجيبوا عن هذا الدليل حتى يسلم لهم ما ذهبوا اليه ، فكان من اجابتهم انه حديث ضعيف ، ضعفه الامام احمد وغيره ، واجيب بانه وان كان ضعيفا فانه يتقوى بكثرة طرقه وثوابده ، فقد روى هذا الحديث غير ابو هريرة :- ابو سعيد الخدري ، وسعيد بن زيد ، وعائشة ، وسهل بن سعد ، وابو سبرة ، وام سبرة ، وعلى ، وانس ، فهذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا (١) .

ولكن على تقدير صحة هذا الحديث فقد تناولوه على النية وجعلوه ذكر القلب ، فلما كان النسيان محله القلب ، كان محل ضده - الذي هو الذكر - القلب ايضا ، وانما ذكر القلب ؛ النية والعزيمة . (٢) وقيل : المراد لا وضوء كامل ، وكلا التاويلين خلاف الظاهر .

- (١) انظر تخريج مشكاة المصابيح ح : ٤٠٢ ، وممن حسن الحديث بناء على كثرة طرقه : صالح بن مهدي المقبلي في المنار من المختار (٤٨/١) ، والكمال ابن الهمام في فتح القدير (٢٣/١) ، وقال : بل بعضها بخصوصه حسن لمن تأمل كلام اهل الثان عليها .
- (٢) تهذيب السنن (٨٨/١) .

أما أدلة القائلين بعدم الوجوب ، فأجيب عن حديث المسئء صلاته بأن اللفظ الذى استدلوا به وهو قوله :- < فتوضاً كما أمرك الله > هو من طريق يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد ، قال ابن القطان لا يعرف له حال ، والحديث فى الصحيحين من حديث أبي هريرة وليس فيه هذه اللفظة مما يؤكد خطأ تلك الرواية . (١)

كما أنه ليس بصريح ، فإن أمر الله يشمل فعل الرسول ، فكأنه قال توضاً كما يجب ، ولا يتعين الأمر وينحصر فى القرآن ، وكان يلزم على مقتضى قولهم أن الاحالة على القرآن وحده ، أن يمسح الرجلين عملاً بقراءة الجهر المشهورة ، أو يجمع بين الغسل والمسح لأنه ظاهر القرآن ، فإن قالوا يجمع بين القرآن والمسح ، يقال : كذلك هنا (٢) .

وحديثهم الآخر عن ابن مسعود أيضاً ضعيف . (٣)

يشكل على الفريقين معاً حديث المهاجر بن قنفذ قال :- أتيت النبى صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ ، فسلمت عليه ، فلم يرد على ، فلما فرغ قال :- (أنه لم يمنعنى أن أرد عليك ، إلا أنى كنت على

(١) تقدم تخريج الحديث ص : ٢٧٤ .

(٢) المنار فى المختار (٥٢/١)

(٣) تقدم تخريجه ص : ٢٧٤ .

غير وضوء) . (١)

وما في الصحيحين عن أبي الجهم قال :

« أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل ، فلقى رجل ،
فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار ، فمسح وجهه ويديه
، ثم رد عليه السلام > (٢) .

الحديثان

فهذان يدلان على عدم ذكره صلى الله عليه وسلم اسم الله
تعالى على غير طهارة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرد السلام على
من سلم عليه ، وعلل ذلك بقوله « انى كنت على غير وضوء » ، ورد
السلام من ذكر الله ، ومقتضى هذا ترك التسمية في أول الوضوء
الكائن عن حدث ، لأن المتوضئ يكون على غير طهاره .

وهذا يشكل على القائلين بالوجوب والاستحباب معا .

وقد حاول بعض العلماء التوفيق بين هذه الأحاديث الدالة على عدم

(١) قال الزيلعي في نصب الراية (٥/١) : أخرجه أبوداود ، والنسائي

، وابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم وقال : انه صحيح على شرط
الشيخين ، ولم يخرجاه .

(٢) انظر نصب الراية (٦/١) .

ذكر الله على غير طهارة ، وبين الأحاديث الدالة على التسمية في أول الوضوء فقد أجاب ابن الهمام عن ذلك بقوله :- > المعارضة غير متحققة ، لأن كراهة ذكر - صفته أنه - لا يكون من متممات الوضوء لا يستلزم كراهة ما جعل شرعا من ذكر الله تعالى تكميلا له بعد ثبوت جعله كذلك بالحديث الحسن ، فذلك الذكر ضروري للوضوء الكامل شرعا ، فلا تعارض للاختلاف . انتهى < (١) .

بل قد جاء ما يثبت استحباب ذكر الله على غير طهارة في غير هذه المواضع ، وهو ما رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (بت ليلة عند خالتي ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فاضطجعت في عرض الوسادة ، واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طولها ، فنام عليه السلام حتى اذا انتصف الليل - أو قبله ، أو بعده بقليل - استيقظ فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ، ثم قرأ العشر الخواتم من سورة آل عمران ، ثم قام الى شن (٢) معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه ، ثم قام ف صلى) الحديث (٣) .

(١) فتح القدير (٢٣/١) .

(٢) الشن والشنه ، بفتح الشين المشددة ، وتشديد النون : الخلق من كل أنية صنعت من جلد ، وجمعها شان . انظر اللسان (٢٤١/١٣) .

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء ، باب قراءة القرآن بعد الحدث (٤٦/١) .

ففي هذا الحديث ما يفيد استحباب ذكر الله ولو على غير طهارة في هذا الموضع ، الا ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينتقض وضوءه بالنوم كما ثبت في حديث آخر (١) ، والله اعلم .

حديث

(١) وهو عبد الله بن عباس (انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد ، حتى غط - او نفخ - ثم قام يمشي) ، رواه ابوداود (١٣٩/١) ، وقال : كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظا ، وقال : وقالت عائشة : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (تنام عيناي ولا ينام قلبي) .

المسألة الرابعة

<استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق >

من صفات الوضوء الثابتة في السنة : المضمضة والاستنشاق ، حتى ذهب بعض العلماء الى ايجابها (١) .

وبحثنا هنا ليس في الايجاب او النذب ، ولكن البحث حول جمع المضمضة والاستنشاق ، وفعلهما من غرفة واحدة ، او فعلهما وايهما افضل .

وفي ذلك ورد عن عمر رضي الله عنه ما يلي :

الرواية عن عمر رضي الله عنه :-

روى ابن ابي شيبة بسنده عن جميل بن يزيدي قال : (رايت عمر تمضمض واستنشق من كف واحدة) (٢) .

هذا الاثر دل على ان عمر رضي الله عنه يرى ان الافضل في المضمضة والاستنشاق ان يجمع بينهما من كف واحدة ، ولذلك فعله ، والاثر

(١) انظر الاوسط (٢٧٧/١) .

(٢) رواه ابن ابي شيبة (٢٨/١) : قال : حدثنا عباد بن العوام عن

جميل بن يزيدي به .

يحتمل غير ذلك ، ولكن هذا هو الظاهر وهو واضح فيما لو توفى مرة
مرة ، ولكن ان توفى مرتين مرتين ، او ثلاثا ثلاثا ، احتمل الامر انه
يفعل كل ذلك من غرفة واحدة ، بمعنى انه يمرض ثلاثا ثم يستنشق
ثلاثا كل ذلك من كف واحدة ، او انه يخلط الممضة بالاستنشاق
فيممرض و يستنشق ثم يمرض و يستنشق ثم يمرض و يستنشق من كف
واحدة ، او انه يمرض ويستنشق من كف ثم يمرض ويستنشق من كف
اخرى ثم يمرض ويستنشق من كف ثالثة ، وكل هذه الصور جائزة عند
كثير من العلماء (١) .

والاثر الذى عندنا مجمل يحتمل كل ذلك ، فلا نعين شئ من هذه الصور
بدون دليل ، وكفيينا ان نستفيد من الاثر افضلية الممضة والاستنشاق
من كف واحدة .

اقوال العلماء :-

كل ما وقفت عليه من اقوال العلماء فى الجمع بين الممضة والاستنشاق
او الفصل بينهما ، انهم يختارون احد المفتين على وجه النذب
والاستحباب لا على وجه الالزام ، وبعضهم يصرح بالتخيير بينهما مع
تفضيل احدهما على الاخرى .

(١) انظر مثلا المجموع (٤٨٩/١) .

القول الأول :-

يفضل بعض العلماء الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كف ، مع جواز الفصل وهم الشافعية (١) ، والحنابلة (٢) .

القول الثاني :-

ويفضل المالكية والحنفية الفصل بينهما ، وفعلهما من ست غرفات في حالة الوضوء ثلاثا ثلاثا (٣) .

الإدلاء :-

دليل القول الأول :-

احتج القائلون بتفضيل الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كف واحدة ، بأن هذه المفة التي وردت في الأحاديث مثل :- حديث علي بن أبي طالب عند أبي داود - في مفة الوضوء - : (.. فمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه) ، وفي رواية : (ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد) (٤) .

(١) المجموع (٤٨٩/١) .

(٢) شرح منتهى الإرادات (٥١/١) ، والمغني (١٢/١) .

(٣) بدائع الصنائع (٢١/١) ، وحاشية الدسوقي (٩٧/١) .

(٤) رواهما ابوداود (٨١/١) ، والحديث رواه أيضا النسائي والترمذي ،

انظر جامع الأصول (١٥٢/٧) .

وحديث عبدالله بن زيد عند أبي داود ، الذي جاء فيه : (لمضمض واستنشق من كف واحدة) (١) .

وحديث عبدالله بن عباس عند البخاري : (انه توضأ فغسل وجهه ، اخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق) (٢) ، وفي رواية عند الدارمي (ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، وجمع بين المضمضة والاستنشاق) (٣) .

فهذه احاديث صحيحة ومريحة دل على افضلية الجمع بين المضمضة والاستنشاق .

دليل القول الثاني :-

استدل القائلون بتفصيل الفصل بين المضمضة والاستنشاق بدليل عقلي وآخر نقلي ، اما النقلي فهو :-

(١) رواه أبو داود (٨٧/١) بهذا اللفظ ، وأصل الحديث في الصحيحين ، انظر جامع الاصول (١٥٨/٧) .

(٢) رواه البخاري (٣٩/١) .

(٣) رواها الدارمي في مننده (١٤٣/١) ، قال النووي باسناد صحيح ، وقد صحح النووي جميع الاحاديث التي تقدمت في الجمع بين المضمضة والاستنشاق ، انظر المجموع (٣٩٨/١) .

حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال :-
(دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره ، فرأيتَه يفصل بين المضمضة والاستنشاق) (١) .
الحديث دل على أفضلية الفصل ، لأن فعله عليه الصلاة والسلام في القربات يفيد التذلل .
وأما الدليل العقلي فهو أن الفم والأنف عضوان منفردان ، فأنفرد كل واحد منها على حدة كسائر الأعضاء (٢) .

المناقشة :-

يتضح لمن يستعرض أدلة الفريقين أن القول بالجمع بين المضمضة والاستنشاق هو أصح دليلاً وأقوم قِيلاً لكثرة الأحاديث الدالة على ذلك وصحتها ، أما الفصل فلم يثبت فيه حديث وإنما جاء فيه حديث طلحة بن مصرف الذي احتجوا به ، وهو ضعيف ، قال ابن القيم : > ولم يجرء الفصل بيمين المضمضة والاستنشاق في حديث صحيح البتة ، لكن في حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده .. - فذكر الحديث - ولا يروى إلا عن طلحة عن أبيه عن جده ، ولا يعرف لجده صحبة > ، وقال الأرنؤوط : > ومصرف والد طلحة مجهول ، وفي سنده أيضاً ليث بن سليم وهو ضعيف > (٣) فلا يصح أن تعارض به الأحاديث الصحيحة والله أعلم .

(١) أخرجه أبوداود (٩٦/١) رقم : ١٣٩ ، وسكت عنه ، وضعفه الحافظ

في بلوغ المرام ص : ٨ ، والنووي في المجموع (٣٩٨/١) .

(٢) بدائع الصنائع (٢١/١) .

(٣) زاد المعاد (١٩٣/١)

المسألة الخامسة

<حكم مسح الأذنين وكيفيته>

تكلمت في المسائل السابقة عن بعض أفعال الوضوء ، كان آخرها المضمضة والاستنشاق ، والآن سأتكلم ان شاء الله عن مسألة من مسائل الوضوء التي ورد لعمر رضي الله عنه فيها رأي وهي مسألة مسح الأذنين وكيفيته .

المسح :- هو امرار اليد على الشيء البازل أو المتلطف لذهابه (١) . وقال في المصباح المنير : مسحت الشيء بالماء مسحاً : أمرت اليد عليه . قال أبو زيد : المسح في كلام العرب يكون مسحاً وهو اصابة الماء ، ويكون غسلاً يقال مسحت يدي بالماء اذا غسلتها ، وتمسحت بالماء اذا اغتسلت (٢) .

وقد ورد عن عمر رضي الله عنه ما يلي :-

الرواية عن عمر :-

روى ابن أبي شيبة بسنده عن الأسود بن يزيد : أن عمر بن الخطاب توضأ ، فأدخل أصبعيه في باطن أذنيه وظاهرهما فمسحهما (٣) .

(١) القاموس المحيط ص (٣٠٨) .

(٢) المصباح المنير ص : ٢١٨ ، مادة < مسح >

(٣) ابن أبي شيبة (١٨/١) قال : حدثنا زيد بن الحباب قال حدثنا

داؤد بن الفرات عن محمد بن زيد عن إبراهيم عن الأسود به =

هذا الاثر فيه ان عمر رضي الله عنه مسح باطن اذنيه وظاهرهما ، وفي هذا دلالة على ان عمر رضي الله عنه يرى ان الاذنين هما من الاعضاء التي تظهر في الوضوء ، وان كيفية تطهيرهما هو ان يدخل المتوضي اصبعيه في اذنيه ، وان يمسح باطن اذنيه وظاهرهما ، وهذا القدر من الاستدلال واضح فهمه من الاثر ، كما ان شرعية تطهير الاذنين موضع اتفاق بين العلماء ، نقل الاجماع على ذلك ابن جرير الطبري (١) ، وانما اختلفوا في وجوب مسح الاذنين كما سيأتي ان شاء الله .

وقد وافق كثير من العلماء عمر رضي الله عنه في كيفية تطهير الاذنين بأنهما يمسحان ، وخالف في ذلك البعض ، بسبب اختلافهم في الاذنين ، هل هما من الرأس ام من الوجه فيغسلان ، كما يلي :-

أقوال العلماء :- في الاذنين هل هما من الرأس ام من الوجه .

=وقد اورد صاحب كنز العمال ، كما في المنتخب (٤٣/٣) عن عمر : انه توطأ فمسح باذنيه وظاهرهما وباطنهما ، وقال : رايت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ، وعزاه الى مصنف عبدالرزاق ، وبالرجوع الى المصنف (١٣/١) رقم ٣٤ ، وجدت ان هذا الاثر مروي عن عثمان رضي الله عنه ، وقد اثبت محقق الكتاب - حبيب الرحمن الاعظمي - ان نسبة هذا الاثر الى عمر تصحيف ، وان الصواب انه عن عثمان .

(١) انظر المجموع (٤٤٦/١) .

القول الاول :

ذهب اكثر اهل العلم الى ان الاذنين من الراس (١) .

القول الثاني :

ان الاذنين من الوجه وبه قال الزهري (٢) .

القول الثالث :

ذهب الشافعية الى ان الاذنين عضوان مستقلان ليما من الراس ،
فيسن مسحهما على الانفراد بماء جديد ، وبه قال ابن حزم (٣) .

نلاحظ ان هذا القول يتفق مع القول الاول بان الاذنين طهارتهما المسح ،
ويختلف معه في اعتبارهما من الراس .

(١) بدائع الصنائع (٢٣/١) ، حاشية الدسوقي (٩٨/١) ، المجموع
(٤٤٣/١) ، وشرح منتهى الارادات (٤٦/١) ، والمغني (١٣٢/١) ،
ونيل الاوطار (١٦١/١) .

(٢) المجموع (٤٤٣/١) ، واحكام القرآن لابن العربي (٥٧٦/٢) .

(٣) المجموع (٤٤٣/١) ، والمطلى (٧٧/٢) .

القول الرابع :-

ان ما اقبل منهما فهو من الوجه ، يغسل معه ، وما ادبر فمن
الراس يمسح معه ، وبه قال الشعبي (١) والحسن بن صالح (٢) ،
واختاره اسحق (٣) .

الادلة :-

دليل القول الاول :

١- احتج من قال بأن الاذنين من الراس بحديث ابي امامة الباهلي ان

(١) الشعبي : هو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار ، الامام ، علامة
العصر ، ابو عمرو الهمداني ثم الشعبي . مولده في امرة عمر بن
الخطاب لت سنين خلت منها ، ادرك خمسمائة صحابي او اكثر ،
وتوفي سنة ست ومائة . سير اعلام النبلاء (٢٩٤/٤) .

(٢) الحسن بن صالح : هو ابن صالح بن حي ، الامام الكبير ، احد الاعلام
ابو عبدالله الهمداني الثوري الكوفي ، الفقيه ، العابد ، اخو
الامام علي بن صالح ، مات سنة تسع وستين ومائة . سير اعلام
النبلاء (٣٦١/٧) .

(٣) المجموع (٤٤٤/١) ، والاوسط (٤٠٣/١) ، ونيل الاوطار (١٦٠/١) ،
وشرح معاني الاشار (٣٢/١) ، وجامع البيان (١٢٢/٦) .

النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الاذان من الرأس) (١) .

٢- وبحديث ابن عباس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ، قال بالوسطين من أصابعه في باطن أذنيه والابهامين من وراء أذنيه) (٢) .

فمسح النبي الأذنين مع الرأس بماء واحد يدل على أنها عضو واحد .

(١) رواه الترمذي (٥٢/١) رقم ٣٧ في الطهارة - باب ما جاء أن الأذنين من الرأس ، وأبو داود (٩٣/١) رقم ١٣٤ في الطهارة - باب مفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم - .

قال الترمذي : هذا حديث حسن ليس أسنده بذاك القائم .

قال المحقق أحمد شاکر : ونقل الزيلعي حديث «الاذنان من الرأس» من حديث عبد الله بن زيد ، وابن عباس . انتهى

وهذا الحديث مما اختلفوا فيه أمرسل هو أم موصول ، وحسنه الترمذي (٥٢/١) ، وقواه ابن دقيق العيد لإيراده له في الالمام ص : ٢٤ ، وقد اشترط الا يورد فيه الا ما ثبت من احاديث ص : ٢ ، وقواه ايضا ابن التركماني (٦٨ ، ٦٧/١) ، والزيلعي (١٩/١) .

(٢) رواه البيهقي (٦٧/١) بهذا اللفظ ، ورواه الترمذي (٥٢/١) رقم ٣٦ ، في باب الطهارة - باب ما جاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما - وقال حديث حسن صحيح ، وقال أحمد شاکر : ورواه ايضا ابن ماجه والحاكم والبيهقي وابن حبان وصححه ابن خزيمة وابن منده .

٢- ويقول الله تعالى: (وأخذ برأس أخيه يجره اليه) (١) ، قيل المراد به الأذنان ، فسمي الأذنين رأيا (٢) .

دليل القول الثاني :-

استدل من قال بأن الأذنين من الوجه بما رواه مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده : (سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره) (٣) ، محل الشاهد فيه أنه أضاف السمع إلى الوجه ، كما أضاف إليه البصر (٤) .

(١) الأعراف آية : ١٥٠ .

(٢) انظر المجموع (٤٤٤/١) .

(٣) رواه مسلم بشرح النووي (٦٠/٦) ، في كتاب المسافرين ، ورواه أبو داود بشرح عون المعبود (٤٦٦/١) برقم ٧٤٦ ، في الصلاة ، ورواه الترمذي (٣٧٤/٩) برقم ٢٤٨١ ، في كتاب الجمعة والدعوات ، باب ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل ، ورواه النسائي (٢٢١/٢) ، في باب الدعاء في السجود ، وابن ماجه (٢٣٥/١) ، ج : (١٠٥٤) ، في باب سجود القرآن ، كتاب الإقامة ، وأحمد (٣١/٦) .

(٤) المجموع (٤٤٤/١) .

دليل القول الثالث :-

واحتج القائلون بأن الاذنين ليستا من الرأس ولا من الوجه بما رواه البيهقي عن عبدالله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم : (أخذ لأذنيه ماء خلف الماء الذي أخذه لرأسه) . (١)

فهذا صريح في أنهما ليستا من الرأس ، إذ لو كانتا منه لما أخذ لهما ماء جديدا كماثر أجزاء الرأس ، وهو صريح في أخذ ماء جديد ، فيحتج به أيضا على من قال : يمسحهما بماء الرأس ، وفيه رد على من قال : هما من الوجه ، فقد جمع هذا الحديث الدلالة لهذا القول ، والرد على جميع المخالفين (٢) .

(١) رواه البيهقي (٦٥/١) وقال اسناده صحيح ، وحسنه النووي في المجموع (٤٤٢/١) ، ولكن الحافظ قال في بلوغ المرام ص : (٧) ، رقم : (١١) : الحديث عند مسلم من هذا الوجه بلفظ > مسح رأسه بماء غير فضل يديه ، وهو المحفوظ ، إشارة إلى أن تلك الرواية شاذة . واستدرك الصنعاني على الحافظ بقوله : أنه ليس في مسلم بل هو في الترمذي وابن حبان ، انظر سبل السلام (١٠٢/١) ، ونيل الأوطار (١٦١/١-١٦٢) .

(٢) المجموع (٤٤٤/١) .

دليل القول الرابع :-

أما من جعل ما أقبل من الأذنين من الوجه وما أدبر منها من الراس ، فقد احتج لهم بما رواه الطحاوي عن ابن عباس قال دخل علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد أراق الماء ، فدعا بآءاء فيه ماء فقال : (يا ابن عباس ألا اتوضأ لك كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ قلت بلى فذاك أبي وأمي ، فذكر حديثا طويلا ذكر فيه أنه أخذ حفنة - هي ملء الكفين - من ماء بيديه جميعا فمك - أي ضرب - بهما وجهه ، ثم الثانية مثل ذلك ، ثم الثالثة ، ثم القم ابهاميه - أي جعل ابهاميه في الأذنين كاللقمة في اللحم - ما أقبل من أذنيه ، ثم أخذ كفا من ماء بيده اليمنى فصبها على ناصيته ثم أرسلها تستن - أي تسيل - على وجهه ، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثا واليسرى مثل ذلك ، ثم مسح رأسه وظهور أذنيه (١) . فيكون مؤخر أذنيه من الراس ، وأما ما أقبل منهما فمن الوجه ، لأن الوجه ما حصلت به المواجهة ، وهي حاصلة بما أقبل من أذنيه (٢) .

هذه هي أدلة الأقوال المختلفة ، وقد دار بين أصحاب هذه الأقوال مناقشات وردود نلخصها فيما يلي :-

- (١) شرح معاني الآثار (٢٢/١) . والطبري في جامع البيان (١٢٢/٦) .
- (٢) المجموع (٤٤٤/١) .

المناقشة :-

اجيب عن ادلة القائلين بأن الاذنين من الراس ، بأن الآثار في ذلك كلها واهية (١) ، وبأن الاجماع منعقد على أنه لا يجرى مسحهما عن مسح الراس بخلاف اجزاء الراس ، وبأنه لو قصر المحرم من شعرهما ان كان لهما شعر لم يجرئه عن تقصير الراس بالاجماع (٢) .

ولكن احاديث < الاذنان من الرأس > ورد عن عدة من الصحابة وهي متعاضدة ، وقد ذكرت في تخريجها من قواها من العلماء ، قال الكاشاني :- ومعلوم انه ما اراد بيان الخلقة بل بيان الحكم (٣) .

واضعف الاقوال من قال انها من الوجه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسحهما ، ولم ينقل غسلهما مع كثرة رواية صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، واختلاف صفات وضوئه .

اما الحديث < سجد وجهي للذي خلقه ، وشق سمعه وبصره > فنسبة السمع للوجه لا يدل على ان الاذنين من الوجه ، لأن الشيء قد يضاف الى ما يقاربه وان لم يكن منه (٤) .

(١) نيل الاوطار (١٦١/١) ، والمطلى (٧٧/٢) .

(٢) المطلى (٧٧/٢) ، والمجموع (٤٤٥/١) .

(٣) بدائع المنافع (٢٣/١) .

(٤) المجموع (٤٤٥/١) ، واحكام القرآن لابن العربي (٥٧٦/٢) .

بقي قول من فرق بين ما اقبل من الاذنين ، وما ادبر معتمدا على حديث علي : < انه مسح رأسه ومؤخر أذنيه > فان هذا الاثر بالاضافة الى انه ليس فيه دليل على التفريق بين باطن الاذنين وظاهرهما ، فانه اثر ضعيف لا يقاوم ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي نفسه ، وذهب الطحاوي الى ان حديث علي هذا منسوخ بدليل ان الراوي لهذا الحديث هو ابن عباس في حين ان ابن عباس روى ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم مسح الاذنين باطنهما وظاهرهما ثم عمل هو بذلك ، - وفاق بمنده عن ابن عباس ذلك - وترك ما حدثه علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا دليل على ان نسخ ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ، قد كان ثبت عنده ، والله اعلم .

هذا فيما يتعلق بمسألة هل الاذنين من الراس ام من الوجه ام ليستا منهما ؟ وهناك مسألة اخرى وهي حكم مسح الاذنين هل هو واجب ام مستحب ؟ وهو ما سوف اتناوله هنا بالدراسة بشكل موجز استكمالا للبحث .

حكم مسح الأذنين :-

بعد أن استعرضت أقوال العلماء واختلافهم في اعتبار الأذنين من الرأس أو من الوجه أو ليستا منهما ، وأدلتهم في ذلك ، أتكلم الآن . على الأمر الأهم وهو حكم المسح على الأذنين ، وإن كان مرتبطاً بالذي قبله .

أقوال العلماء :-

افترق العلماء في حكم المسح على الأذنين إلى فريقين :-

قول الفريق الأول :-

وهم جمهور العلماء فقد ذهبوا إلى استحباب مسح الأذنين ، وأنه لا يجب ، وإن ترك مسح الأذنين جائز ، ومن قال بذلك الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والشافعية (٣) ، والظاهرية (٤) .

(١) بدائع الصنائع (٢٣/١) .

(٢) حاشية الدسوقي (٩٨/١) .

(٣) المجموع (٤٤٢/١) .

(٤) المحلى (٧٧/٢) .

قول الفريق الثاني :-

وذهب احمد واسحق الى وجوب مسح الاذنين (١) ، وقال الخلال : كلهم حكوا عن ابي عبد الله - فيمن ترك مسحهما عامدا او ناسيا - انه يجزؤه (٢) ، ولا منافاة بين ذلك ، فيكون المسح واجبا ، ومن تركه في وضوءه فانه يجزاه ويكون وضوءه صحيحا .

الادلة :-

استدل كلا الفريقين على صحة ما ذهبوا اليه بأدلة ، نذكر منها ما يلي :-

دليل القول الاول :-

من ادلة الجمهور على عدم وجوب مسح الرأس قول النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي : (تَوْضَأُ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ) (٣) .

أي تَوْضَأُ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ فِي الْآيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي سُورَتَيْ

(١) شرح منتهى الارادات (٤٦/١) ، ونيل الاوطار (١٦١/١) .

(٢) المغني (١٣٢/١) .

(٣) سبق تخريجه ص : ٢٧٤ .

النساء والمائدة ، وليس فيما امر الله في هاتين الآيتين مسح
الرأس .

دليل القول الثاني :-

واستدل القائلون بالوجوب بحديث ابن عباس : (أن النبي صلى

الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ، ظاهرهما وباطنهما) (١).

وبحديث الربيع بنت معوذ قالت : (رأيت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يتوضأ ، قالت : فمسح رأسه ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه

وأذنيه مرة واحدة) (٢) .

وغيرهما من الأحاديث التي ورد فيها مسح النبي صلى الله عليه وسلم

رأسه (٣) ، واحتجوا أيضا بأحاديث (الأذنان من الرأس) (٤) ،

فإنها تضمنت أنهما من الرأس ، فيكون الأمر بمسح الرأس في القرآن

أمرا بمسحهما ، فيثبت وجوبه بالنص القرآني (٥) .

(١) تقدم تخريجه ص : ٢٨٩ .

(٢) رواه ابوداود (٨٩/١) برقم ١٢٦ ، ١٢٧ ، في الطهارة ، باب صفة

وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، والترمذي (٤٨/١ ، ٤٩) برقم

٣٣ ، ٣٤ ، في الطهارة ، باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخرة الرأس ،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣/١) .

(٣) نيل الأوطار (١٦١/١) .

(٤) سبق تخريجه ص : ٢٨٩ .

(٥) نيل الأوطار (١٦١/١) .

المناقشة :-

الاحاديث التي استدل بها اصحاب القول الثاني وهم القائلون
بوجوب مسح الراس كثيرة كما انها ثابتة ، الا انها افعال ،
والافعال لا تدل على الوجوب ، كما ان احاديث (الاذنان من الرأس)
لم يسلم بصحتها ، فلا يكون الامر بمسح الراس في القرآن امرا
بموجبها .

الا ان القائلين بالوجوب قووا تلك الاحاديث لتعدد طرقها (١) ،
وعفدوه ايضا بما رواه مالك عن المنابحي ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال : (اذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه ،
وذكر الحديث ، وفيه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى
تخرج من أذنيه) (٢) ، فقله تخرج من أذنيه اذا مسح رأسه دليل
على ان الاذنين داخلتان في مسح الراس ومن جملة ، فيثبت وجوب
مسحهما بالنص القرآني ، والله اعلم .

(١) انظر ص : ٢٨٩ .

(٢) رواه مالك (٢١/١) رقم ٣٠ ، باب جامع الوضوء ، وقال في نيل
الاوطار (١٦١/١) : رواه مالك والنسائي وابن ماجه ، والحديث
رجاله رجال الصحيح .

المسألة السادسة

غسل القدمين

الغسل :- من غسل الشيء يغسله غسلا وغسلا بفتح الغين وضمها ، وقيل
الغسل بالفتح المصدر من غسلت ، والغسل بالضم ، الاسم من الاغتسال (١)
والقدم : هي الرجل ، بكسر الراء ، مؤنث ، والجمع أقدام ، قال الليث (٢):
القدم من لدن الرسغ ، ما يطأ عليه الإنسان . (٣)
والرسغ : هو مفصل ما بين القدم والساق . (٤)

ونأتى بغسل القدمين هنا بعد مسألة مسح الأذنين لأنه الفعل اللاحق
له ، وهو آخر أفعال الوضوء ، وقد وردت بعض الآثار عن عمر بن

(١) لسان العرب (٤٩٤/١١) .

(٢) الليث : هو ابن المظفر ، أخذ عن الخليل بن أحمد ، قال اسحق بن
ابراهيم الحنظلي الفقيه : كان الليث بن المظفر رجلا صالحا ، مات
الخليل ولم يفرغ من كتاب العين ، فأحب الليث أن ينفق الكتاب
كله فسمى لسانه الخليل ، فاذا رأيت في الكتاب (سألت الخليل بن
أحمد) ، أو (أخبرني الخليل بن أحمد) ، فانه يعني الخليل نفسه، وإذا
قال (قال الخليل) ، فانما يعني لسان نفسه، قال الأزهرى : انه
زل في حروف معدودة ، هي قليلة في جنب الكثير الذي جاء به
صحيحا . انظر تهذيب اللغة للأزهري (٢٨/١) .

(٣) لسان العرب (٤٧٠/١٢) .

(٤) المعجم الوسيط ، مادة (رسغ) (٣٤٤/١) .

الخطاب رضي الله عنه ، تتعلق بغسل القدمين في الوضوء احوال ان
استخرج منها فقهه رضي الله عنه في هذه المسألة .

الرواية عن عمر :-

(١)- روى ابن ابي شيبة بسنده عن ابن غرباء (١) : (أن عمر بن الخطاب
رأى رجلا غسل ظاهر قدميه ، وترك باطنهما ، فقال : لم تركتهما
للنار ؟) (٢) .

(٢)- وروى ابن ابي شيبة بسنده عن ابراهيم قال : سألت الاسود أكان
عمر يغسل قدميه ، قال نعم كان يغسلهما غسلا (٣) .

- (١) ابن غرباء : لم اجد له ترجمة .
(٢) رواه ابن ابي شيبة (١٩/١) ، قال : حدثنا ثريك عن زياد بن
علاقة عن ابن غرباء به .
(٣) أخرجه ابن ابي شيبة (١٩/١) ، قال : حدثنا عبد الله بن نمير عن
حجاج عن الزبير بن عدي عن ابراهيم به .
وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٠/١) ، قال : حدثنا
حسين بن نصر قال : ثنا ابو نعيم قال : ثنا سفيان عن الزبير
بن عدي عن ابراهيم به .
وأخرجه الطبري في تفسيره (١٢٦/٦) ، قال : حدثنا ابن بشار قال :
حدثنا عبد الرحمن قال : ثنا سفيان به .

(٣)- عن أبي قلابة : أن عمر بن الخطاب رأى رجلا يصلي ، وقد ترك من رجليه موضع ظفره ، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة (١) .

(٤)- وروى ابن أبي شيبة بسنده عن عبيد بن عمير : أن عمر بن الخطاب رأى رجلا في رجله لمعة لم يصبها الماء حين يطهر ، فقال له عمر : بهذا الوضوء تحضر الصلاة ؟ ، وأمره أن يغسل اللعة ، ويعيد الصلاة (٢)

- (١) رواه عبد الرزاق (٣٦/١) ، باب الرجل يترك بعض أعضائه ، عن معمر عن خالد الحذاء عن أبي قلابة به .
ورواه ابن أبي شيبة (٤١/١) ، عن ابن علي عن خالد به .
ورواه الطبري (١٢٧/٦) ، من طريق ابن علي به .
ورواه البيهقي (٨٤/١) ، من طريق سفيان عن خالد الحذاء به .
وأخرج ابن أبي شيبة (٤٢/١) ، عن جابر رضي الله عنه نحوه ، فقال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه ، أن عمر رأى في قدم رجل مثل موضع الفلس لم يصبه الماء ، فأمره أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة .
وأخرجه البيهقي (٨٤/١) ، من طريق سفيان الثوري عن الأعمش به .
وعزاه في منتخب كنز العمال (٤٢٩/٣) ، إلى سعيد بن منصور .
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤١/١) ، قال : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن عبيد بن عمير به .
وأخرجه الدارقطني (١٠٩/١) ، قال : حدثنا جعفر بن محمد الواسطي ثنا موسى بن اسحق ، نا أبو بكر نا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج به . قال في التعليق المغني : حجاج هو حجاج بن أرطاة ، مدلس لا يحتج به .

(٥)- وأخرج مسلم بننده عن جابر : أن عمر بن الخطاب رأى رجلاً توضأ للصلاة وترك موضع ظفر على ظهر قدمه ، فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : (ارجع فأحسن وضوءك) ، فرجع ثم صلى (١) .

(٦)- وروى ابن أبي شيبة بننده عن مصعب بن سعد قال : (مر عمر على قوم يتوضؤون ، فقال : خللوا) (٢) .

(٧)- وروى ابن المنذر بننده عن أم كلثوم ابنة أبي بكر ، أن عمر نزل بواد يقال له : وادي العقارب ، فأمرهم أن يمسحوا على خفافهم ، وخلص موخفيه ، وتوضأ وقال : (إنما خلعت لأنه حبيب إلي الطهور) (٣) .

(١) أخرجه مسلم (٢١٥/١) ح: ٢٤٣ ، كتاب الطهارة ، باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة ، حدثني سلمة بن شبيب ، ثنا الحسن بن محمد بن أعين ، ثنا معقل بن أبي الزبير ، عن جابر به . قال في منتخب كنز العمال (٤٣٨/٢) : أخرجه أحمد ، وابن ماجه ، كما أخرجه من حديث أنس : أبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني وأبو نعيم في الحلية ، والبيهقي في الخلافيات .

(٢) ابن أبي شيبة (١١/١) ، قال : حدثنا وكيع عن سفيان عن واقد عن مصعب بن سعد به . وأخرجه الطبري في تفسيره (١٢٦/٦) ، قال : حدثنا بشار قال : حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا سفيان به . وقال الحافظ في المطالب العالية (٢٩/١) : أخرجه مسدد .

(٣) أخرجه ابن المنذر (٤٣٩/١) ، قال : حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح ثنا محمد بن بشار ثنا جعفر بن محمد قال : ثنا شعبة قال : سمعت جبير بن حبيب عن أم كلثوم به .

هذه الاشارة عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تدل بوضوح على ان فرض القدمين في الوضوء الغسل ، وهناك احكام اخرى مستفادة من هذه الاشارة سوف تكون موضع بحث في المسائل القادمة ان شاء الله ، وبعض هذه الاشارة واضح الدلالة على غسل القدمين ، وبعضها يحتاج الى بيان ، وعلى كل حال سوف استعرضها اثرا اثرا موضحا وجه دلالتها على غسل القدمين باذن الله تعالى .

الاشرا الاول والذي جاء فيه ان عمر رضي الله عنه رأى رجلا غسل ظاهر قدميه ، وترك باطنهما ، فقال :- لم تركتهما للنار . دل على : اقرار عمر رضي الله عنه الرجل على غسل قدميه وهو وجه الدلالة في الاشارة على ان عمر رضي الله عنه يرى غسل القدمين ، وزيادة على ذلك فانه اوجب استيعاب القدمين بالغسل ، لانه رضي الله عنه خوف الذي ترك غسل باطن قدميه بالنار .

والاشرا الشائسي جاء فيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يغسل قدميه غسلا ، فهذا الفعل منه رضي الله عنه صريح في انه يرى ان فرض القدمين الغسل . ولفظة <كان> تفيد الاستمرار . واتيان الراوي عنه بالمفعول المطلق < غسلا > يفيد تأكيد الفعل .

وكذلك الاشارة الثالث والرابع فيهما انه رضي الله عنه لم يعذر من توفلا وترك موضعا صغيرا على ظهر قدمه قدر الظفر لم يصبه الماء ، بل ولم يعتد بصلاته ، حيث امره ان يعيد الوضوء والملاة ، وفي هذا دليل قوي على انه رضي الله عنه كان يوجب غسل القدمين ، ويوجب استيعابهما بالغسل .

والآثر الخامس كالذين قبله إلا أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهما موقوفان .

أما الآثر السادس والذي فيه أمر عمر رضي الله عنه بتخليل الأصابع ، فوجه الدلالة فيه على غسل القدمين : أن تخليل الأصابع لا يكون إلا مع الغسل ، أما المسح فلا يكون معه تخليل ، وقد استدل الطحاوي بفعل النبي صلى الله عليه وسلم بتخليل أصابع رجله على الغسل ، فقال : وهذا لا يسكون إلا بالغسل ، لأن المسح لا يبلغ فيه ذلك ، إنما هو على ظهور القدمين خاصة (١) .

وقد أورد الطبري والطحاوي وابن قدامة وغيرهم أكثر الأثار المتقدمة عن عمر رضي الله عنه مستدلين بها على غسل القدمين .

ويبقى الآثر السابع وفيه أمره رضي الله عنه من معه بأن يمسحوا على خفافهم وخلع هو خفه ، وتوضأ وقال : إنما خلعت لانه حبيب إلي الطهور . فيه حرمه رضي الله عنه على غسل قدميه فانه مع وجود الرخصة في المسح على الخفين ، فضل أن يغسل قدميه ، وفي هذا الآثر ، وما تقدم من الأثار دليل على أن عمر رضي الله عنه يرى أن فرض القدمين في الوضوء الغسل ، والله أعلم .

وبعد أن تبين لنا رأي عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، نستعرض أقوال العلماء ، لنرى من وافق عمر رضي الله عنه ، ومن خالفه .

(١) شرح معاني الأثار (١/٣٦) .

أقوال العلماء :-

القول الأول :

وهو وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، واليه ذهب جماهير العلماء (١) .

القول الثاني :

التخير بين غسل الرجلين ومسحهما ، وهو قول أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢) ، وحكى عن الحسن البصري ، وعكرمة (٣) ، والشعبي ، وعن الجبائي (٤) المعتزلي (٥) .

(١) بدائع الصنائع (٥/١) ، والشرح الكبير (١/٨٩) ، والمجموع (١/٤٤٧) ،

والمغني (١/١٣٣) ، وبداية المجتهد (١/١٧) .

(٢) الطبري هو : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ، الامام ، العلم ، المجتهد ، عالم العصر ، أبو جعفر الطبري ، صاحب التصانيف البديعة ، من أهل آمل طبرستان ، توفي سنة عشر وثلاث مائة . سير أعلام النبلاء (١٤/٢٦٧) .

(٣) عكرمة هو : العلامة ، الحافظ ، المفسر ، أبو عبد الله القرشي ، مولاهم ،

المدني ، البربري الأصل ، مات سنة خمس ومائة . سير أعلام النبلاء

(٥/١٢) .

(٤) الجبائي هو : شيخ المعتزلة ، وصاحب التصانيف ، أبو علي ، محمد بن

عبد الوهاب البصري ، مات بالبصرة سنة ثلاث وثلاثين ومائة . سير أعلام

النبلاء (١٤/١٨٣) .

(٥) تفسير الطبري (٦/١٣٠) ، وبدائع الصنائع (١/٥) ، والمجموع (١/٤٤٧) ،

والمغني (١/١٣٣) ، المحلى (٢/٧٩) .

هكذا نسب النووي وابن قدامة الى ابن جرير الطبري القول بالتمييز بين المسح والغسل ، والذي يفهم من كلامه انه يصوب كلا القراءتين في قوله <وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين> بالنصب والخفض ويقول بمقتضاهما من الغسل والمسح ، الا انه يفهم من المسح معنى معيننا وهو { عموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء ، فاذا فعل ذلك بهما المتوضيء كان مستحقا اسم ماسح غاسل ، لأن غسلهما امرار الماء عليهما أو اصابتهما بالماء ، ومسحهما : امرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما ، فاذا فعل ذلك بهما فاعل فهو غاسل ماسح (١) .

ويقول أيضا : (لأن في عموم الرجلين بمسحهما بالماء غسلهما) ، وهو ينسکر على من اجتزا بالمسح ببعض الأرجل ، ويجيب عن أدلتهم التي تدل بظاهرها على ذلك ، كما سيأتي بعض ذلك والله أعلم .

القول الثالث :

وهو وجوب الجمع بين الغسل والمسح ، ونسبه النووي الى بعض الظاهرية ، اما ابن حزم فقد قال : أن القرآن نزل بالمسح ، ونسخته السنة (٢) .

(١) جامع البيان (١٣٠/٦) .

(٢) المجموع (٤٤٧/١) ، وبدايع الصنائع (٦/١) .

القول الرابع :

وهو مسح الرجلين ، وبه قال الرافضة (١) ، وهم لا يعتد بقولهم الا أنني أتيت بهذا القول لأنه قد نسب الى بعض السلف وهم علي ، وعبدالله بن عباس ، وأنس ، والشعبي . (٢)

هذه هي أقوال العلماء في المسألة ، وقد اعتمد كل فريق على أدلة نذكر منها ما يلي :-

الأدلة :-

دليل القول الأول :

استدل الجمهور على وجوب غسل الرجلين بأدلة كثيرة منها :-

١- قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ...) الآية (٣) ، بنصب <وأرجلكم> عطفا على <أيديكم> ، فيكون فرضها الغسل لأن الأيدي مغسولة، والمعطوف على المغسول مغسول .

(١) الرافضة هم الذين يرفضون امامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ويتبرؤون منهما ويسبون أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم الامامية (بذل المجهود ١ / ٨٥) .

(٢) فتح الباري ١ / ٢١٣ ، المجموع (١ / ٤٤٧) ، المغني (١ / ١٣٣) .

(٣) المائة (٦) .

فيكون تلاويل الآية : اذا قمتم الى الصلاة ، فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق ، وارجلكم الى الكعبين وامسحوا برؤوسكم (١) .

(٢)- وبما رواه احمد من حديث عمرو بن عبسة :- قلت يا رسول الله اخبرني عن الوضوء ، قال : (ما منكم من رجل يقرب وضوء ثم يمضمض ، ويستنشق ، وينثر الا خرجت خطايا فيه وخياشيمه مع الماء) ، وذكر الحديث ، وفيه :- (ثم يغسل قدميه الى الكعبين كما أمره الله عز وجل الا خرجت خطايا رجليه من اطراف أصابعه مع الماء) الحديث (٢).

في هذا الحديث دليل على امرين :-

الاول : ان القدمين تغسلان ، استفدناه من قوله (ثم يغسل قدميه) .
الثاني : ان الله أمر بغسل القدمين ، استفدناه من قوله (كما أمره الله) ، وهذا يؤكد قراءة النصب ، ويرجحها على رواية الجر .

(٣)- وبحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، والذي جاء فيه :- (ثم غسل رجليه ثلاثا ثلاثا ثم قال : هكذا الوضوء فمن زاد على

(١) جامع البيان للطبري (١٢٦/١) ، والمجموع (٤٤٧/١) ، والمفني (١٣٣/١) .

(٢) رواه احمد (١١٢/٤) ، وابن خزيمة (٨٥/١) ح: ١٦٥ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧/١) ، والدارقطني (١٠٧/١) في الطهارة ، باب ما روي في فضل الوضوء واستيعاب جميع البدن في الوضوء بالماء ، والبيهقي (٨١/١) ، وصححه النووي في المجموع (٤٤٩/١) .

هذا أو نقص فقد أساء وظلم (١) .

ولاشك أن الذي يترك غسل الرجلين إلى المسح يكون قد نقص من هذا الوضوء الذي فعله الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيكون قد أساء وظلم ، وهذا يفيدنا أن غسل الرجلين فرض لازم .

(٤)- ومن أدلة الجمهور على وجوب غسل الرجلين ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو قال : تخلف النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة بافرناها ، فأدركنا وقد أرمقنا العمر (٢) ، فجعلنا نتوضأ ، ونمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته : (ويل للأعقاب من النار) مرتين أو ثلاثا (٣) .

(١) رواه أبوداود (٩٤/١) ح: ١٣٥ ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٦/١) ، باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة ، قال النووي في المجموع (٤٤٨/١) : هذا حديث صحيح .

(٢) أرمقنا العمر : قال الحافظ بفتح الهاء والقاف ، والعمر مرفوع بالفاعلية كذا لابسي ذر ، وفي رواية كريمة باسكان القاف ، والعمر منصوب بالمفعولية ، ويقوي الأول رواية الأصيلي : أرمقنا ، ومعنى الأرمق : الإدراك والغشيان ، انظر فتح الباري (٢١٣/١) .

(٣) أخرجه البخاري (٤٢/١) ، كتاب الطهارة ، باب غسل الرجلين . وأخرجه مسلم (٢١٤/١) ح: ٢٤١ : كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما .

وأخرجه البخاري (٤٣/١) ، ومسلم (٢١٥/١) من حديث أبي هريرة .
وأخرجه الطحاوي (٣٨/١) من حديث جابر وعائشة .

هذا الحديث فيه دليل على وجوب غسل القدمين ، لأنهم كانوا يمسحون على أرجلهم ، فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم عليهم المسح على الأرجل .

وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه كان يغسل رجليه ، وهو المبين لأمر الله ، ومن هؤلاء الذين رووا في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل رجليه :-

عثمان بن عفان (١) ، وعلى (٢) ، وابن عباس (٣) ، وأبو هريرة (٤) ، وعبد الله بن زيد (٥) ، والربيع بنت معوذ (٦) ، وغيرهم كثير ، واحاديثهم مشهورة في الصحيحين وغيرها .

(١) حديث عثمان : رواه البخاري (٤٢/١) ، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، ورواه مسلم (٢٠٤/١) ، ح : (٢٢٦) ، باب صفة الوضوء وكماله ، وصحيح أبو داود (٢٢/١) ، ح : (١٠٦) ، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) حديث علي : في صحيح أبو داود (٢٤/١) ، ح : (١١١) ، وصحيح الترمذي (١٧/١) ، ح : (٤٨) .

(٣) حديث ابن عباس : في صحيح أبو داود (٢٥/١) ، ح : (١١٧) ، وقال في المنتقى (١٩/١) ، رقم : (٢٤٤) : رواه البخاري .

(٤) حديث أبو هريرة : رواه مسلم (٢١٤/١) ، ح : (٢٤٢) ، باب وجوب غسل القدمين بكاملهما .

(٥) حديث عبد الله بن زيد : رواه البخاري (٤٧/١) ، باب غسل الرجلين إلى الكعبين ، ورواه مسلم (٢١٠/١) ، ح : (٢٣٥) ، باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم .

(٦) حديث الربيع بنت معوذ : في صحيح أبو داود (٢٧/١) ، ح : (١٢٦) .

دليل القول الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني على قولهم بالتخيير بين المسح والغسل

بأن كلتا القراءتين في قوله تعالى : (و امسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) قراءتان صحيحتان من القراءات السبع (١) ، وقد

- (١) انظر الاقناع في القراءات السبع (٦٣٤/٢)، والغاية في القراءات العشر ص: (١٣٨) . والقراءات السبع هي قراءات لاثمة سبعة ، اشتهروا في الافاق اكثر من غيرهم من القراء ، وهم :
 - ١- نافع بن عبد الرحمن بن ابي نعيم ، واخذ عن سبعة من التابعين منهم ابو جعفر .
 - ٢- ابن كثير وهو عبدالله ابن كثير المكي ، واخذ عن عبدالله بن النashب الصحابي .
 - ٣- ابو عمرو بن العلاء ، واخذ عن التابعين .
 - ٤- ابن عامر وهو عبدالله ابن عامر اليحصبي ، واخذ عن ابي الدرداء واصحاب عثمان .
 - ٥- عاصم ابن ابي النجود الضريير ، واخذ عن التابعين .
 - ٦- حمزة وهو ابو عمارة حمزة ابن حبيب ابن عمارة الزيات ، واخذ عن عاصم والاعمش والسبيعي ومنصور بن المعتمر .
 - ٧- الكسائي وهو ابو الحسن علي ابن حمزة ، واخذ عن حمزة وابي بكر بن عياش (انظر الاتقان في علوم القرآن (٧٣/١) ، والاقناع (٥٥/١ - ١٤٨) .

تعذر الجمع بين موجبهما ، وهو وجوب المسح والغسل اذ لا قائل به في السلف ، فيخير المكلف بين العمل بقراءة النصب التي موجبها الغسل ، وقراءة الخفض التي موجبها المسح (١) .

دليل القول الثالث :

استدل القائلون بالجمع بين الغسل والمسح بأن القراءتين في آية واحدة بمنزلة آيتين ، فيجب العمل بهما جميعا ما أمكن ، ويمكن وهنا الجمع بين الغسل والمسح ، اذ لا منافاة بينهما (٢) .

دليل القول الرابع :

واحتج القائلون بالمسح بعدة أدلة ، منها :-

- ١- قول الله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) بخفض الأرجل عطفًا على الرؤوس ، فيكون حكمها المسح ، لأن عطف الأرجل على الرؤوس مع قربها منه أولى من العطف على الأيدي ، وقد حيل بينه وبينها بقوله (وامسحوا برؤوسكم) (٣) .
- قال ابن حزم :

وسواء قرئ بـخفض اللام أو فـتحها ، هي على كل حال عطفًا على

- (١) بدائع الصنائع (٦/١) .
- (٢) بدائع الصنائع (٦/١) .
- (٣) جامع البيان (١٣١/٦) .

الرؤوس ، أما على اللفظ ، وأما على الموضوع ، لا يجوز غير ذلك ،
لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضيه مبتداه (١)

٢- ومن أدلتهم على مسح الرجلين :-

حديثاوس بن ابي اوس قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
أتى كظامه (٢) قوم ، فتوضأ ، ومسح على قدميه) (٢) .

(١) المطلق (٧٨/٢) .

(٢) كظامه بكر الكاف : واحدة الكظام ، وهي آبار تحفر في بطن
واد ، متباعدة ، ويخرق ما بين بئرين بقناة يجري فيها الماء من
بئر الى بئر . انظر الفائق للزمخشري (٢٦٣/٢) . والقاموس
المحيط مادة <كظم> ص : ١٤٩٠ .

(٣) رواه الطبري في تفسيره (١٣٤/٦) ، والامام احمد (٨/٤) ، وفيه
: (ومسح على نعليه) .

وابوداود (١١٤/١) ، باب المسح على الجوربين ، وفيه (ومسح على
نعليه وقدميه) . والبيهقي (٢٨٦/١) ، وفيه (ومسح على نعليه
وقدميه) ، وفي رواية (ومسح على نعليه) .

وابن حبان (٣١٤/٢) ، وفيه : (فمسح على نعليه) ، وعزاه في
منتخب كنز العمال (٤٢٨/٢) : الى ابوداود الطيالسي ، واحمد ،
وابن حبان ، وابو نعيم ، والضياء المقدسي في المختارة .

من هذا التخرج يتبين لنا أن هناك ثلاث روايات لحديث اوس ،
احداها : (ومسح على قدميه ونعليه) ؛

والثانية : (ومسح على نعليه) ؛

والثالثة : (ومسح على قدميه) ؛

قال الالباني: هي في الحقيقة حديث واحد، اختلف الرواة في لفظه =

ومسح النبي صلى الله عليه وسلم على قدميه دليل واضح على أن طهارة القدمين الممسح لا الغسل .

٣- وبحديث النزال بن سبرة قال (صليت مع علي بن أبي طالب رضوان الله عليه الظهر ، ثم انطلق الى مجلس له كان يجلسه في الرحبة (١) فقعده وقعدنا حوله حتى حضرت العصر فأتني باناء فيه ماء ، فأخذ منه كفا فتمضمض واستنشق ومسح وجهه وذراعيه ومسح برأسه ومسح رجليه ثم قام فشرب فضل انائه ثم قال اني حدثت أن رجلا يكرهون أن يشرب أحدهم وهو قائم ، واني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت وهذا وضوء من لم يحدث (٢) .

= والمؤدى واحد ، وهو جواز المسح على النعلين ، وهو حديث صحيح ، فيكون معنى الرواية (ومسح على قدميه) أي على نعليه وقدميه ليوافق الروايات الأخرى . انظر حاشية > المسح على الجوربين للقسامي < ص: ٤٣ ، وقد ضعف البيهقي (٢٨٦/١) رواية (ومسح على قدميه) .

(١) الرحبة بفتح الراء : هو الموضع المتسع بين أفنية البيوت . انظر مراد الاطلاع (٦٠٨/٢) .

(٢) أخرجه النسائي (٨٤/١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤/١) وابن حبان (١٩٧/٢ ، ٣١٥) ، والطبري في تفسيره (١١٢/٦) ، وفيه (وغسل وجهه ويديه) ، وابن خزيمة (١٠٠/١) ح: ٢٠٢ . وأخرجه البخاري (٣٢٥/٣) ، في كتاب الاشرية ، باب الشرب قائما ، وفيه : (وذكر رأسه ورجليه) ، فلم يصرح بمسح الرجلين ، قال الحافظ في الفتح (٦٧/١٠) : وفي رواية بهز (فمسح رأسه ورجليه) ، وكذلك عند الطيالسي ، ... ويؤخذ منه أنه الأصل : (مسح رأسه ورجليه) .

٤- وروى الطحاوي عن عبد خير عن علي رضي الله عنه : انه توفى فمسح
على ظهر القدم وقال:- (لولا أئ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فعله ، لكان باطن القدم أحق من ظاهره) (١) .

(١) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٥/١) ، وابن حزم في المحلى
(٧٨/٢) ، هكذا بلفظ (مسح على ظهر القدم) ، الذي هو الشاهد
من الحديث .

ولكن للحديث روايات أخرى أصح مما تقدم بالفاظ أخرى لا تدل على
مسح القدمين وهي كالتالي :-

أخرج أبوداود (١١٤/١) ، من طريق أبي اسحق عن عبد بن خير : عدة
روايت كلها في المسح على الخفين .

وحديث أبي داود هذا حسنه الحافظ في بلوغ المرام ص : ٩ ، وانظر
صحيح أبوداود للالكباني (٣٤/١) .

وأخرجه الدارمي (١٤٧/١) ، من طريق أبي اسحق عن عبد خير بلفظ :
(ومسح على النعلين) .

ورواه الطحاوي (٣٥/١) ، من طريق خالد بن علقمة عن عبد بن خير
بلفظ : (فغسل رجله ثلاثا ثلاثا) .

ورواه ابن خزيمة (١٠٠/١) ح : ٢٠٠ ، من طريق السدي عن عبد خير
بلفظ : (مسح على نعليه) .

ورواه ابن حبان (١٩٧/٢) ، عن عبد خير ، وفيه : (فافرج على قدمه
اليمنى فغسلها ...) .

ومن هذه الروايات يتبين لنا خطأ الرواية الأولى وهي : (فمسح على
ظهر القدم) ، أو تحمل على مسح القدمين وفيهما النعلان .

٥- واستدلوا أيضا بما أخرجه ابن خزيمة بسنده عن عباد ابن تميم عن أبيه قال : < رأيت رسول الله يتوضأ ويمسح الماء على رجليه > (١) .

٦- وما أخرجه أبوا داود بإسناده عن رفاع بن رافع أنه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (أنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل ، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ، ثم يكبر الله عز وجل ويحمده ، ثم يقرأ من القرآن ما أذن له فيه وتيسر) . (٢) وقد وردت اشارة عن بعض الصحابة دلت على مسح القدمين احتج بها القائلون بالمسح فمن ذلك :-

٧- ما رواه ابن ماجه بإسناده عن الربيع قالت : اتاني ابن عباس فسألني عن هذا الحديث ، تعني حديثها الذي ذكرت أن رسول الله

(١) أخرجه ابن خزيمة (١٠١/١) ح : ٢٠١ ، والطبراني (٦٠/٢) ، قال

الالباني في حاشية <المسح على الخفين> ص (١٤) :- < أخرجه ابن خزيمة ، ورجاله ثقات غير شيخ ابن خزيمة عبدالمجيد بن ابراهيم المصري ، فأنى لم أجد له ترجمة ، ولعل الطبراني رواه من غير طريقه ، ولا أطول الآن مسعجه حتى أراجع إسناده فيه > وبالفعل فقد رواه الطبراني في الكبير - من غير طريق شيخ ابن خزيمة -

رواه عن هارون بن ملول المصري ، وهارون هذا قال فيه محقق المعجم الصغير :
الروض الداني (٢٥٧/٢) : لم أجد .

(٢) صحيح أبي داود (١٦٢/١) ح : ٨٥٨ .

توضاً وغسل رجليه ، فقال ابن عباس : ان الناس ابوا الا الغسل ،
ولا اجد في كتاب الله الا الممح .

وفى رواية الدارقطني :- < ما اجد في كتاب الله الا غسلتين و
مسحتين > (١) .

٨- وأخرج سعيد بن منصور عن انس بن مالك رضي الله عنه انه ذكر له
قول الحجاج : < اغسلوا القدمين ظاهرهما وباطنهما واخللوا ما بين
الاصابع ، فانه ليس شيء من ابن آدم اقرب الى الخبث من قدميه >
فقال انس : < صدق الله وكذب الحجاج > ، وتلى هذه الآية < فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين > ،
وكان انس اذا مسح قدميه بلهما . (٢)

المناقشة :-

هذه هي أدلة الأقوال المختلفة في كيفية تطهير القدمين ، وقد
جرت بين أصحاب هذه الأقوال مناقشات وردود نوحها فيما يلي :-

(١) رواه ابن ماجه (١٥٦/١) ح : ٤٥٨ ، والدارقطني (٩٦/١) ، وانظر
الدر المنثور (٢٨/٣) .

(٢) قال في الدر المنثور (٢٨/٣) : أخرجه سعيد ابن منصور وابن أبي
شيبه ، وابن جرير . وانظر المجموع (٤٤٧/١) ، والمغني (١٣٣/١) .

الخلاف في هذه المسألة يرجع في الغالب الى القراشتين المشهورتين في آية الوضوء ، قراءة النصب ، وقراءة الجر في قوله < وارجلكم > ، فمن رجع قراءة النصب ، وراى ان الارجل معطوفة على الايدي ، قال بوجوب الغسل ، ووجه قراءة الجر بما يتفق مع القراءة الاخرى ، ومن رجع قراءة الجر وراى انها معطوفة على الرؤوس ، قال بوجوب المسح ، واما الذين راوا ان كلتا القراشتين صحيحتان ، ولم يرجح احدهما على الاخرى ، فمنهم من اوجب الجمع بينهما ، ومنهم من قال بالتخيير بينهما .

وجمهور العلماء القائلين بالغسل يقرون بصحة قراءة الجر ، ولكنهم يوجهونها بما يتفق مع قراءة النصب ، فكان من توجيههم لها :-

١- انها قرئت بالجر للمجاورة ، اي لمجاورتها لكلمة (رؤوسكم) .
فقد ذكر النحاة ان الكلمة قد تعطي حركة الكلمة المجاورة ، كقول بعضهم : (هذا جحر فب خرب) ، بجر " خرب " ، والاصل فيه الضم لانه صفة الجحر ، فبمجاورته ل " فب " وهو مجرور بالاضافة ، جر خرب مثله ولم يخرج عن كونه صفة لجحر ، ولكن منع من ظهور الضمة ؛ حركة المجاورة ، ومن ذلك قوله تعالى : < وحوور عين > ، فيمن جرهما ، والاصل ان " حور " معطوفة على " ولدان " لا على " اكواب وباريق " (١) .

(١) الواقعة ، والآيات هي :- < يطوف عليهم ولدان مخلدون * باكواب وباريق وكاس من معين * لا يصعدون عنها ولا ينزفون * وفكهة مما يستخيرون * ولحم طير مما يشتهون * وحوور عين * كاملثل اللؤلؤ المكنون > ، وانظر معجم النحو ص : ٣٣٩ .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :-

كان شبيرا في عرائين وبله كبير اناس في بجاد مزمل

جر "مزمل" على جوار "بجاد" ، والا فالقياس يقتضي رفعه لانه وصف
كبير اناس (١) ، والشواهد من ذلك كثيرة .

ب - وقيل ان الجر محمول على مسح الخف ، والنصب على الغسل اذا لم
يكن خف (٢) .

ج - وقيل اذا ثبت ان المراد بالاية المسح ، فانا نحمل المراد
بالمسح

على الغسل جمعا بين الادلة والقرايتين لان المسح يطلق على الغسل ،
كما سيأتي دليل ذلك عند الجواب على بعض ادلة القائلين بالمسح ان
شاء الله . (٣)

د - وقيل اذا تعارضت قراءتا النصب والجر ، فانا نطلب الترجيح من
جانب اخر وقد ثبت بالتواتر ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل
رجليه فكان قوله وفعله بيان المراد بالاية . (٤)

(١) البيت من معلقة امرئ القيس ، وشبير : جبل ، وعرائين :
جمع عرائين ، وهو الانف ، والبجاد : كساء مخطط . انظر شرح
المعلقات السبع للزوزني ص : ٢٢ .

(٢) بدائع المناشع (٦/١) ، والمجموع (٤٥٠/١) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) بدائع المناشع (٦/١) .

وجميع الأدلة المذكورة في دليل القول الأول تعتبر من مرجحات قراءة
النصب .

ولكن ابن حزم لم يرتض هذا التوجيه لقراءة الجر ، مع انه يقول
بالغسل ، بل ذهب الى ابعد من ذلك ، فقال : وسواء قريء بخفض اللام
او بفتحها ، هي على كل حال عطف على الرؤوس ، اما على اللفظ ،
واما على الموضع ، لانه لايجوز ان يحال بين المعطوف والمعطوف عليه
بقضية مبتداه . (١)

ومن الشواهد على ان الاعراب قد يتبع اللفظ ، وقد يتبع المعنى ،

قول الشاعر :

معاوي اننا بشر فاسجح

فلنا بالجبال ولا الحديد

فنسب "الحديدا" لانه معطوف على محل الجار والمجرور وهو قوله
"بالجبال" وهو خبر ليس ، والباء زائدة (٢) .

(١) المحلى (٢/٧٨) .

(٢) هذا البيت لعقبة بن هبيرة الاسدي ، شاعر جاهلي اسلامي .

ومعاوي: ترخيم معاوية، وهو معاوية بن ابي سفيان، واسجح: ارفق ، من
السجاجة وهي السهولة، وقد رواه سيبويه هكذا بالنصب ورد عليه
المبرد وغيره روايته بالنصب، لان هذا البيت من قصيدة مشهورة وهي
محفوظة كلها، انظر خزانة الادب (٢/٢٦٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٠)

وبناء عليه يمكن ان تكون < أرجلكم > المنصوبة ، معطوفة على الرؤوس ، والمراد بها المسح لأنها عطف على المعنى ، لأن الممسوح وهو الأرجل ؛ مفعول به (١) .

هـ- وقيل ان المسح منسوخ بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غسله قدميه ، وأمره بذلك ، وبه قال الطحاوي (٢) ، وابن حزم (٣) ، ودل عليه ما رواه الحازمي في حديث أوس بن أبي أوس ، والذي جاء فيه : (ومسح على قدميه) ؛ قال هشيم - وهو راوي الحديث - كان في أول الاسلام (٤) .

وبهذه الأمور الخمسة المتقدمة يمكن الإجابة عن جميع أدلة القائلين بالمسح على وجه الأجمال ، وهناك إجابات خاصة ببعض أدلتهم ، وأود ان أذكر قبلها مناقشة الاستدلال بحديث < ويل للأعقاب من النار > حيث استدل به الجمهور على الغسل ، وأجاب القائلون بالمسح بأن الوعيد في هذا الحديث إنما تعلق بترك تعميم الرجلين بالطهارة ، لا بنوع الطهارة ، بل نكت عن نوعها ، وذلك دليل على جوازها (٥) قد أجاب

- (١) بدائع الصنائع (٦/١) .
- (٢) شرح معاني الآثار (٣٩/١) .
- (٣) المحلى (٨٧/٢) .
- (٤) الاعتبار ص: ٩٨ ، والمغني (١٣٥/١) .
- (٥) بداية المجتهد (١٨/١) .

الحافظ عن ذلك بأن من قال بالمسح لم يوجب مسح العقب ، والحديث حجة عليه (١) ، إلا أن الطبري وهو ممن قال بالتخيير ، يوجب تعميم الرجلين بالمسح ، فلا يكون الحديث حجة عليه (٢) .

واختتم هذه المسألة ببعض الأجوبة عن أدلة القائلين بالمسح ، فلما حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المسح على الرجلين فقد جاء فيه : (فمسح وجهه ويديه) ، وهذا يؤكد أن المراد بالمسح هنا هو الغسل ، لأن فرض الوجه واليدين الغسل اتفاقاً ، فكان المسح على الرجلين كذلك (٣) .

وهناك جواب آخر ، وهو أن المسح على الرجلين والتجوز في الوضوء إنما يجوز في الوضوء الذي ليس عن حدث ، فقد جاء في آخر حديث علي هذا : (ثم مسح برأسه ورجليه ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث) ، ولذلك ترجم ابن خزيمة للحديث بقوله : (باب ذكر الدليل على أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على القدمين كان وهو ظاهر لا محدث) (٤) وتبعه ابن حبان على ذلك (٥) .

- (١) فتح الباري (٢١٣/١) .
- (٢) جامع البيان (١٣١/٦) .
- (٣) شرح معاني الآثار (٣٤/١) .
- (٤) صحيح ابن خزيمة (١٠١/١) .
- (٥) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٩٧/٢) .

وإنا الطبري بإسناده عن علي رضي الله عنه أنه توضأ وضوء فيه تجوز ،
فقال : هذا وضوء من لم يحدث (١) .

وأما حديث أوس بن أبي أوس فيقال فيه ما قيل في حديث علي أن صحت
رواية (ومسح على قدميه) ، والأفان أكثر الروايات بلفظ (ومسح
على نعليه وقدميه) فتحمل عليها ، ويكون معناها جواز المسح على
النعلين ، كما بينت في تخريج الحديث ، وذكرت فيه تضعيف البيهقي
لرواية (ومسح على قدميه) .

وكذلك يقال في حديث عباد بن تميم كما قيل في حديثي أوس بن أبي
أوس ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما .

ولم يبق لمن قال بمسح الرجلين من متمسك إلا ما روي عن بعض
المحاببة بذلك ، وقد أجيب عن ذلك بعدة إجابات (٢) ، ويكفيها ما
قاله الحافظ : (وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك) ، قال عبدالرحمن
بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل
القدمين (٣) .

(١) جامع البيان (١١٣/٦) .

(٢) المجموع (٤٥٠/١) .

(٣) فتح الباري (٢١٣/١) ، وانظر الدر المنثور (٢٩/٢) ، والمغني
(١٣٤/١) .



- ٣٢٥ -

٤٧٤

وعن عطاء قال : لم ار احدا يمسح على القدمين .

ونقل السيوطي عن ابن عباس وعلي وانس القراءة بالنصب (١) ،
وبذلك تعلم ادلة الجمهور المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم
بفعل الرجلين من المعارض ، ويظهر رجحان هذا القول الذي هو قول
امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(١) الدر المنثور (٢٨/٣)